المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

الموضوع:

# إستراتجية التعاون الاقتصادي التركي –العربي

## دراسة حالة تركيا – الجزائر

## 2012-2002

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص شؤون اقتصادية ودولية

إعداد الطالب:

خالدي عبد الرحمان

اللجنة المناقشة

مغراوي لقمان ..... رئيسا

شابي عبير ..... مشرفا

بن بخيتة وردة ..... مصحح

السنة الجامعية

2014/2013

# شكر و عرفان :

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه ، أما بعد أتقدم أولا بالشكر و العرفان إلى الأستاذة المشرفة : **شابي عبير** على مدها يد العون و المساعدة في انجاز هذه المذكرة من خلال مراقبتها ومتابعتها المستمرة لمراحل العمل البحثي وتقديمها الملاحظات و التوجيهات القيمة التي استندت عليها طول فترة الدراسة .

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة المدرسة وعلى رأسهم السيد محند برقوق مدير المدرسة و رئيسة قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية وكذا مدير الدراسات وكل الطاقم الإداري وعمال المكتبة على كل ما قدموه لنا من خدمات ويد مساعدة.

# الاهداء :

اهدي هذا العمل في المقام الأول الى روح جدتي الطاهرة رحمها الله.

والى اغلى ما منحنى الله على الارض الوالدين خفضهما الله كأبسط هدية على الدعم المادي والمعنوي الذين لم يبخلا بهما عليا.

إلى الأخ محمد شريف و العائلة الصغيرة لأختي خاصة ابنها محمد أيوب

الى عماتي وخالاتي وأزواجهن خاصة الحاج لورجان محمد.

إلى رفيق الدرب الصديق و الأخ الغالي واعيل محمد الذي لطالما ساهم في تقديم الدعم لي من خلال تواجده الدائم.

و اهداء خاص الى السيد محند حاجي على تقديمه لي التسهيلات ويد العون لانجاز هذا العمل.

الى زملائي وزميلاتي الطلبة على كل الدفعات خاصة تونسي كهينة وليليا تومي و كهينة مرابطي .

و في الأخير اهدي هذا العمل إلى كل عائلة :خالدي ، مداح ، قيصاغلي ، واعيل .

خالدي عبدالرحمان

## الملخص :

عرفت العلاقات الاقتصادية التركية مع المنطقة العربية في الفترة 2002 / 2012 منعرجا جديدا بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم . و بروابط وظف فيها منطلق الارث التاريخي و الموقع الجغرافي لتحقيق الكسب الاقتصادي ، والتي كانت فيها المنطقة العربية سوق استهلاكية كبيرة شكلت الحقل الواسع لتبني التوسع التركي المبني بذهنية التجاذب الاقتصادي المستمر حتى في حالات التنافر السياسي ، ذلك انطلاقا من العمق الاستراتيجي لتركيا الذي سمح لها بان تكون دولة مركز في محيطها الاقليمي من منطلقات ومبادئ سياستها الخارجية ،ذلك في ظل وجود مجالات واسعة وواعدة للتعاون البيني ، خاصة مع الجزائر التي لم تشهد بعد اقامة اتفاقية السوق الحرة بين الطرفين .



الكلمات الدالة : علاقات ، اقتصادية ، تركيا ، المنطقة العربية ، تعاون ، استراتجية .



## Résumé

**Les relations économiques de la Turquie avec la zone arabe dans la période 2002/2012 ont connu un nouveau tournant, avec l'arrivée du parti de la justice et le développement au pouvoir. Des relations fondées sur l'héritage historique et la situation géographique pour aboutir a un gain économique, dans une zone arabe qui a été un grand marché de consommation formant un vaste champ pour adopter une stratégie d'invasion turque basée sur une attraction économique mutuelle ,même en pleine divergence politique. La profondeur stratégique de la Turquie, lui a permis d'être un état clé dans son espace régional a travers les fondements et les principes de sa politique étrangère, avec l'existence d'un grand potentiel de coopération bilatérale notamment avec l'Algérie, cette coopération qui n'a pas encore vu la mise en place d'un accord de libre-marché entre les deux parties.**



**Mots-clés: relations, économique, la Turquie, la zone arabe, la coopération, la stratégie.**

## Abstract :

**The turkish economic relations with the Arab zone during the period 2002-2012 have seen a new age with the rise of the parti "Justice and development" who took the lead . In addition to that , the historical heritage and geographic location of turkey have played a significant role to realise economic interests in the arab zone who was the field of a Turkish enlargement strategy Through a mutual economic attraction even in a political divergence . The Turkish strategical depth made Turkey as a relevant actor on the regional level with the existence of a big potential of a bilateral cooperation in particular with Algeria that did not know yet a set of a free market zone .**

**Key words : Relation , economic , Turkey , Arab zone , cooperation , strategy .**

## مقدمة :

- إن نهاية الحرب الباردة أسفرت عن سقوط الاتحاد السوفياتي مما ترتب عنه انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي و بقاء نظام رأسمالي غربي سائدا على الساحة الدولية ،فبالرجوع إلى نظرية المركز والإطراف نصل إلى أن الحرب الباردة خرجت بانتقال من ازدواجية المركز إلى توحيده لصالح نظام الولايات المتحدة الأمريكية .

- إن بقية العالم ، او ما يمكن تسميته بالدول التي تمثل الإطراف عرفت منذ بداية التسعينات تحولات سياسية واقتصادية اتجهت في مجملها في ثلاث مسارات :
  - المسار الأول خاص بالدول التي كانت تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة والتي واصلت توجهاتها الاقتصادية على نفس النطاق.
  - المسار الثاني خاص بالدول التي كانت تحت لواء الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة والتي غيرت من منهجها وسياستها وتوجهاتها محولة التأقلم مع الوضع العالمي الجديد.
  - المسار الثالث خاص بالدول التي حاولت بناء اقتصادياتها في مسار بعيد عن سياسة الانطواء تحت النظام الرأسمالي الغربي الأمريكي من بينها تركيا .

- كان على تركيا السعي جاهدة من اجل تنمية اقتصادياتها في مرحلة أولى والتوسع شرقا او غربا في مرحلة لاحقة، وهذا ما تطلعت إليه تركيا من خلال بناء مجالها الحيوي في أسيا الوسطى والى إعادة النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع كل من إيران والهند والصين والمنطقة العربية ، فأخذت تواصل سيرها كل حسب الإستراتجية الملائمة .

- وعن العلاقات التركية العربية ، توجت أكثر بمجيء حزب العدالة و التنمية سنة 2002، خاصة في مجال المواقف السياسية و العلاقات الاقتصادية بين الطرفين هذا ما يشير إلى توجه جديد نحو إستراتجية تركية عربية مستغلة التاريخ والموقع القريب بينهما للانفتاح والتوسع التركي في المنطقة.

- فكان على تركيا توحيد مواقفها مع العرب في القضية الفلسطينية والتي نلمسها في مواقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية 2008وبداية 2009.وكذا بمناسبة الاعتداء على أسطول الحرية والذي عمل على كسر الحصار المفروض على غزة معربا عن موقف إسرائيل في تعاملها ضد السلام .

- أما بالنسبة للعلاقات العربية التركية بالرغم من تحالف العرب مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ذلك لا ينفي وجود قلق من الآثار البعيدة على قدرة الدول العربية على التحرك المستقل بعيدا عن املاءات الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا ما دفع بهم إلى البحث عن البديل لكن دون قطع الروابط معها .ومع صعود في نقس الفترة قوى اقتصادية جديدة في شرقي أسيا تولدت معه تنمية هذه العلاقات الاقتصادية مع تركيا بالذات .

- فتوجه العرب شرقا للبحث عن البديل الموازي و توجهت تركيا نحو العرب للبحث عن الشريك الاستراتيجي هذا التحول و الانتقال يستدعي رؤية إستراتجية للتعامل التركي العربي لان تحولا مثل هذا من شانه أن يغير من توازنات المنطقة ويعيد رسم خرائطها ويضيف الى المعادلات الدولية معادلة جديدة.

- الجزائر ضمن تواجدها في الفضاء العربي لها نصيبها في مجال تنمية المواقف السياسية وعلاقات التعاون الاقتصادية مع تركيا لكن يمسها جزاءا من الخصوصية لذا يتوجب تسليط الضوء عليها وهذا ما نسعى إليه من خلال هذه الدراسة عند الاعتماد على الجزائر كنموذج.

## أهمية الموضوع :

انطلاقا من زيادة التواجد التركي في الجزائر خاصة ، و في المنطقة العربية عموما ، تجاريا من حيث الكم الهائل للمنتجات التركية في السوق ، سياسيا من خلال تكثيف الزيارات الرسمية من الجانب التركي و العربي ، ثقافيا من حيث حزمة المسلسلات المبثة في القنوات العربية و التي ساهمت في غرس ثقافة جديدة في المجتمعات العربية تجمع بين ما هو أوروبي و ما هو إسلامي ما يعكس خصوصية المجتمع التركي و ثقافته ، وكذا اهتمام وسائل الإعلام بالعلاقات التركية العربية والتركية الجزائرية ، بالإضافة إلى اهتمام المجتمع المدني بذلك مثل الندوة السياسية حول إستراتجية تركيا الجديدة في العالم العربي و الإسلامي التي عقدها المكتب الولائي للجزائر لحركة مجتمع السلم ضمت كل من سفير تركيا بالجزائر ،السيد محمد جمعة ، بشير مصيطفى كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالاستشراف و الإحصاء وإقامة الندوات و الملتقيات والمعارض بشكل متزايد ، ما يعطي لطبيعة العلاقة أهمية كبيرة تستوجب دراسة اكادمية للتعاون التركي العربي و الجزائري من عدة جوانب : سياسية ، اقتصادية ، تاريخية وإستراتجية .

## أسباب اختيار الموضوع :

**الأسباب الذاتية** :

- التطلع إلى أسباب النجاح في تحقيق التنمية واحتلال المرتبة 16 عالميا وكذا حجم الإرادة والتطلع حيث تسعى إلى احتلال المرتبة العاشرة في سنة 2023.
- محاولة معرفة حقيقة التعامل التركي مع العرب وسر الغزو الانتاج السينمائي الى المجتمعات العربية.
- معرفة كيف استفاد العرب من الدولة الجارة وكيف تم التعامل معها.

- **الأسباب الموضوعية** :

- كثرة المقالات والندوات والملتقيات الخاصة بنموذج تركيا في التنمية.
- قوة العلاقة التاريخية بين العرب وتركيا
- ضرورة وحتمية إيجاد البديل للعرب للتخلص من التبعية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية.
- العصر الحالي هو عصر التكتلات الذي من شانه الرفع من حجم التجارة البينية والتجارة الإقليمية، وإمكانية قيام تكتل قوي بين الدول الصاعدة كالهند وتركيا والصين وإيران مع العرب لتغير المعادلة الدولية في وجه الاتحاد الأوربي خاصة خلال الأزمة القائمة.

## حدود الدراسة :

- **الإطار المكاني** : تشمل الدراسة المعطيات المتعلقة بكل من المنطقة العربية وتركيا .
- **الإطار الزماني** : يتم تناول الموضوع منذ تاريخ 2002 و الذي يتزامن مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي الاتجاه الإسلامي إلى السلطة في تركيا الى غاية عام 2012.

## الإشكالية:

تتمحور إشكالية البحث حول دراسة الإستراتجية الاقتصادية لتركيا وتوسعها في المنطقة العربية من خلال دراسة حالة الجزائر و مساهمة كل طرف في نطاق التعاون الاقتصادي بين هذين الطرفين وانطلاقا من ذلك يبرز التساؤل الجوهري لهذه الإشكالية وهو :

**إلى أي مدى تساهم المنطقة العربية – الجزائر بالتحديد - اقتصاديا في التوسع الاستراتيجي لتركيا ؟**

- ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية منها :

- ما هي القدرات الإستراتجية لكل من تركيا والدول العربية ؟
- ما هي مجالات التعاون الاقتصادي التركي العربي ؟
- ما هي النتائج الفعلية لإستراتجية تركيا – العرب من خلال تجربتها التعاونية في المجال الاقتصادي لكل من تركيا والجزائر ؟

## الفرضيات :

- اعتماد تركيا على المنطقة العربية للتوسع من اجل أن تواصل سيرها اتجاه الالتحاق بالاتحاد الأوربي.
- التقارب الجغرافي والتاريخ بين العرب وتركيا أهم أسس بناء وحدة للتعاون الاقتصادي ومرتكزا استراتيجي في العلاقات بين الطرفين.
- الإنتاج السينمائي و الملابس او الموضة وأدوات التجميل من أهم مجلات تبادل الخبرات بين تركيا و العرب.
- استفادة الجزائر من موقعها الاستراتيجي الجغرافي في المنطقة العربية بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة لتقوية علاقاتها مع تركيا.

## أهداف البحث :

يهدف البحث إلى توضيح طبيعة العلاقة بين تركيا و العرب بين كونها نطاق استراتيجي متبادل او أنها إستراتجية لطرف ونطاق تعاون لأخر وكذا معرفة مجالات التعاون الاقتصادي العربي مع تركيا ، الدولة التي لها جذور تاريخية مع العرب ، وكذا حجم وطبيعة التجارة بين الجزائر وتركيا و محاولة إدراك مكانة تركيا وتواجدها في الاقتصاد الجزائري كمحاولة لإعطاء تفسير للتوسع الكبير وكذا انتشار السلع التركية في الأسواق الجزائرية في الفترة الأخيرة على حساب السلع الأجنبية الأخرى.

## منهجية البحث:

يتم تناول الموضوع بإتباع المنهج الوصفي وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بمجال التعاون الاقتصادي التركي العربي وخاصة المتعلقة بالجزائر من خلال الدراسات المختلفة التي لها صلة مباشرة بالعلاقة بين الاقتصاد التركي و الاقتصاد العربي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة .ليتم ترتيب المعطيات وتجميعها باستخدام الأسلوب الإحصائي في شكل يخدم موضوع وأهداف البحث التي نود من خلالها أن نصل إلى مدى مساهمة العالم العربي اقتصاديا في التوسع الاستراتيجي لتركيا ، بالإضافة الى انتهاج المنهج التاريخي عند الرجوع لأهم المحطات التي جمعت بين تركيا و العرب والتي من شانها ان تخدم الموضوع مع الاعتماد على منهج دراسة الحالة في محاولة لإسقاط المعطيات المستخلصة على الواقع الجزائري .

## الدراسات السابقة :

ان كل الدراسات التي تم الاطلاع عليها تناولت المتغير التركي مع المنطقة العربية من عمقها الاستراتجي الإقليمي وفق منظور سياسي إلا ان الدراسة تندرج ضمن الدراسات التي تعالج العلاقة بين المتغيرين من منظور اقتصادي وفق مقاربة الليبرالية النفعية ويمكن الإشادة ببعض الدراسات التي تناولت العد السياسي الإقليمي لتركيا فيما يلي :

- مذكرة ماجستير للطالب عبدالمالك محزم بعنوان : البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة 2009: تطرق الى العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية و الأمنية التركية التركية مع تحليل الدوائر الجيوسياسية للتوجهات الإقليمية و القضايا التي يفرزها التوجه نحوها.
- مذكرة ماستر للطالب شاية وافي بعنوان : التنافس الإيراني التركي في الشرق الأوسط 2002-2011، تخصص إدارة النزاعات الدولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، عالج فيها نقطة تقاطع المشروع الإيراني والتركي في سياسة ملا الفراغ بعد فشل المشروع الأمريكي في العراق واستشراف المستقبل بين الطرفين اتجاه المنطقة العربية بين التصادم او تقاسم الأدوار.

## الخطة:

## مقدمة

## الفصل الاول : المنطقة العربية في الرؤية التركية

**المبحث الاول :تركيا بين الماضي و الحاضر**

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن تركيا في علاقتها مع العرب

المطلب الثاني : الإصلاحات داخل تركيا

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الجديدة لتركيا :

**المبحث الثاني :المنطقة العربية وأهميتها الاستراتجية**

المطلب الاول :مفهوم الإستراتجية

المطلب الثاني :المنطقة العربية :التحديد و الأهمية الإستراتجية

المطلب الثالث : الخيارات الإستراتجية العربية

**المبحث الثالث :التصور التركي للمنطقة العربية**

المطلب الأول :العلاقات التركية العربية

المطلب الثاني :تركيا و التنافس على المنطقة العربية

المطلب الثالث : دور تركيا الإقليمي

المطلب الرابع : مقاربات دور تركيا في محيطها الإقليمي

## الفصل الثاني :مجالات التعاون الاقتصادي التركي-العربي 2012/2002:

**المبحث الاول :الإمكانات الاقتصادية التركية والعربية**

المطلب الاول :الإمكانات الاقتصادية التركية

المطلب الثاني : الامكانات الاقتصادية العربية

المطلب الثالث : العامل الاقتصادي في العلاقات التركية – العربية

**المبحث الثاني :العلاقات الاقتصادية التركية – العربية**

المطلب الاول :التبادلات التجارية و الاستثمارية التركية – العربية

المطلب الثاني : الملتقى الاقتصادي التركي - العربي

**المبحث الثالث :الدور الواعد لتركيا اتجاه المنطقة العربية**

المطلب الاول :القطاعات الواعدة في تركيا

المطلب الثاني : الدور الواعد لتركيا بين المعيارية والواقعية اتجاه الثورات العربية .

## الفصل الثالث :العلاقات الاقتصادية التركية – الجزائرية 2012/2002:

**المبحث الأول : الإمكانات الإستراتجية للجزائر و اتفاقيات التعاون مع الطرف التركي**

المطلب الاول:واقع الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني :اتفاقيات التعاون الجزائري - التركي

**المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية التركية – الجزائرية**

المطلب الاول :واقع و طبيعة العلاقات التجارية التركية الجزائرية

المطلب الثاني : حصة الجزائر في حركة الاستثمار التركي في المنطقة العربية

**المبحث الثالث :واقع وافاق التعاون التركي الجزائري**

المطلب الاول :مكانة تركيا في الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني : افاق التعاون الاقتصادي التركي الجزائري

## الخاتمة

# الفصل الاول : المنطقة العربية في الرؤية التركية

## تمهيد :

يجمع كل من تركيا مع المنطقة العربية تاريخ عريق يتلخص في صلة الروابط في ظل العهد العثماني بالمنطقة ، ومع مطلع الالفية عرفت تركيا اصلاحات على المستوى الداخلي ، ساهمت في اعادة صياغة سياستها الخارجية خاصة ما تعلق بوجهتها نحو المنطقة العربية التي لها اهمية استراتجية من حيث جغرافية الموقع اضافة الى الجغرافيا الاقتصادية والثقافية والحضارية ، مما اعطى لتركيا تصورا خاصا جعلها من المتنافسين على المنطقة العربية والتي توافقت مع الخيارات العربية في تعاملاتها على الساحة الدولية و الاقليمية .

## *المبحث الاول :تركيا بين الماضي و الحاضر*

عرفت تركيا تحولا سياسيا هاما لعب فيه متغير الرأي العام التركي دورا اساسيا حيث ساهم في ازاحة الطبقة السياسية التقليدية عن المشهد السياسي التركي و وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة من خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في الثالث من نوفمبر 2002 واضعين الثقة في هذا الحزب للخروج بتركيا من ازمتها الداخلية ومع هذا الحزب بدأت تركيا مسيرة الاصلاح الداخلي ومن ثم و بعد تحقيق التنمية السياسية و تعزيز القدرات الاقتصادية الداخلية و التي منحت تركيا مزايا كثيرة مكنتها من تطوير و تنفيذ سياسات جديدة في محيطها الاقليمي والعالمي

### المطلب الاول : نبذة تاريخية عن تركيا في علاقتها مع العرب

وجدت تركيا في تاريخ العالم الاسلامي في شكلين مختلفين [1] :

- تركيا كإمبراطورية سلجوقية /عثمانية و التي اسسها الاتراك وبقيت واقفة لمدة ستة قرون وهي الاطول عمرا في التاريخ الاسلامي من حيث امتداد حكمها و اكثرها قوة في الشمال حتى البلقان و الاناضول و العالم العربي كله وكانت من انجح النماذج و اكثرها استقرارا كإمبراطورية متعددة الاثنيات و الثقافات في زمانها وكانت مقر الخلافة الاسلامية .

- الشكل الثاني لتركيا نجده في الجمهورية الحديثة لتركيا التي نهضت من حطام الامبراطورية العثمانية المنهزمة بقيادة كمال اتاتورك ، الذي سعى الى خلق دولة وطنية تركية جديدة تقوم بوضوح على القومية الاثنية التركية و مجموعة من القيم الوطنية التي تحل محل القيم المتعددة الاثنيات و الاديان و الاسلامية التوجه.

- وكان من بين اول اعمال اتاتورك انه ازاح سريعا الطبقة الدينية اضفة الى ذلك اعاد كتابة التاريخ لتعزيز الوطنية القائمة على الاثنية .

- وجهت تركيا اكبر ضربتها على الاطلاق الى علاقاتها بالعالم الاسلامي في عام 1924 عندما الغى كمال اتاتورك مؤسسة و الخلافة نفسها ،المنصب الديني الاعلى للعالم السني برمته [2]،وبهذا جرد الامة الاسلامية من مؤسسته المركزية و الشخصية الدينية الاعلى و الرمز القوي للهوية و

---

[1])- زين نور الدين زين ،**"نشوء القومية العربية : دراسة تارخية في العلاقات العربية التركية "**، دار النهار بيروت ،1982 ص 36.

[2])- جراهم فولر ،**"الجمهورية التركية الجديدة :نركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي "**،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية ،ط1 ،2009،ص44.

القوة و المشروعية الاسلامية التي كانت قائمة اكثر من 1300عام و بالتالي رفض كلى للإسلام و العرب والامتداد الثقافي المشترك و التوجه الامبريالي الى الغرب .

- الا ان بوادر العدول عن التوجه الكمالي في السياسة الخارجية و خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقليمية تجاه المنطقة العربية بدا يتاتى من فترة الستينات و محاولة نخب ثقافية -في ظل المناخ السياسي الديمقراطي – بعث حركة التوليف التركي الاسلامي الذي اسست لظهور تيار قومي ديني كان بمثابة البذرة لنخبة احدثت تقدما في العلاقات التركية العربية الاقتصادية خاصة في فترة الثمانينات [1].

- استمر ذلك التقارب حتى بعد انقلاب 1980خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط بالمنطقة العربية و تباطؤ اقتصاديات اوربا ما دفع بالنخبة الحاكمة المجسدة في الوزاليين نسبة لاتباع تورغت اوزال التوجه نحو المنطقة العربية و الذي سرعان ما انتهى بمجرد انخفاض اسعار البترول في سنة 1986 [2]لتعاود تركيا الرجوع الى علاقتها العدوانية للعرب و الرجوع الى الحاضنة الغربية الاوروبية و طلبها للعضوية في المجموعة الاقتصادية الاوروبية سنة 1987.

- اما في مرحلة التسعينات و بعد الحرب الباردة و تفرد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم توجهت تركيا الى التحالف معها في حرب الخليج الثانية ضد العراق بالإضافة و الى توطيد علاقتها مع اسرائيل بعد اطلاق محادثات السلام بين العرب و اسرائيل و توطيد علاقتها الاستراتجية مع اسرائيل سنة 1996.

## المطلب الثاني : الاصلاحات داخل تركيا

تعرضت تركيا الى ازمات سياسية و اقتصادية كانت كنتيجة لسياسات رئيس الحكومة الائتلافية بولنت اجاويد 28ماي 1999 وبالإضافة الى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء و التي كادت ان تؤدي بتركيا الى الهاوية .

يمكن ان نلمس الازمة السياسية التي عرفتها تركيا من خلال جملة المواقف السياسية الرسمية الهامة :كرفض رئيس الجمهورية احمد نجدت سيزر الذي اصبح رئيسا لتركيا في ماي 2000،التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية التي اقترحها عليه مجلس التعليم العالي ،ورفضه بعد فترة قصيرة التوقيع على قرار من الحكومة يقضي بفصل المئات من الموظفين المدنيين بذريعة اتهامهم بالانتماء الى جماعات أصولية وأخرى انفصالية لأنه رأى القرار مخالفا للقانون ، على الرغم من تمسكه الشديد بالعلمانية .اشتدت الأزمة السياسية بين مؤسستي حكم الرئاسة وطيف من الائتلاف

[1])- يوسف خليف ،**"التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية منذ 2002"**مذكرة ماستر ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،الجزائر ،2012،ص12.

[2])- سمير احمد زين ،**" النظام العربي ،ماضيه ،حاضره و مستقبله "**، مركز الامارت للدراسات و البحوث الاستراتجية ، ابو ضبي ،2001، ص 53.

الحكومي من خلال قضية اجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الاعدام و التي ترى الرئاسة ان ذلك يجعل الامور اكثر اتساقا مع معايير الاتحاد الاوروبي في حين حزب الحركة القومية يرى ان ذلك هو افلات لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله اوجلان من الموت و التهم، بالدعوة للانفصال و شن حرب ضد الدولة ما جعل حزب الحركة القومية ينسحب من الحكومة الائتلافية ومن ثم سقوطها [1].

اما في المجال الاقتصادي ،فقد ادى رفض رئيس الجمهورية التوقيع على مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاث بنوك حكومية و اصداره مرسوم رئاسي في فيفري 2001 يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك الى هشاشة الثقة بين مؤسستي الحكم اضافة الى اتهام رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة بالتستر على الفساد بالدولة من خلال الاجتماع الشهري لمجلس الامن القومي وعند مغادرته الرئاسة صرح رئيس الحكومة للصحافة قائلا ان الرئيس تجاوز معه حدود الادب في الحديث والسلوك وانه لن يتحدث اليه حتى يتلقى اعتذارا منه :وكون ان الاسواق المالية في تركيا تتصف بحساسيتها للتقلبات السياسية ادى هذا الى انهيارها و الذي توافق مع ارتفاع معدلا الفائدة خلال ساعات ، وارتفاع سعر الصرف الدولار الامريكي نظرا لإقبال المواطنين على شرائه تأمينا لأموالهم .

بالإضافة الى تدخل الساسة والبرلمانين في المجال البنكي من خلال منح قروض على اساس الانتماء السياسي لا على اساس الاستحقاق من خلال تأمينهم لمنح البنوك تسهيلات مالية لشخص ما حتى بدون سند مما ادى بالحكومة الى طبع المزيد من البنكنوت و بالتالي تفاقم معدلات التضخم ثم لجأت الحكومة الى صندوق النقد الدولى ليمنحها قرضا مع التزامه بإجراء اصلاحات اقتصادية و التي انتهت بأزمة اقتصادية عميقة سنة 2001.

نظرا لهذه الازمة السياسية و الاقتصادية و الحال الصحية المتدهورة التي تعرض لها رئيس الوزراء ،والدعوة الى تنحيته من رئاسة الحزب و الحكومة و المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة خاصة من طرف شريك الائتلاف زعيم الحركة القومية ،ليجتمع البرلمان في سبتمبر 2002 ليقرر موعد الانتخابات المبكرة في الثالث من نوفمبر2002 .

تحصل حزب العدالة و التنمية في الانتخابات البرلمانية التي اجريت في 03نوفمبر2002 على نسبة 34% اي على 363مقعدا من اصل 550مقعدا في الجمعية الوطنية التركية الكبرى[2]:والذي اعتبر حدثا تاريخيا لتركيا بتمكن حزب العدالة و التنمية من تشكيل الحكومة التركية بشكل منفرد دون الحاجة الى اللجوء الى ائتلاف حكومي من خلال الحزب المنبثق عن حزب الفضيلة ذي المرجعية

[1])- دراسة بعنوان **"الإصلاح الداخلي في تركيا"** ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، معهد الدوحة على الموقع : www.dohainstitute.org تاريخ الاطلاع : 2013/06/19.

[2])- ميشال نوفل **"عودة تركيا الى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة ألتركية"** ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1،بيروت ،لبنان،2010،ص65.

الاسلامية الذي جاء من اجل اصلاح المجتمع من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية لا اسلمة الدولة او اتخاذ موقف سلبي من العلمانية [1].

كان للحزب تحديات كبيرة على المستوى الداخلي من اهمها العلاقة مع الجيش ، المؤسسة العلمانية ، الأزمة الاقتصادية الخطيرة ، الانقسامات العرقية والطائفية ، حيث يعد الجيش التركي وريث التقاليد الاتاتوركية و قيمها و المساهم الأول في توفير المناخ للتنمية و الممارسة العلمانية و الديمقراطية وقد أطاح الجيش التركي بأربع حكومات مدنية ، الا انه وبمجئ الحزب للحكم استصدرت حكومة اردوغان حزما قانونية جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاجن بهدف إعادة هيكلة المؤسسات و التي اعتبرت نقطة التحول الأقوى بين العسكريين والمدنيين و بالتالي تقليص هيمنة العسكر على المدنيين.

## المطب الثالث : السياسة الخارجية الجديدة لتركيا :

تحتل تركيا موقعا مركزيا في القارة الام الافرواوراسيا ،وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة وعديدة اي انها دولة لا تنحصر في منطقة واحدة بعينها و يمكن ان نرى كذلك دولا مثل روسيا و المانيا و ايران و مصر ضمن تصنيف الدول المركز التي لا تقبل بمقتضى وضعيتها الجغرافية ان تظل منحصرة في منطقة بعينها وتعرف بها بل لديها القدرة على النفوذ الى مناطق اخرى متعددة في ان واحد[2] كلها تشترك في سيمات رئيسية هي العمق الجغرافي و الاستمرارية التاريخية و التأثير الثقافي المتبادل و الترابط الاقتصادي المتبادل الا ان تركيا دولة اوراسية فهي حاضرة بأراضيها في قارتي اسيا و اوربا اضافة الى كونها جار مباشر لإفريقيا و لا توجد دولة اخرى بخلاف تركيا تتمتع بهذه الوضعية المركزية المتميزة[3] .

[1]- ادريس بووانو ، " **اسلاميو تركيا ...العثمانيون الجدد** "، مؤسسة الرسالة ، سوريا ، ط 1 ، 2005، ص 29.

[2]- احمد داود اوغلو ،"**العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** "،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط 2،بيروت ،لبنان ،2011،ص 609.

[3]- نفس المرجع ،ص 611.

**الخريطة رقم 01 : الخريطة الجغرافية لموقع تركيا**

المصدر : العلاقات الاقتصادية العربية التركية ، ادارة العلاقات الاقتصادية ،جامعة الدول العربية ،2010.

قبل الحديث عن السياسة الخارجية الجديدة لتركيا لابد من الحديث حول المتغيرات التي حدثت عالميا وإقليميا و التي ساهمت في استحضار الحكومة التركية لاستراتجيات جديدة في علاقاتها الخارجية حيث بدراسة ظاهرة التغير في النظام العالمي و محاولة ادراك طبيعة المحاور التي شملها هذا التغير ،نجد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية و التي تامن بفكرة التغير العمدي و الذي يتم بفعل جهود واعية او ارادية من جانب قوة معينة انطلاقا من افتراض ان الدولة هي الفاعل الرئيسي و الوحيد في النظام الدولي باعتبارها مركز قوة بجميع مكوناتها العسكرية و الاقتصادية و التكنولوجية و الثقافية و من ثمة فانها وحدها القادرة على احداث التغير في هذا النظام .

الولايات المتحدة الامريكية عمدت على تعديل استراتجيتها بتخفيض ثقل تواجدها في منطقة و الانتقال لمنطقة اخرى كما نلاحظه في رسم استراتجايتها الجديدة بناءا على الاهمية الجيواستراتجية و الجيوبيولوتيكية لتوزيع نفوذها الدولي على مساحة العالم مع تمسكها بانفرادها الدولى للقوة [1]،فكان لها ان تقوم بتحديد استراتجيات استباقية لاحتواء الزحف الصيني المتسارع اقتصاديا من خلال الاهتمام الامريكي بمنطقة جنوب شرق اسيا.

[1])- ريز لطيف صادق ، **"العلاقات الأمريكية التركية في ظل حزب العدالة التنمية 2003/2011** "،مذكرة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ،2011، ص 124.

ومن جملة الدوافع التي ساهمت في تغير الاستراتجية الامريكية نذكر :

- ضبط الانتشار النووي خاصة ما يتعلق بسعي كوريا الشمالية و خرقها لمعاهدة حظر الانتشار النووي [1] .
- حرية وامن الملاحة في بحر الصين خاصة مضيق ملقا و الذي ترى فيه الولايات المتحدة الامريكية امكرا مهما لايمكن التخلى عنه.
- مواجهة التحالف الصيني الروسي ،اضافة الى تحويل منطقة شنغهاي و الذي اسس عام 1996 كتحالف مضاد لحلف الناتو.
- احتواء الصعود الصيني في منطقة جنوب شرق اسيا.[2]

انطلاقا من جملة المعطيات و المتغيرات التي قامت الولايات المتحدة الامريكية على اساسها بتغير استراتجيتها اتجاه منطقة جنوب شرق اسيا و الذي يؤكده و صف وزيرة الخارجية الامريكية بان رؤية الادارة الامريكية الجديدة تكمن في ان القرن الحادي و العشرين هو قرن منطقة المحيط الهادي و جنوب شرق اسيا [3] و عليه بدات تركيا تستشعر قوتها الاقليمية و بدأت تبحث لنفسها عن دور اقليمي بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة فأخذت بالعمل بمفهوم البدائل الممكنة و الذي تبحث بموجبه الاستراتجيات الجديدة او المستجدة و التي حددت الدور التركي الاقليمي .

بعدما وضع الاتحاد الاوربي شروطه التعجيزية امام تركيا و التي تحول دون دخولها الاتحاد الاوربي ،رأت تركيا ان تاخذ بإستراتجية احلال المنطقة العربية و التي شكلت مكسبا اقليميا ،له قيمته بالنسبة لتركيا ،بعدما تبنت تركيا سياسة الانتظار المفتوحة مع تركيا سياسة كمن يمسك العصا من المنتصف فمن جهة لا ترغب بتحمل نتائج اقصاء تركيا و من جهة ثانية غير قادرة على تحمل نتائج ادماجها بالاتحاد الاوروبي فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الاوروبي من تركيا اوجدت من اجل تطبيق استراتجية الغموض [4].

وبناءا على ذلك ،ارتكزت الحكومة التركية على مقومات الموقع الاستراتيجي بين الشرق و الارث الحضاري و القوة العسكرية و الاقتصاد والمتنامي في معادلة السياسة الخارجية التركية الجديدة ،حيث ان تركيز الحكومة التركية على الابعاد الاقليمية في سياستها الخارجية لا يمثل عودة الى الحقبة العثمانية و انما هي استجابة الى مستجدات و ظروف اقليمية ودولية [5].

---

[1])- فرحات محمد فايز ،**"مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق اسيا"** ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 167،2007،ص116.

[2] )- the economist how to get a date : the year when the chinese economy will truly eclipse america is in sight , december 2001

[3] )-hillary clinton ;america's pacific centruy,foreign policy , 2011.

[4])- احمد داود اوغلو ،مرجع سابق ،ص 584.

[5])- عصام فاعور ملكاوي ،**"تركيا والخيارات الاستراتجية المتاحة "**جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،السودان ،2013،ص29.

ارتكزت السياسة الخارجية التركية الجديدة على ستة مبادئ هي [1]:

- التوازن السليم بين الحرية و الامن : تكون الدولة عاجزة عن التاثير في محيطها ان لم تستطع اقامة توازن بين الحرية و الامن حيث ان النظم السياسية تكتسب مشروعيتها عندما توفر الامن من جهة مع عدم تقليص حرياتها من جهة اخرى ،اما تركيا فنجحت في تحقيق طرفي المعادلة خاصة بعد 11سبتمبر لما اصبح العالم يضيق على الحريات و اهم اختبار لها كان عام 2007 حيث واجهت مخاطر الارهاب و تهديداته و حرصت من ناحية اخرى على صون الحريات دون تقليص.

- تصفير المشكلات مع دول الجوار (اي صفر مشاكل) :حيث الملاحظ ان علاقة تركيا باتت وطيدة مع الدول المجاورة وابرز مثال علاقتها مع سوريا وكذا جورجيا، وبلغاريا بعد انضمامها الى الاتحاد الاوروبي و في الوقت الذي تتميز العلاقات الدولية مع ايران بالتوتر بسبب الملف النووي نجد تركيا لم يعتريها اي اهتزاز في علاقتها مع ايران .

- التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار :ابرز حديث هو عن تاثير تركيا في البلقان والشرق اوسط و القوقاز واسيا الوسطى وبتركيزنا على الشرق الاوسط نجد تركيا ظلت قدرتها على النفوذ محدودة ،بسبب مشكلة حزب العمال الكردستاني و الازمة السورية التركية خلال عقد التسعينات وكذا للادراك الخاطئ و الصورة السلبية لدى كلا الطرفين –تركيا و الدول العربية – و التي كانت العامل الاساسي في عدم الانفتاح بين الطرفين على بعضهما البعض ،ولكن منذ 2002،اضحت تركيا تمتلك قدرات و قنوات اتصال وكذا دعم دبلوماسي متبادل فتح الطريق امام هذه العلاقات.

- السياسة الخارجية المتعددة الابعاد :ترتكز تركيا في علاقاتها مع اللاعبين الدوليين بشكل متكامل وليس باسلوب البديل فمن خلال السياسة المتعددة الابعاد التي تنتهجها تركيا نجد انها تتميز بانها لم تتضارب او تتناقض مع بعضها البعض ،هذا المبدا يصنع علاقات تركيا الاستراتجية مع الولايات المتحدة الامريكية في ايطار حلف الناتو و كذا جهوذ تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي وسياستها مع روسيا باعتبارها علاقات تجري في ايطار متكامل .

- الدبلوماسية المتناغمة :عرف الاداء الدبلوماسي تطورا هاما بعد 2002 بالنظر اليها من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية و استضافتها للمؤتمرات و القمم الدولية مثل استضافتها لقمة الناتو و قمة منظمة المؤتمر الاسلامي وبالاضافة الى معظم المنتديات الدولية و عضويتها في منظمة الاتحاد الافريقي و المشاركة في الاتحاد الافريقي –الاوروبي وتوقيعها اتفاقية مع جامعة الدول العربية على خلفية اجتماع دول جوار العراق.

[1])- نفس المرجع ،ص ص 614،615.

- اسلوب دبلوماسي جديد :بعدما كان ينظر الى تركيا على انها دولة جسرية بين طرف واخر اصبحت تلعب دورا فعالا بعد رسم خريطة جديدة لتركيا والتي رشحتها لأداء دور مركزي.

اعادة تركيا توجيه علاقاتها الخارجية استنادا الى نظرية العمق الاستراتيجي على ان السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر الى التوازن بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بأوربا و الولايات المتحدة الى درجة اهمال مصالح تركيا مع الدول الاخرى خصوصا دول الشرق الاوسط بالإضافة الى اهمالها العلاقات بالدول المستقلة التي انبثقت من الولايات العثمانية السابقة في المشرق و المغرب العربيين وانها تحتاج الاضطلاع بدور اكبر في هذه الدول [1].

في الفترة الجديدة ،لم تعد علاقات تركيا مع اي طرف تعتبر بديلا عن العلاقات مع طرف اخر فاعتمدت على دبلوماسية منتظمة ومتواصلة ،تتمثل في الالتقاء باكبر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول و في كل القارات مع تبني وسائل دبلوماسية في حقل السياسة الخارجية التي من شانها ان تصنع تركيا باعتبارها دولة "مركز"وتاسيس جسر صلب بين موقعها الحالي ورؤيتها المستقبلية وعمقها التاريخي و لاشك ان السياسة الجديدة في شكلها الجوهري تختلف عن السياسة الخارجية القديمة ومن بين جملة الاسس التي عليها السياسة الخارجية الجديدة :

- سياسة اربح اربح :هي سياسة تتبناها تركيا في سياستها الخارجية الجديدة عند حل مشاكلها مع الاطراف الاخرى وعندما تتوسط بين طرفين اخرين متنازعين ،وهذا بغية ارضاء الطرفين المتخاصمين و الا فسيكون من العبث بذل جهود لايجاد حلول لاي قضية من قضايا العالم .

- المصداقية و الابتعاد عن ازدواجية المعايير حيث تعتمد تركيا على هذا الاساس وتلتزم به تعاملاتها و علاقتها الخارجية باجتناب الازدواجية من اجل ان يعزز من مصداقية تركيا لدى الاطراف الاخرى .

- سياسة استباق الاحداث : تسعى تركيا لتحقيق الامن و الاستقرار بدءا بمنطقتها فالمناطق المجاورة لها و كذا على مستوى العالم و لتحقيق هذا تنتهج تركيا سياسة استباق الاحداث ذلك لمنع وقوع مشاكل جديدة .

- تصفير المشاكل مع الدول المجاورة لتركيا الامر الذي جعلها تحظى بعلاقات طيبة مع جيرانها في السنوات الاخيرة.

[1])- ميشال نوفل ،مرجع سبق ذكره،ص83.

مشاركة فعالة في المؤسسات الدولية :حيث زادت مشاركتها في المؤسسات الدولية حيث اصبحت عضو مراقب في الجامعة العربية و كذلك في الاتحاد الافريقي.

## *المبحث الثاني :المنطقة العربية وأهميتها الإستراتجية*

### المطلب الاول :مفهوم الإستراتجية

تعددت النظرة الى مفهوم الإستراتجية تبعا لتعدد و تنوع اختصاص الباحثين المهتمين بالشؤون الإستراتجية لاسيما و ان المفهوم يكتنفه بعدا فلسفيا ،فمن الناحية اللغوية يمكن تعريفها بانها خطة او سبيل للعمل [1]،و يرجع اصل استخدام مصطلح الإستراتجية الى الميدان العسكري و التي تعني عند الاغريق "فن الجنرال" او أساليب القائد العسكري [2]،تطور هذا المفهوم و اعطي له تفسيرات مختلفة حيث يعرفها **ليدل هارت** بأنها "فن توزيع و استخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة [3]"فحسب اعتقاده ان الإستراتجية لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب و انما ايضا على نتائج هذه التحركات و الهدف عنده اوسع 'سياسي'و لا يقتصر على الهدف العسكري ،فغاية السياسة هي التي تحدد الهدف عكس نظرة وتعريف **كلاوزفيتس** بانها :"استخدام الاشتباك و سيلة للوصول الى هدف الحرب [4]" و الذي لم يعطي فرصة لربط الاستراتجية بالسياسة عند حصره و ربطه لها بالحرب فقط ،حيث ان الاشتباكات من مهمة القوات المسلحة و لكن اذا اخذنا الإستراتجية من جانبها الواسع و هو مايجب ان يكون عليه الامر فان الإستراتجية اولا واخرا من مسؤولية السلطة العليا في الدولة [5].

تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالمجال العسكري و الحرب الى السياسة ثم ليتسع الى مجالات اخرى ليحظى بحقل واسع حيث يورد باليت ( جنرال بريطاني) تعريفا للإستراتجية بأنها " فن تعبئة و توجيه جميع موارد الامة او مجموعة من الامم من اجل تحقيق الهدف السياسي" ويقول ان للاستراتجية مستويات مختلفة :الاستراتجية السياسية نو الاستراتجية العسكرية والاستراتجية الاقتصادية و لكنها كلها تتناول مختلف مستويات الاستراتجية ضمن وحدة مفهوم عام .

وهكذا تطور المفهوم العسكري للاستراتجية لكي يشمل حشد موارد الدولة الاقتصادية و السياسية و العسكرية و المعنوية لتحقيق الاهداف السياسية العليا للدولة ،فالإستراتجية هي ذلك المسلك او المسار الاساسي الذي تختاره الدولة لتحقيق اهدافها بحشد مواردها الاقتصادية و السياسية و العسكرية .

---

[1])- فلاح حسن الحسيني ، "**الإدارة الإستراتجية :مفاهيمها ، مداخلها ،عملياتها المعاصرة** "، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان 2000، ص13.

[2])- فاسيلي سوكولوفسكي ، "**الإستراتجية العسكرية السوفياتية** "،منشورات عالم الكتب ،ترجمة خيري حماد ،بيروت ، 1968، ص 36.

[3])- ليدل هارت ، "**الإستراتجية وتاريخها في العالم** "، ترجمة الهيثم الأيوبي ، ط2 ،دار الطليعة ، بيروت ،1978، ص 276.

[4])- لمى مضر الامارة ، "**الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، 2009، ص 42.

[5])- نفس المرجع ص 43.

ان الاهتمام بوضع استراتجية للتحرك لم يكن وليد الصدفة ،و انما كان عن اقتناع لدى الدول التي لها تجارب سابقة او التي تقوم ببحث ودراسة تجارب دول اخرى في هذا المجال بأهمية وضع استراتجيات واضحة و ذلك لأسباب عديدة منها :مواجهة ظروف التغير و عدم اليقين كما ان تحديدها يساعد على التركيز على الاهداف و الوسائل المناسبة لتحقيق الوفرات الاقتصادية .ان تزايد الاخطاء المكلفة تدفع القيادة العليا في الدولة الى اخذ رسم الاستراتجية مأخذ الجد بهدف المحافظة على المركز الدولى للدولة في بيئة دولية سريعة التغير .

بالرغم من ان رسم الاستراتجية يمارس في كل الدول الا انه كلما كان حجم الدولة كبيرا يصبح دور الاستراتجية الموضوعة حاسما في الوصول الى الاهداف بكفاءة فالقيادات العليا تدرك انها لم تكن لها مقدرة على التفكير الاستراتجي فان مستقبل الدولة سيكون على المحك في الساحة الدولية فكلما كانت سرعة التغير في العلاقات الدولية وكلما كانت العلاقات المتبادلة بين الدولة و غيرها ذات طبيعة معقدة كلما برز دور الاستراتجية في تحقيق اهداف الدولة بكفاءة .

ان الاستراتجية تعطي صورة الدولة كما تريدها سلطتها ان تكون عليه في المستقبل ،فالإستراتجية هي الجسر الذي يمتد من الهدف السياسي الى تحقيقه مع الاخذ بعين الاعتبار التهديدات و الفرص البيئية و الموارد والإمكانات الحالية لهذه الدولة فهي بذلك تتأثر بثلاث عوامل رئيسية :

- العامل الاول:البيئة الخارجية و متغيراتها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية.
- العامل الثاني:البيئة الداخلية :الموارد و الامكانات الداخلية خاصة فيما يتعلق بالقيادة والقوة و القيم.
- العامل الثالث:الوقت الذي تحدده الدولة لتحقيق هذه الاستراتجية .

## المطلب الثاني :المنطقة العربية :التحديد و الأهمية الإستراتجية

- **التعريف بالمنطقة العربية**

تقع المنطقة العربية في قلب العالم عند ملتقى القارات الثلاث افريقيا اوروبا و اسيا ،

حدودها الطبيعية :يحدها غربا المحيط الاطلسي و شرقا جبل زاعووس وفارس وخليج عمان وشمالا البحر الابيض المتوسط و جنوبا البحر العربي و المحيط الهندي وهضاب الحبشة والبحيرات والصحراء ام حدودها السياسية :فتحد المنطقة العربية الدول التالية تركيا من الشمال وإيران من الشرق وفي القسم الافريقي تحدها اثيوبيا وكينية واوغندة وزائيير وإفريقيا الوسطى و التشاد والنيجر و مالى من الجنوب .

- **الجغرافيا الاستراتجية :**

لقد لعبت المنطقة دورا بارزا في الاستراتجية الدولية عبر السنيين ، فهي تتوسط جميع الخطوط البحرية و الجوية الرئيسية المتجهة من الشرق الى الغرب او من الغرب الى الشرق،كما انها تحوي الموانئ و المطارات اللازمة لإيواء قوافل الانتقال البرية و البحرية عبر المسارات العالمية كما انها منطقة تعج بمختلف انواع الصراعات على كافة اشكالها وتحتل مكانة كبيرة في استراتجيات القوى العظمى في النظام الدولي الراهن .

فالمنطقة العربية تسيطر على العديد من الممرات المائية سواء البحار او الخلجان مثل الخليج العربي وخليج عمان وخليج عدن و القنوات مثل قناة السويس والمضايق البحرية مثل جبل طارق وباب المندب ومضيق تيران وهرمز.

- الممرات المائية :تتعدد وتتفاوت درجة الاهمية مثل البحر الاحمر و البحر المتوسط والبحر الميت وبحر العرب والخليج العربي :
- البحر الاحمر و الذي ينقسم الى نوعين هما خليج العقبة الذي تتشارك فيه كل من السعودية و الاردن و مصر اما الفرع الثاني هو خليج السويس و الذي يساعد على عمليات النقل البحري ،يسيطر البحر الاحمر على العديد من الممرات المائية الهامة اهمها مضيق تيران الذي تسيطر عليه كل من مصر و السعودية و مضيق باب المندب والذي تسيطر عليه جيبوتي و اليمن واثيوبيا و يعتبر شريان الحياة لكل من السودان و الاردن و مصر ويشكل اهمية لنقل النفط العربي الى دول اوربا عبر قناة السويس .

- البحر المتوسط :له اهمية يكتسبها من الدول المطلة عليه العربية والأوروبية والذي شكل اهمية كبيرة خلال الحرب الباردة بين المعسكريين .يعتبر من البحار الشبه مغلقة من خلال جبل طارق الذي يدار من خلال المغرب و اسبانيا وبريطانيا بالإضافة الى مضيق البوسفور و الدردنيل وسيطرة تركيا ذات الجذور الاسلامية له اهمية كبرى.

- الخليج العربي :يضم مضيق هرمز و الذي تسيطر عليه كل من ايران و سلطنة عمان له اهمية تبرز من خلال اقامة العديد من القواعد العسكرية بالإضافة الى حجم النفط المنقول الى الدول الاوروبية .

- **<u>الجغرافيا الاقتصادية</u>**

- منذ القدم تعتبر المنطقة العربية معبرا بين جهات العالم المختلفة حيث يعتبر همزة الوصل بين اقليم العالم القديم ومن اهم الطرق التجارية القديمة :طريق الشام ،طريق شبه الجزيرة العربية من جنوب شرقي اسيا ،طريق مصر حيث كانت السفن تفرغ حمولتها بموانئ البحر الاحمر والمتوسط ثم تنقل بريا بالقوافل او مائيا في نهر النيل الى الاجانب الاخر ومنها الى اوربا او جنوب شرقي اسيا ،طريق الصحراء الكبرى :من موانئ شمال افريقيا على البحر البحر المتوسط ثم بالقوافل البرية عبر الصحراء الكبرى الى دول غرب افريقيا و قد ادى هذا الطريق الى انتشار الاسلام فيما وراء الصحراء الكبرى.
- بالإضافة الى حفر قناة السويس وفتحها للملاحة .

- اكتشاف البترول بمنطقة الخليج العربي وشمال افريقيا .ازدهار حركة الطيران في العالم و اصبح الوطن العربي معبرا لحركة الطيران .

- **الجغرافيا الثقافية والحضارية**

- تعتبر المنطقة العربية مهبط الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية ثم الاسلام ،كان لسماحة العرب وسماحة الاسلام اثر في اختلاف العرب بغيرهم من الشعوب فالقيم المعنوية المشتركة التي تبث الوحدة الاسلامية في هذه المنطقة يمكنها ان تمهد الارضية لانجاز التكامل الديني و الحضاري من خلال الرؤية الواحدة في الابعاد الاجتماعية و السياسية و الثقافية و كذا الاقتصادية .

## المطلب الثالث : الخيارات الاستراتجية العربية :

ان سعي العرب من خلال جملة الخيارات الاستراتجية المتنافسة الى تحقيق اهداف معينة من خلال التشارك مع الطرف الاستراتيجي تتلخص في المهام الامنية و تشمل الصراع العربي الاسرائيلي وامن الخليج العربي و المهام الاقتصادية و تشمل التنمية من خلال التجارة و الاستثمار و التكنولوجيا و المهام الثقافية و تشمل الحفاظ على الهوية القومية و الدينية وتتلخص اهم الخيارات الاستراتجية العربية فيمايلي [1]:

- **الخيار الامريكي والأوروبي** :

ان الخيار الاستراتجي العربي للتعامل مع الطرف الامريكي والأوروبي فيه نوع من التوافق بشان السياسات الامنية و التحولات الاقتصادية الاساسية في المنطقة حتى وان كان هناك تنافس بينهما على اسواق المنطقة ،لكن كلاهما يسعيا الى تعزيز الخلل الاستراتيجي القائم لمصلحة اسرائيل من خلال ازدواجية عدم الضغط على اسرائيل في مسالة عملية السلام من جهة ومنع الدول العربية و ايران من امتلاك اي مشروع لأسلحة الدمار الشامل كما انه هناك تقسيم للعمل بين الطرفين الامريكي والأوروبي في المنطقة فالاتحاد الاوروبي يهتم بالقضايا اللينة حيث يهيئ الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم عبر العلاقات الاقتصادية والثقافية فيما تتعامل الولايات المتحدة الامريكية بقضايا الامن الصلبة حيث تتولى اعادة الهيكلة السياسية و الغزو المسلح فالدور الاوروبي يمهد للدور الامريكي في المنطقة العربية و بالتالي الطرفان هما شريك استراتيجي مهم للعرب في التجارة و الاستثمار في حين انهما ليسا شريكان في الحفاظ على الهوية القومية و الدينية .

- **الخيار الصيني** :

[1])- محمد السيد سليم ،"**الحوار العربي- التركي :بين الماضي و الحاضر** "،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2010،ص143.

تعتبر الصين احدى القوى العالمية الصاعدة اقتصاديا كما انها تملك قدرات تقليدية ومحدودة بالرغم من انها الاكثر توظيفا في العلاقات الدولية ،كما ان مجتمعها فيه قومية كبرى متماسكة و ثقافة عريقة تتسم بالشعور بالسمو الحضاري ،يواجه هذا البلد العريق معضلات اساسية ناشئة عن الصعود الاقتصادي ذاته و اهمها المشكلات الاجتماعية التي عن الصعود الاقتصادي كالهجرة من الارياف الى المدن،انتشار الجريمة المنظمة ،الفساد السياسي ،التضخم السكاني ،النزعات الانفصالية ،لكن اهم نقطة في علاقاتها الدولية هي عدم امتلاك القيادة الصينية استراتجية سياسية عالمية ( ماعدا مشروعها الاقتصادي لتامين مصادر استيراد النفط و الاسواق التجارية بالإضافة الى رغبتها في تحويل النظام العالمي الى نظام متعدد الاقطاب) كما ان مواقفها في مجلس الامن تتوافق مع اتجاهات القوى الغربية في اغلب القضايا و لا تتحدى النفوذ الامريكي بل تتجنب اي مواجهة سياسية و عسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية فالصين تعرف انفتاح اقتصادي و انغلاق سياسي مما يجعلها قوة اقتصادية فاعلة و طرف سياسي غير فعال في العلاقات الدولية .

- **الخيار الايراني** :

ان ايران شريك للعرب بحكم الصلات التاريخية و الجوار الجغرافي و التداخل السكاني فهي تطل على الخليج العربي ولما كان الخليج هو المنفذ البحري الوحيد لايران و المعبر الرئيسي لصادرات نفطها فان العلاقات العربية الايرانية تكتسب اهمية خاصة لكن ونتيجة للصراع الايراني الامريكي بشان البرنامج النووي الايراني و الغعراق و فلسطين ولبنان وكذا دعم دول الخليج العربية للولايات المتحدة الامريكية وخشيتها من النفوذ الايراني المتزايد في المنطقة فان ايران لا تعتبر الخيار الاستراتيجي للعرب خاصة فيما يتعلق بالقضايا الامنية .

- من خلال جملة الخيارات الاستراتجية المتنافسة يسعى العرب الى تحقيق جملة من الاهداف من خلال التعاون و التشارك مع الطرف الاستراتيجي و التي تتلخص في المهام التالية : المهام الامنية والتي تشمل الصراع العربي الاسرائيلي وامن الخليج العربي ومهام اقتصادية تشمل التنمية من خلال التجارة و الاستثمار و التكنولوجيا و مهام ثقافية تشمل الحفاظ على الهوية القومية و الدينية فاهم خيار استراتيجي هو ذلك الذي يتقاسم ويتشارك مع العرب هذه المهام و احسن خيار هو البديل التركي الذي هو القاسم المشترك لجملة الاهداف الاستراتجية المراد تحقيقها من طرف العرب .

## ***المبحث الثالث :التصور التركي للمنطقة العربية***

لقد عادت تركيا بقوة الى معادلات المنطقة العربية بعد طول غياب ،عبر سياسة اقليمية متوازنة و صاعدة وضعت بلادها في بؤرة الاحداث بعد ان حجزت لتركيا مكانة المرجعية الاقليمية في المنطقة .كان الطريق شاقا امام هذه العودة اذ تضافرت الكوابح الداخلية التركية مع قيود الاتزمات الدولية في مزيج مدهش من العوائق .

لكن السياسة الاقليمية التركية المدغومة بخاتم وزير الخارجية احمد داود اوغلو خطت فوق العوائق السياسية و الحساسيات التاريخية لتعيد تركيا الى جوارها الجغرافي و الحضاري بعد عقود من الغياب .

## المطلب الاول :العلاقات التركية العربية :

شهدت السنوات الاخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في المنطقة العربية و قضاياها ،لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا و حرص قيادات الحكومة الجديدة على تاكييد تبنيهم رؤية مختلفة لسياسة تركيا و علاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة ،و بالأخص الدائرة الشرق اوسطية و عزز هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات ايجابية خلال الفترة لاسيما في ابعادها الاقتصادية و صاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي و نشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة ،سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية او السورية و طرح تركيا كنموذج في قضايا الاصلاح و الديمقراطية في المنطقة بأبعاده المختلفة و غيرها من القضايا .

### العلاقات التركية – السورية :

نظرا لتداخل المصالح تتسبب الانهار الدولية بمشاكل في معظم انحاء العالم للحاجة الماسة اليها خاصة وان المياه هي بترول القرن الحالي ،فمشكلة المياه بين تركيا و سوريا ليست مشكلة فريدة او نادرة لكون ان المياه تشكل احد المصادر الاساسية و الموارد الرئيسية لدول المنبع كما هو الحال بالنسبة لدول المجرى[1] .

اما خصوصية هذا المشكل انه مرتبط بالتاريخ أكثر منه بالجغرافيا ،فمنذ القدم يتواجد النهر الا انه و لما كانت سوريا جزء من الدولة العثمانية لم يكن المشكل مطروح ،وبمجرد انسلاخ سوريا عن الدولة العثمانية جعل من قضية تقاسم مياه الفرات قضية شائكة في ملف العلاقات التركية – السورية .

ما فاقم الازمة هو ذلك المشروع الذي بدأت تركيا به في المناطق التي تسكنها اغلبية كردية و هو مشروع 'غاب' المشروع المائي و التنموي او ما يسمى مشروع تطوير جنوب شرق الاناضول ،فمن خلال انشاء السدود المائية و المحطات الكهربائية ضمن المشروع والذي يؤدي الى انخفاض التدفق المائي الى سوريا .مما خلق مشكلة حقيقية بين الدولتين رغم توقيعهما اتفاق دمشق1987.مما زاد الامر تعقيدا هو المشكل الداخلى الذي برز في تركيا و هو التمرد الكردي

[1])- عبد العزيز شحادة المنصور ، **المسالة المائية في السياسة السورية اتجاه تركيا** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص .44

بقيادة حزب العمال الكردستاني الانفصالي و اتهام تركيا لسوريا بتقديم الدعم لهذا الحزب و قبلها سلخ لواء الاسكندرون السوري و ضمه الى تركيا عام 1939 فأصبحت العلاقات التركية السورية مرهونة بثلاث مشاكل :مشكل الاسكندرون و مشكلة المياه والمشكلة الكردية .

وصل توتر العلاقات التركية –السورية احيانا الى حشد القوات العسكرية التركية على الحدود السورية رغم ان تركيا لها اطول حدود مشتركة مع سوريا ، وحدث هذا بشكل واضح عام 1957 بعد تأسيس حلف بغداد و انضمام سوريا الى مصر في شجب هذا الحلف و ادانة سياساته و اتباع سياسة معادية للنفوذ الامريكي المتنامي في المنطقة بعد تراجع النفوذ ين الفرنسي و البريطاني مما زاد التحالف السياسي المصري السوري قوة و المرة الثانية كانت عام 1998 و كان هدفها الزام الحكومة السورية بطرد عبدالله اوجلان و اغلاق مقراته العسكرية و هذا ما فعلته السلطات السورية.[1]

مما سبق يتضح ان تركيا وسوريا واجهت العديد من المشكلات والصعوبات يمكن ايجازها فيما يلي :

- **النزاع حول لواء اسكندرون** :

الموضوع الذي بقي عالقا في اذهان السوريين و الذي كان باعثا لتوتر العلاقات بين البلدين هو تنازل الحكومة الفرنسية عام 1939 على الاسكندرون لصالح تركيا بعدما كان جزء من سوريا ،لكن سوريا تعترض عن التخلى عن جزء من أراضيها لتركيا حيث في عام 1989 طرح احد الوزراء موضوع ارتباط الاسكندرون بسوريا و اعقب هذا ردة فعل قوية من انقرة و اعترضت الاحزاب و المجموعات السياسية و اعتبروه مخالفا لأصول حسن الجوار و بانه تدخل مباشر في الامور الداخلية لتركيا[2].

- **مشكلة المياه :**

بين سوريا وتركيا تاريخ طويل يتعلق باستخدام مياه نهر الفرات ، في عام تم الاتفاق بين سوريا و تركيا على ان تضخ تركيا 500متر مكعب من نهر الفرات الى سوريا[3] تم تشكيل لجنة فنية لهذا الغرض في عام 1980 وتمت القاءات عدة مرات لحل هذه المشكلة .كانت سوريا تشعر بالقلق الدائم ازاء منبع تدفق مياه الفرات من قبل تركيا خاصة عندما بدات تركيا تنفذ مشروع المياه في جنوب شرق تركيا ببناءها سلسلة من السدود و مشاريع الري و اعلان تركيا عام 1989

---

1)- محمد قاياتي **"العلاقات السورية التركية بين التوافق و التوتر "** شبكة الاخبار العربية تاريخ الاطلاع 2013/03/10 على الموقع [1] www.anntv.tv

نجات سيد على ،**"العلاقات التركية السورية في الحقبة المعاصرة "**،مركز الابحاث العلمية والدراسات الاستراتجية للشرق الاوسط على الموقع

تاريخ 11 فيفري 2013[2]) -WWW.MERC.IR

[3]) -طارق الجذوب ، " **العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي** " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1995 ، ص 193.

انها ستقوم بايقاف جريان المياه الى جيرانها بدءا من 1990 لمدة شهر لملا سد اتاتورك فاثارت مخاوف دول الجوار خاصة سوريا اضافة الى انطلاق تركيا بناء محطة كهرومائية في منطقة بيرجيك[1].

- **المشكلة الكردية :**

من المعروف انه طوال عهد الدولة العثمانية لم تبرز المشكلة الكردية نظرا لالتفاف الاكراد حول الراية الاسلامية التي رفعتها الدولة العثمانية ، وبعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الاولى ،فرضت دول الحلفاء على السلطات العثمانية في اسطنبول التوقيع على معاهدة "سيفر" التي كانت اول اشارة لوجود اقلية كردية و ارمنية في تركيا ذات مطالب خاصة ثقافية وسياسية[2].
أخذت المسالة الكردية تبرز خاصة مع بدء العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني في تركيا اواخر عام 1984[3].

لقد اعتبر الاتراك ان المسالة الكردية هي البؤرة المركزية لتقييم علاقات تركيا مع سوريا و من ثم فان العلاقات المذكورة مرهونة بموقف الاخيرة من حزب العمال الكردستاني و هو ما بدا واضحا في اعقاب الاتفاق الامني بين سوريا و تركيا في اضنة بتاريخ 20اكتوبر 1998 و المفاوضات التي تلته اذ ابدى الساسة الاتراك اهتماما بتحسين العلاقات وتطويرها مع سوريا في جميع المجالات[4].

يمكن تميز ثلاث مراحل في العلاقات السياسية بين تركيا وسوريا منذ اتفاق اضنة أكتوبر 1998 الى فترة نهاية الدراسة 2002تتجلى فيما يلي :

---

[1]) -طارق المجذوب،مرجع سابق ،ص 193.

[2])- وليد رصوان ،**"العلاقات العربية التركية"** ،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،بيروت 2006،ص177.
محفوض عقيل سعيد ،سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت
[3]) -،2009،ص 281.
[4])-ابراهيم الداقوقي ،**"صورة العرب لدى الاتراك"**،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2001،ص49
* اتفاق اضنة كان بمثابة نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين حيث انه تضمن اعتراف سوريا بان حزب العمال الكردستاني منظمة ارهابية و عليه يمنع تويله و يمنع انطلاق أي نشاط سياسي له من دخل الاراضي السورية و عدم السماح لكلا البلدين بممارسة أي نشاط يضر بالدولة الاخرى و اقامة علاقات دبلوماسية مباشرة بين الدولتين و ذلك بفتح سفارة لكل دولة لدى الاخرى :انظر :
ابو داير رائد مصباح ،استراتجية تركيا شرق اوسطيا و دوليل في ضو علاقاتها باسرائيل 2011/2000 رسالة دكوراه ،جامعة الجنان ،لبنان ،2012ص 230.

- **مرحلة عودة العلاقات الطبيعية 1998-2007 :**

منذ اتفاق اضنة دخلت العلاقات السياسية التركية السورية مرحلة من التقارب الحذر[1] الذي يتميز بقدر كبير من التردد و التوتر ،اذ انه من غير الممكن ان يكون بناء الثقة حاضرا مباشرة بعد سنوات من التوتر و العداء المتبادل بين البلدين.

لقد ادى حدثا 11 سبتمبر و غزو العراق في 2003 دورا مهما في صوغ الوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة من جانب وفي التقارب الشديد بين تركيا و سوريا نظرا للهواجس المشتركة فقد كان واحا ان المحافظين الجد يسعون الى تفتيت العالم الإسلامي و العربي خدمة لإسرائيل و السيطرة على منابع النفط للتحكم بها مباشرة و أيضا جعل تركيا إحدى الدول المستهدفة في مرحلة لاحقة من ترسيخ النزعات العرقية و الدينية و المذهبية ،فقد كان غزو العراق مفصليا في اكتمال النظرة التركية الى خطورة السياسة الأمريكية .

كن بالرغم من ذلك سارع البلدين الى تحسين العلاقات بصورة كبيرة في جانفي 2004 ،قام الرئيس السوري بزيارة الى أنقرة والتي اعتبرها المحللون و الساسة انها بداية لتغير شامل في السياسات الإقليمية للدولتين و لكن مع حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري في 14 فيفري 2005حافضت تركيا على سياسة الاتزان تجاه سوريا حيث ظهرت انقرة و هي من العواصم العالمية التي تميل الى الاكتفاء بعلاقات عمل عادية مع سوريا في ظل اتهامات دولية بحدوث تورط سوري في اغتيال الحريري،بحجة ان استمرار العلاقة بدمشق يمكن ان يساعد في جلب قتلتة الحريري الى الحكمة بعدما بعدما ساهمت على حد قول اردوغان في إقناع دمشق بسحب جيشها من لبنان ،وبدا واضحا من ذلك ان تركيا لا تريد التفريط بعلاقة تعتبرها مدخلا طبيعيا الى العالم العربي[2].

ان من أهم التحولات النوعية في العلاقات السياسية السورية تجاه تركيا في السنوات الأخيرة انها لم ترهن تطوير علاقاتها معها بوقف علاقة تركيا باسرائيل مادامت لا تستهدف هذه العلاقة مباشرة الأمن السوري.

ومن الناحية الاقتصادية فلا يلاحظ حضور تركيا في النشاط الاقتصادي و التجاري في سوريا على نحو يفوق حضور أي قطر اخر حتى من الأقطار العربية [3]،لكن ذلك لا يعني ان طبيعة العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين قائمة على أساس متين من التوافق ذلك ان مفردات العلاقة بينهما لم

---

[1])- سامية بيبرس ،**"سوريا و تركيا بين التحالف و العداء"** ،مجلة شؤون عربية ،العدد 152،2012،ص 169.

[2])- جميل مطر وعلي الدين هلال ، **"النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية "**، مركز دراسات الوحدة العربية ن بيروت 2006، ص 82.

محمد يوسف خليل القدرة ،**"تطور العلاقات السياسية التركية –السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية** -

[3]) 2012/2007مذكرة ماجستير جامعة الازهر ،2013،ص 113.

تتغير ،ولم يحدث بشأنها أي اتفاق حاسم و نهائي مثل المياه و الحدود [1]وغيرها و هذا ما جعل العلاقة بينهما على المحك حتى ان ما حدث في سوريا من اضطرابات اخيرة أعاد هذا الى نقطة الصفر .

لكن بوصول حزب العدالة والتنمية في 2002 كان بمثابة علاقة فارقة في التحول بين البلدين حيث اتجهت العلاقة بينهما نحو التفاهم و التعاون في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية و قد تمثلت ابرز مؤشرات هذا التعاون في توقيع الاتفاق الخاص بإقامة منطقة تجارية حرة بين البلدين في ديسمبر 2004 حيث أثمر توقيع هذا الاتفاق عن انجاز العديد من المشاريع الصناعية و مشاريع البني التحتية و الخدماتية و تدفق البضائع بين الجانبين و قد هدفت اتفاقية الى زيادة و تعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين و التخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع بما في ذلك المنتوجات الزراعية و توسيع التجارة البينية و خلف ظروف لتشجيع المزيد من الاستثمارات .

- **مرحلة التقارب في العلاقات السياسية 2010/2007 :**

لقد حرص الجانبين التركي و السوري الى وضع اطار مؤسسي لتنظيم العلاقات بينهما و ذلك من خلال التوقيع على - الإعلان السياسي المشترك » و هذا من خلال زيارة الرئيس السوري لتركيا في سبتمبر 2009 و هو مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجي ،يتألف من رئيس حكومتي البلدين و الوزراء الأساسيين في الحكومتين و الذي يجتمع مرتين في العام و تبرز اهم انجازاته في إلغاء تأشيرات الدخول ل بين البلدي في أكتوبر 2009 إضافة الى توقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات السياسية و الدبلوماسية و كذا مجالات أخرى [2].

و في اعقاب حادثة أسطول الحرية عام 2010 المتوجه إلى غزة للتضامن معها و الذي سقط فيها عدد من الأتراك ،بادر الرئيس السوري بالسفر الى تركيا لتقديم واجب العزاء للشعب و الحكومة التركية .
اما من الناحية الاقتصادية فتحولت الدولتان الى دولة واحدة وأسرة واحدة من هذا الجزء بدا رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوان خطبته في منتدى التعاون التركي العربي الذي عقد في اسطنبول في 2010[3] حيث لخص في كلمته حالة التوأمة التي أنهت سنوات عجاف من العداء الذي امتد طوال عقود القرن العشرين.

- **مرحلة التباعد و الخلاف 2012/2011 :**

لقد تأثرت العلاقات التركية السورية تأثرا بالغا بالتطور السريع للأحداث في سوريا و التي انطلقت شرارتها في مارس 2011 الموقف اختلف حيث أصبحت تركيا تواجه اختبارا كبيرا مع سوريا و ذلك نتيجة لخشية تركيا م تفاقم الوضع في سوريا و تحوله من ثورة الى حرب أهلية و عليه فهي تسعى الى

[1] )- Altunisik-benli ; Melina and Tur Ozlom;" from distant neighbors to partners ? changing syrian-turkish relations" security dialogue ;vol 37.n02.(2006) p 230.

[2])- سامية بيبري ،مرجع سابق ،ص 200.

[3]- شريف ثغيان ،مرجع سابق ،ص 204

نزع فتيل الحرب الطائفية بالضغط على النظام للقيام بإصلاحات وذلك باستضافة قوى المعارضة على أراضيها ،كما ان تركيا منذ بداية الإحداث أظهرت سلوكا متفاوتا تجاه سوريا بين الابتعاد والاقتراب حسب المصالح و المكاسب المحتملة من خلال[1] :

- الانتقال من دعم النظام السياسي الى دعم الاستقرار.
- استغلال تركي لازمة سوريا لتمرير سياستها الجديدة في المنطقة باعتبارها ان أزمة سوريا هي شان داخلي.
- من جهة مواصلة ضغوط تركية شبه يومية على الجانب السوري و الدعوة لإجراء إصلاحات ديمقراطية .
- التعاطي النشط مع المعارضة السورية خاصة الإخوان .

**العلاقات التركية – العراقية :**

ايدت الحكومة التركية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق ،حيث كانت تركيا جزءا مهما و ركيزة اساسية في انطلاق ذلك العدوان على العراق ،فقد التقت المصلحة التركية مع المصلحة الامريكية في تدمير قوة العراق العسكرية و تحجيم دور خصم اقليمي بالنسبة لتركيا تمهيدا لاعادة ترتيب المنطقة العربية سياسيا و امنيا و اقتصاديا و فقا لمصلحة البلدين ،بمعنى اخر الاستفادة من مزايا ما بعد الحرب في تقوية روابطها مع الولايات المتحدة الامريكية [2].

من هنا يمكن فهم القرارات التي اتخذتها الحكومة التركية منذ اليوم الاول من الحرب بفتح القواعد العسكرية الامريكية في الاراضي التركية لانطلاق الطائرات الامريكية منها لضرب العراق وفتح حدودها البرية مع العراق للجيش الامريكي لمواجهة العراق وتشتيت قواته العسكرية وتدميرها بالإضافة الى قرار اغلاق خط انبوب النفط العراقي الذي يمر عبر الاراضي التركية من اجل احكام الحصار بالإضافة الى اغلاق حدودها البرية والجوية امام حركة انتقال البضائع من والى العراق [3].

مثلت القضية الكردية احد المحاور الرئيسة للتفاعلات التركية اتجاه النظام الاقليمي العربي و خصوصا اتجاه العراق و سوريا منذ انتهاء العمليات العسكرية في الخليج فقامت تركيا بتحقيق مكاسب استراتجية لها على حساب الاطراف العربية المجاورة وذلك عن طريق القيام بأعمال عدوانية مثل :

- قيام الجيش التركي باجتياح الاراضي العراقية في شمال العراق تارة وتارة في مشاركتها للدول الغربية بإقامة منطقة امنة للأكراد العراقيين في شمال العراق و حمايتهم من بطش الحكومة

[1])- عقيل محفوض ،**"سوريا و تركيا نقطة تحول ام رهان تاريخي"** ،مركز العرب ي للابحاث ودراسة السيايسات 2012،ص 54.
[2])- العبيدي محمد عبد الرحمان ، **ا"العراق و دول الجوار"** ، مركز الدراسات الاقليمية ، 2006، ص 35.
[3])-معوض جلال عبد الله ،" **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية** "مركز دراسات الوحدة العربية ،1998،ص 92.

العراقية على حد زعمها [1]،وتكررت تلك الاعمال العدوانية طول عقد التسعينات رغم الاحتجاجات المتكررة لك من العراق و الجامعة العربية [2]و التي لم تعرها الحكومة التركية اي اهتمام يذكر ،وقامت بأكبر عملية اجتياح سنة 1997 والتي اسمتها عملية فولاذ و اقامة منطقة امنة للأكراد شمال العراق معتبرة ذلك جزءا من حقوق السيادة التركية .

- القيام بتهديد سوريا ،اذ اتبعت تركيا نفس الاسلوب العدواني مع العراق ،و الذي تمثل في التهديدات التركية المتكررة على لسان كبار المسئولين الاتراك في اكثر من مناسبة ضد سوريا ،منها تصريحات رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز في 20 يونيو 1996 اثناء زيارته للاسكندرونة و التي حملت صيغة التهديد و التحذير لسوريا من مخاطر استمرار دعمها لحزب العمل الكردستاني و ايوائها لمقاتليه و قادته منذ فترة ما بعد ازمة و حرب الخليج[3] .

- وتصاعدت تلك التهديدات في مستوياتها حتى بلغت اقصى درجاتها سنة 1998 عندما قامت تركيا بحشد الجيش التركي على الحدود السورية و التهديد باجتياح سوريا و قيا مجلس الامن القومي التركي باتخاذ قرار لمعاقبة سوريا بحجة قيامها بإيواء مقاتلي حزب العمل الكردستاني المحظور و اقامة معسكرا تدريب لعناصر ذلك الحزب المعارض و السماح له بالقيام بشن عمليات عسكرية داخل الاراضي التركية انطلاقا من الاراضي السورية ،وكادت تلك الازمة ان تفجر صراعا عسكريا بين البلدين لولا تدخل بعض الاطراف الاقليمية للوساطة بينهما و الوصول الى حل سلمي للازمة تمثل في اخراج الزعيم الكردي من الاراضي السورية و اغلاق المعسكرات التابعة لذلك الحزب الموجود في كل من سوريا و لبنان [4].

- كما ان المشكلة المائية بين تركيا وكل من سوريا و العراق مشكلة قديمة وأثرت بشكل سلبي في بناء علاقات طيبة بين البلدان الثلاث لرفض تركيا التوقيعى على معاهدة تنظيم اقتسام المياه مع كل من العراق وسوريا بحجة ان تركيا دولة المنبع لنهري الدجلة والفرات اللذين يمران في اراضي الدول الثلاث.

و لكن ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في اعقاب فوزه في الانتخابات التشريعية التركية في 2002،اخذ الحزب ببلورة سياسة خارجية جديدة اتجاه النظام العربي ،تقوم على اساس بناء جسور الثقة مع الدول العربية و يمكن ملاحظة ذلك من خلال :

1/- معارضة تركيا لأية ضربة عسكرية تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية او بريطانيا ضد العراق خارج نطاق مجلس الامن و السعي لاحتوائها من خلال :

[1]- نفس المرجع ،ص 84.
[2]- نفس المرجع ،ص ص 68-70.
[3]- محمد عبد القادر خليل ،"**العلاقات التركية السورية** "،المركز العربي للابحاث و الدراسات الاستراتجية ،1998 ،ص 203.
[4]- علي يوسف فايز الدلابيح،"**توازن القوى واثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال المريكي للعراق 2011/2003**"مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسة ، جامعة الشرق الاوسط ،2011: ص 50.

- قيام رئيس الحكومة التركي بجولة عربية شملت اربعة دول عربية من الدول المعنية بالازمة العراقية بدرجة اساسية بغرض تنسيق موقفها و محاولة تعديل الموقف الامريكي المتشدد ضد العراق و البحث عن حلول سلمية للازمة.

- دعوة الدول المحيطة بالعراق للاجتماع في اسطنبول عى مستوى القمة لمناقشة تطورات الازمة الامريكية العراقية قبل حدوث العدوان للبحث عن مخرج سلمي للازمة وتجنب و قوع الحرب .
- رفض المشاركة التركية في العدوان الامريكي على العراق رغم الضغوط الكثيفة التي وجهت لها من قبل بعض القادة العسكريين الاتراك كما رفضت فتح القواعد الامريكية الموجودة على اراضيها للقوات الامريكية و رفضت استقبال اي قوات امريكية جديدة .

2/- بالنسبة لسوريا اخذت العلاقات التركية السورية تسير نحو التحسن منذ وصول حزب العدالة الى السلطة واهم المؤشرات هو تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين اهمها التي قام بها الرئيس السوري بشار الاسد الى تركيا في جانفي 2004 وكذلك زيارة رئيس وزرائه في يوليو من نفس السنة بالإضافة الى تنسيق مواقف البلدين تجاه العراق من خلال المؤتمرات الاقليمية مثل مؤتمر دمشق في اكتوبر 2003.

## المطلب الثاني :تركيا و التنافس على المنطقة العربية

يلاحظ في علاقات المنطقة العربية مع اطارها العالمي وجود عدة ظواهر منها ازدياد و تضاعف الاطراف الدولية الراغبة في ايجاد مواطئ تقدم بها وتنوع الانتماءات الجغرافية و الايديولوجية و كذا تطوير المصالح معها وبالتالي تنوع الاحتياجات التي يطلبونها من المنطقة العربية بالإضافة الى اختلاف و اتساع مجالات الاهتمام العالمي بالمنطقة .

تعرف المنطقة العربية متنافسين عديدين فهناك اولا قوى الاستعمار الاوروبي التقليدي ممثلة خاصة في بريطانيا و فرنسا و ان كانت كلتاهما تندرج في الكثير من الاحيان في سياق سياسات الاتحاد الاوروبي و دول كانت لها تاريخ و صدقات حميمة مع بعض الدول العربية مثل اليونان و اخرى كانت لها علاقات قوية مع بعض دول المنطقة العربية عندما كانت تحت نظم حكم مختلفة مثل تلك التي كانت في السابق منتمية للكتلة السوفياتية اما الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الروسي فكل منهما كان حتى نهاية الحرب الباردة يعتبران اطراف دولية جديدة في الاهتمام بالمنطقة العربية وشؤونها بالإضافة الى قطب اخر يتمثل في الطابع الاسيوي من الصين و اليابان و كوريا الجنوبية و ماليزيا و الهند و دولا من امريكا اللاتينية خاصة البرازيل و دولا افريقية مثل جنوب افريقيا اضافة الى دول الجوار مثل ايران و اثيوبيا و تركيا او تلك المستجدة مثل اسرائيل.

تعتبر المنطقة العربية بؤرة مهمة في العلاقات الجيوبوليتكية حيث تسعى العديد من الدول الى التنافس عليها و هذا ما نلمسه من خلال الطروحات المختلفة في ترسيم حدود المنطقة الشرق اوسطية سعيا لضم الحقل النفطي فقد طرحت اربعة افكار :

- ترى تركيا ان يشمل الجمهوريات الاسلامية التي استقلت حديثا عن الاتحاد السوفياتي و ذلك لكون جميع هذه الجمهوريات مشترك في اللغة و الحضارة مما يعطي دعما كبيرا للتأثير التركي و لا يخرج اسرائيل من المنظومة و قد قاوم الفكر القومي العربي هذا الطرح لأنه يضعف المحتوى العربي لهذا النظام.

- اما الطرح الايراني فيقول ان بناء الشرق اوسط يقوم و يرتكز على ثقافة ثورية عقائدية كما تراها ايران [1]،ويلقى هذا الطرح تناقضا عربيا (سنة وشيعة )و رفضا تركيا (علمانيون و اصوليون) ورفضا اسرائليا (لانه يخرجها من المنطقة ) .

- طرح قومي عربي يقوم على فكرة تكوين نظام اقليمي عربي وهذا مرفوض من كل من تركيا وايران واسرائيل .

- طرح اسرائيلي و فيه محاولة للخروج على كل النقاط الخلافية التي يتوفر لها واقع ان تكون دولة شرق اوسطية لذا فقد اعتمدت على مفاهيم الاقتصاد و الامن المشترك بعد ان عجزت ان تفرض امرا واقعا بقوة العسكر .

- وهنا نرى حالة تصادمية بين جميع الاطراف الفاعلة في المنطقة مما دفع العالم الغربي و الولايات المتحدة الامريكية للاخذ بالطرح الاسرائيلي الذي اخذ زاوية وظيفية للنظام متحاشيا الابعاد القومية او العقائدية فكان التركيز على الجانب الاقتصادي للنظام .

ولما كان لتركيا بعدا قوميا وحضاريا وتارخيا في المنطقة العربية فكان لها ان تمتن جسر الترابط ببعدها الاقتصادي و الذي اضحى مرتكزا عالميا في تعزيز العلاقات الخارجية للدول فكان للسياسة الخارجية التركية منعرجا جديدا في علاقتها مع العرب من خلال الاسهام في توطيد العلاقات الاقتصادية التركية – العربية .

## المطلب الثالث : دور تركيا الإقليمي

عند الحديث عن التنافس التركي الاقليمي لابد ان يتبادر الى الذهن المثلث العربي المهم و الذي يتمتع بثقل اقليمي كبير و الذي يتمثل في مصر المملكة العربية السعودية و قطر الذي يمكن ان يلاحظ فيه دينامية جديدة لسياسة التركية بمجيء حكومة حزب العدالة و التنمية المتبنى لدبلوماسية فاعلة و دور كبير في الشرق الاوسط و المنطقة العربية .

[1])- نيفين عبد المنعم مسعد ،" **صنع القرار في ايران و العلاقات العربية الايرانية"** ، ط 2،مركز درسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 52.

- التقارب التركي – المصري :

ان الامر البارز في العلاقات المصرية – التركية انها لم تصل الى مستوى الشراكة المميزة بينهما منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 ويعود السبب الى اختلاف توجهات السياسة الخارجية للبلدين فالسياسة التركية تتجه نحو الغرب بشكل اساس اما السياسة المصرية فمتمركزة حول الصراع العربي-الاسرائيلي بشكل شبه حصري[1].

ويلخص وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو المميزات التي تتمتع بها مصر قائلا :"تنبع من موقعها الاستراتيجي و الخصائص الجيو ثقافية الناتجة من ميراثها التاريخي و كانت مصر تدريجيا بسبب موقعها الاستراتيجي هذا القاعدة المركزية لسياسات الشرق الاوسط و البحر الاحمر و افريقيا و المحيط الهندي للدولة العثمانية " . ان العلاقات القارية التي تمتلكها مصر هي التي تضنعها في مكانة رائدة في توازنات الشرق الاوسط في وقت السلم والحرب و توفر لها هذه الميزة ارضية لتكون في مقدمة الدول في السياسة الافريقية.[2]

اما الموقف المصري اتجاه دور تركيا الاقليمي فهو يتشابه مع غيره من المواقف العربية باعتباره قوة توازن مكافئ للحضور الايراني المتزايد في المنطقة اي ليس هناك رغبة قصوى في التعاون الاقليمي مع تركيا بحد ذاته و انما تعتبره ثقلا موازيا في مواجهة ايران.

لكن نتيجة التطورات السياسية الراهنة و صعود الاخوان المسلمين في مصر الى سدة الحكم بقيادة الرئيس محمد مرسي زادت الرغبة المتبادلة لإقامة علاقات قوية بين تركيا و مصر و هو ما وطد العلاقة المصرية التركية بشدة و زاد من فرص التعاون الاستراتيجي ،حيث و من خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لمصر في نوفمبر 2012 شهد التوقيع على احدى عشرة اتفاقية تعاون بين مصر و تركيا في مجالات عدة كما تم اعلان سياسي مشترك بشان انشاء مجلس اعلى للتعاون الاستراتيجي[3].

ان تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية و مصر بقيادة حزب الحرية و العدالة ستكون سياسات التكامل بينهما اكبر و اوضح من مجالات التنافس، هذه الحالة سيظل بقاؤها متعلقا بمدى رغبة الطرفين بخدمة بخدمة مصالح دولتهما في الاساس الاول و تحقيق الاستقرار و السلام الإقليمي في المستوى الثاني و ثالثا التعاون المشترك بين البلدين غير موجه لأي من الدول الاخرى[4] .

[1])- علي باكير حسين و اخرون ،**"تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"** ،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت 2010ص219.
[2]) -احمد داود اوغلو نمرجع سابق ،ص 216.
[3])- صلاح عبد الحميد ،**"رجب طيب اردوغان مؤسس تركيا الحديثة"** ،مكتبة جزيرة الورد ،القاهرة ،ط1 ،2012،ص 165.
[4])- محمد يوسف خليل القدرة ، مرجع سابق ،ص 64

- التقارب التركي –السعودي :

اكتسبت علاقات أنقرة الاقتصادية و الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية بعدا جديدا خاصة مع زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز الى تركيا في اوت 2006 و هي الزيارة الاولى من نوعها منذ أربعين سنة[1] و المسالة المشتركة بين الطرفين هي مسالة الاستقرار الإقليمي و القلق من الطموح النووي الإيراني ليس ثمة اي نزاع او خلاف حيوي بين الطرفين و العلاقة مبنية على الاحترام و تبادل المنافع دون ان يكون هناك تحالف .اما فيما يتعلق بالأزمة السورية ثمة توافق كبير بينهما على ضرورة رحيل الرئيس بشار الأسد و لم يلاحظ ان تركيا ولسعودية دعمتا فريقا معينا للحكم ضد الأخر[2].

ان حجم التوافق في العلاقات السعودية التركية اكثر من الخلاف لذا من المهم تنمية هذه العلاقات و تطويرها و المعيار الطبيعي لتعزيز التقارب هو لغة المصالح المتبادلة .

ان فوز الاخوان المسلمين في بعض البلدان مثل تونس و مصر و وقوف تركيا الى جانبه باعتباره حزب العدالة و التنمية الحاكم في تركيا و كون السعودية تعتبر من اكثر الدول المعادية للاحزاب عامة و حزب الاخوان المسلمين خاصة فان هذا بطبيعة الحال سيؤثر على العلاقات التركية السعودية بشكل كبير مما سيجعلها تقف موقف العداء منه في مصر و غيرها وستعمل بكل جهد على محاولة اسقاطه و بالتالي ستصطدم بشكل مباشر او غير مباشر مع تركيا و سيؤثر على طبيعة العلاقات بين البلدين.

- التقارب التركي – القطري :

ان الزيارات المتبادلة والمتكررة لزعماء كل من تركيا و قطر تؤكد متانة هذه العلاقات بينهما فالحال يختلف بالنسبة لقطر عن مصر و المملكة العربية اللسعودية في علاقتهما بتركيا .حيث ان قطر وتركيا تحكمهما علاقات وثيقة منذ مايقارب ثلاثة عقود حيث قام امير قطر بزيارة الى تركيا في ديسمبر 2001 لاخذ العلاقات و تيرة تصاعدية كما اعطت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الى الدوحة عام 2006 دفعة قوية لعلاقات البلدين الثنائية و كذا قيام رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري بزيارة الى تركيا في نفس السنة فضلا عن الزيارات الوزارية المتبادلة و التواصل بين رجال الاعمال و القطاع الخاص في البلدين و تتميز العلاقات القطرية التركية بتقارب المواقف حيال معظم القضايا على الساحتين الاقليمية والدولية[3] .

مما سبق نستنتج ان استخدام الدبلوماسية الناعمة من طرف تركيا في تعاملها مع المنطقة العربية خاصة مع الاطراف المؤثرة في المنطقة :مصر ،السعودية ،قطر سمحت بخلق نوع من التقارب الشديد بينهما و بين المنطقة باستثمار حالة التخوف السعودي و القطري وكذا المصري

[1])- نفس المرجع ،ص .73.
[2])- نفس المرجع ،ص 74.
[3])- محمود خليل يوسف القدرة ،مرجع سابق ،ص 75.

من امتداد النفوذ النووي الايراني في المنطقة كما ان موقف تركيا المؤيد للمعارضة السورية و وقوف مثلث الثقل العربي مع المعارضة السورية خلق نوعا كبيرا من التقارب التركي – العربي.

## المطلب الرابع : مقاربات دور تركيا في محيطها الإقليمي

كشف انهيار الاتحاد السوفياتي لتركيا عن محيط إقليمي متحول يتزامن مع مشكلات ووقائع تمس الواقع التركي ، ما جعلها تدرك معرفة الواقع الخارجي المحيط بها من خلال الانكشاف على المعرفة الضرورية لفهم المحيط الشاسع في أسيا الوسطى و القوقاز إلى البلقان مرورا بالشرق الأوسط بعدما كانت النظرة والتركيز منحصر على الصراع الثنائي الأطلسي – الشيوعي. هذا ما استدعى الى إعادة البناء التركي والبروز كقوة إقليمية وفق رؤية جديدة في السياسة الخارجية.

ونظرا للتغير والديناميكية في الواقع الدولي وغياب رؤية واضحة لهذا الحقل المركب ، يعقد على صانع القرار صياغة سياسة عقلانية من خلالها تتحقق المصلحة والوطنية و تتأقلم وتتفاعل مع المستجدات الدولية.وكون مجال العلاقات الدولية واسع تتفاعل فية السياسات والمصالح المختلفة والمتباينة للدول نجد تفسير التعاملات والتعاون الثنائي والمتعدد الإطراف يفسر من طرف الباحثين من خلال عدة مقاربة حسب نوع الدراسة والرؤية لطبيعة العلاقة .

تتعدد المقاربات التي يمكن الاستدلال بها في مجال العلاقات الدولية الا انه وبتخصيص طبيعة العلاقة بين تركيا مع المنطقة العربية في مجلات التعاون يمكن التميز بين المقاربة الواقعية و المقاربة الليبرالية النفعية .

### الفرع الاول المقاربة الواقعية

برزت المدرسة الواقعية كأهم النظريات التي تدرس سلوكيات الدول وكيفية التأثر مع بعضها البعض هذا ما جعلها من ابرز النظريات المحللة للظواهر الدولية [1]و المفسرة للمقاربات و النظريات الجزئية لهذه الظواهر كالسياسة الخارجية للدول و التكامل فالمقاربة المقدمة للتحليل في دراستنا تهتم بدراسة السياسة الخارجية للدولة فالسياسة الدولية لا تعرف حدودا لحركة الدول اي ان مكانة القوى الإقليمية تتوقف على مدى إدراك الدول لمقدرتها المادية و المعنوية لتمكنها من البروز كقوة إقليمية ولعب دور فعال ضمن إقليمها لتحقيق مصالحها الوطنية وهذا كله بعد تحديد أهدافها لتتحرك من خلالها وفق سياستها الخارجية فهذه المقاربة قاعدتها التوظيف العقلاني للموارد الاقتصادية و البشرية وحتى استغلال موقعها الجغرافي من خلال سياستها الخارجية [2] وتوسعت هته النظرية من خلال النموذج الفاعل العقلاني بحيث دراسة الفاعل للموارد المتاحة لتحقيق الاهداف المسطرة بأقل تكلفة وكل هذا لخدمة المصلحة الذاتية لهذا الفاعل .

---

[1] يوسف ناصيف حتي ،"**النظرية في العلاقات الدولية** "ط1، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 1985.ص23

[2]- عبد المالك محزم ، **" البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة"** ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009 ،ص 50.

فالسياسة الخارجية للدول تشكل السياسة الدولية وانطلاقا من نظريتنا نقول ان هذه السياسة الدولية سوف يسودها الصراع بين مختلف الدول التي تطمح كل منها الى تحقيق اهدافها و تعظيم المصلحة عبر العديد من الادوات اما الدبلوماسية او الاداة العسكرية التكاملات او التحالفات لاحتلال مكانة متميزة في النظام الدولي [1]

تقتضي هذه المقاربة على ان الفاعل في عملية صنع السياسة الخارجية يعتمد على سياسات وبرامج وخطط عديدة لتحقيق استراتيجياته ثم يتم بعدها تقييم النتائج المحققة بالمقارنة مع النتائج المرجوة فعلى صانع القرار ان يتكيف مع بيئته الخارجية ومع تطرات هذه الاخيرة من خلال طرح بعض الاسئلة التالية

- ما هي الاهداف المرجوة ؟
- ما هي النتائج المتوقعة ؟
- ما هي الخيارات المتاحة و البدائل؟
- ماهو الخيار الذي يعظم الفائدة و النتائج المحتملة لكل خيار ؟

يكون الانتقال في مستوى التحليل هنا بشكل افقي اي من القمة الى القاعدة ويعني ذلك الانطلاق من المنظور الدولي الى الدول لفهم سلوكياتها مرورا بدراسة هذه الدول لفهم حوافزها واهدافها وسط ارادة تحقيق المصلحة الذاتية رغم انتشار الفوضى في النظام الدولي لضمان بقاءها من خلال تأمين سلامة اراضيها .

شهدت تركيا بعد الحرب الباردة تحولا مفاجئا وفي فترة قياسية من الهامش إلى المركز مما جعل الخارجية التركية أمام احتمالات غامضة و ارتباك هائل ،فبينما كانت تواجه الشيوعية كخطر واحد و محدد لمدة خمسين عام ،أما ألان فنحن نتحدث عن مشكلات أكثر تعقيدا من سابقتها مثل مشكلة الأرمن و المشكلة الكردية أصبحت هده المشاكل تهدد الكيان التركي [2] .

وكانعكاسات الحرب الباردة على تركيا أيضا الخروج من دور الموازنة في اللعبة الإستراتيجية الغربية الشرقية خلال الثنائية القطبية ،أما بعد الحرب الباردة فتحول هذا الدور وتقلص ،وجعل تركيا تعتمد على مقدراتها الذاتية ،فاحد اهم الجوانب التي تميز السياسة الخارجية التركية الحالية ومن تصور هذه المقاربة ،وكما جاء به الباحث في السياسة الخارجية التركية **اوونيس زيبا** ان خلال التسعينات تعتبر تركيا قوة اقليمية تميزت بالاستعداد لاستخدام القوة وغيرها من ادوات المواجهة للسياسى الخارجية ،لكونها تدرك ضرورة الاعتماد على القدرات الذالتية لتحقيق مصلجتها و امنها [3] ،ويرى ان منظور الامن القومي مقتصر عل نخبة ضيقة تشاهد الدوائر الجيوسياسية المحيطة بتركيا وعلى هذا الاساس

---

[1]- جون بيليس و ستيفن سميث ،**"عولمة السياسة العامة"** .ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة .2004.ص7

[2]- نور الدين محمد،**"تركيا في الزمن المتحول :قلق الهوية وصراع الخيارات"** ،ط1 ،رياض الريس للكتب ، بيروت ،2004،ص 21.

[3] Kirisci Kemal"turkey's foreign policy in turbulent timeس,chaillot paper ;Institute for security studies .n 92 .(European Union ).september 2006.p13

يتخوف الكثير من الامريكان ان تصبح هده الدولة خطرا على الامن في الشرق الاوسط او بالاحرى تهديدا لمصالحها في المنطقة [1].

من خلال مقاربتنا يمكننا القول ان تركيا تسعى الى تحقيق اهدافها مع بيئتها و تحاول البروز اكثر في اقليمها ،من خلال ادارة تفاعلاتها الاقليمية لخدمة مصلحتها الوطنية و لتصبح قوة اقليمية يجب عليها صناعة سياستها الخارجية وفق مقدرتها و اهدافها الاقليمية .

**الفرع الثاني :المقاربة الليبرالية النفعية ( مقاربة الشراكة ومسؤولية النخب الحاكمة ) :**

إن النخب الحاكمة وانطلاقا من درجة المسؤولية التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مصالح المجموعة الدولية عموما و الشعوب المحيطة بها بشكل خاص ، تتوقف على فرصتها في إمكانية الحصول والتواجد ضمن موقع في هذه الشراكة حيث تزداد فرص الدولة في حصولها على الشرعية الإقليمية والدولية عندما تصل هذه الدول ومن خلال هذه الفرص في تحسين فرص التنمية لمجتمعاتها بل وتتعدى حدودها القطرية إلى المجتمعات المحيطة بها.

هذه الأسس والمنطلقات يمكن ان نجد لها أساس نظري ضمن المدرسة الليبرالية النفعية بالرغم من أنها تتشابه مع المدرسة الواقعية في نموذج الفاعل العقلاني الذي يبني سلوكه على أساس التكلفة والهدف إلا ان الواقعية الجديدة يتشكل سلوكها من الأسفل إلى الأعلى وذلك انطلاقا من القطاعات الاجتماعية من منظمات و أفراد و النخب ثم الوصول إلى فهم الكل و التركيبة الشاملة للنظام الدولي.

أما عن نظرة المدرسة أليبرالية النفعية لا تنفي ان الدولة وسلوكها مقيد وخاضع للضغوط الدولية الا أن السياسة الخارجية هي من صنع الو مهام الدولة اي تصنع في الداخل.لذا لفهم هذه السياسة لابد من البحث عن الأهداف التي تحددها مصالح الأطراف المهيمنة في المجتمع فالليبرالية تستبدل الدولة كفاعل وحيد بالفعاليات الاجتماعية والتي هي مجموعة الأطراف المجتمعية الفاعلة في الساحة الداخلية و التي يفترض بأنها غير متجانسة وتسعى الى التأثير في عملية صنع القرار بما يتناسب و الشريحة التي تمثله.

الهدف يصبح ليس من اجل البقاء وإنما السعي الى تحقيق قوة اقتصادية يتمن خلالها كسب قاعد كبيرة من المجتمع من خلال تحسين المستوى الاجتماعي وزيادة الدخل مما يوسع من صلاحيات السياسة الخارجية التي تسعى بعدها الى خدمة مصالحها الخاصة من خلال الاندماج في الأسواق العالمية والتوسع الإقليمي في سياساتها انطلاقا من ذهنية تحقيق اكبر مكسب والمتمثل في البحث عن المنفعة.

فالليبرالية تدعي ان الأهداف التي تنتهجها و تسعى إليها هي أكثر جزما و فائدة بالنسبة للمجتمع و للدولة بحيث هذه الأخيرة تسعى دائما إلى بناء تفاعلاتها مع الدول الأخرى على أساس تعاوني نفعي وذلك خلافا للبحث عن الأمن من خلال القوة كما هو الحال لدى الواقعية.

[1] .volker Rittberger ,(Approaches to the study of foreign policy derived from internationl relations theories),centre of international relations , institute of political science , Ebrhard Karls university of tubingen ,new orleans,2002 ,p 14.

وفيما يخص العلاقات بين الدول فالليبراليون يشددون على فرص التعاون و تصبح المسالة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها التعاون على أفضل وجه حيث يؤكدون على أهمية المسائل الاقتصادية و البيئية و التكنولوجية كما يعتقدون ان السيادة ليست مهمة على صعيد الممارسة كما يعتقد الواقعيون.

وبالنظر الى السياسة الخارجية التركية من هذه المقاربة نجد انه على تركيا ان تتبنى سياسات تعاونية مع دول جوارها و ذلك لربطها في إطار تعاوني الذي تتقاطع فيه المصالح الإقليمية و بالتالي يستحيل ان تكون هناك خلافات وهذا ما نلمسه من خلال سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار .وبمان تركيا هي الدولة التي لها مؤهلات لقيادة مثل هذه التكتلات فعليها ان تأخذ بزمام المبادرة و في هذا السياق حاولت تركيا التنسيق والقيام بخطوات للتقارب بينها وبين المنطقة العربية والتي تتيح لها فرص للعب دور مؤثر في حقلها الإقليمي ، كما ان هذه المنطقة تشكل فضاء و مصدر قوة للاقتصاد التركي فهي سوق استهلاكية واسعة للمنتجات التركية ومصدر مهم لمواد الخام تركيا بأمس الحاجة إليها و في مقدمتها الغاز والنفط.

**خلاصة :**

استجابة الى المستجدات و الظروف الاقليمية و الدولية ركزت الحكومة التركية على ابعادها الاقليمية في سياستها الخارجية . خاصة في التعامل بشكل متكامل لا بأسلوب البديل مع الاطراف والأقطاب الدولية و الاعتماد على سياسة تصفير المشاكل مع الدول المجاورة ، التي أتت بنتائجها في محيطها الاقليمي في علاقتها مع المنطقة العربية ، و التي رغم التنافرات السياسية التي شهدتها إلا انها عرفت استمرارية في العلاقة لكون تركيا شريك بخصائص مميزة ( طابع امني و ثقافي وديني و حضاري و اقتصادي ) تتوافق مع مصالح الطرفين التركي والعربي ، ما جعلها تحظى بالأهمية الكبيرة

# الفصل الثاني :مجالات التعاون الاقتصادي التركي-العربي 2012/2002

## تمهيد :

تزخر كل من تركيا و المنطقة العربية بإمكانات اقتصادية مميزة ، و التي من خلالها تسمح بتوسيع دائرة مجلات التعاون الاقتصادي البيني من خلال معرفة نقاط القوة و الضعف لكلا الطرفين و العمل على تعزيز الروابط و تقوية التعاملات في المجال الاقتصادي عن طريق معادلة الصادرات والواردات اي التجارة الخارجية وكذا تشجيع حركة رؤوس الاموال الاستثمارية من والى الدولة والمنطقة العربية حتى يتم بلوغ مستويات معينة من التعاون الثنائي لتبقى قطاعات واعدة يتم التوسع اليها مستقبلا الى درجة بناء شراكة متكاملة .

## المبحث الأول :الإمكانات الاقتصادية التركية والعربية

### المطلب الاول :الإمكانات الاقتصادية التركية

قبل حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية ،بلغ متوسط معدل نمو مجمل الاقتصاد العالمي

3.2% لمعدل النمو بين عامي 2000و 2007 ولان أزمة القروض العقارية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تحولت الى أزمة عالمية في خريف 2008 ،سجل العالم انكماشا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمرة الأولى عام 2009 و ذلك منذ الحرب العالمية الثانية .

تقلصت اقتصاديات البلدان المتقدمة بمتوسط 3.4%عام 2009 ،كانت اليابان هي البلد الأكثر تضررا حيث شهدت انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 6% وتقلصت اقتصاديات البلدان في الاتحاد الأوروبي بازيد من 4%عام 2009بعد الانكماش الحاد ،اما في عام 2010 فاقتصاديات البلدان المتقدمة ظلت راكدة وتنمو قليلا مع مستويات مستقرة للديون و ارتفاع معدلات البطالة بشكل مضرد و بلغ متوسط معدل النمو فيها 3%في المقابل شهدت البلدان النامية معدل نمو يزيد على 2.7%خلال عام الأزمة 2009 أي اقل بما يقارب 4% من متوسط معدلات نموها بين عامي 2000 و 2007[1].مما أدى الى تغير في البنية الاقتصادية للعالم فتفوقت الصين على اليابان باعتبارها ثاني اكبر اقتصاد في العالم و على ألمانيا كأكبر مصدر في العالم.

أدت الأزمة إلى انخفاض حاد في حجم التجارة و خفض مجمل التجارة العالمية بنسبة أكثر من 10%عام 2009 ،شمل الانخفاض مختلف البلدان و المنتجات و هو ما يعكس الى حد كبير الانخفاض الحاد في الطلب العالمي ،الا انه و في عام 2010 شهدت العديد من الدول انتعاشا قويا في الصادرات و الواردات حيث كان الانتعاش في الاقتصاديات النامية اقوي من الاقتصاديات المتقدمة حيث وصل النمو في إجمالي الصادرات العالمية سنة 2010 إلى 12%[2].

احتل الاقتصاد التركي في سنة 2002المرتبة السادس و العشرين و بمجيء حزب العدالة والتنمية بإيديولوجيته الخاصة و نظرته الجديدة في المجال الاقتصادي وعلاقاته التجارية ما سمح لتركيا ان تحقق مكاسب جعلت لتركيا تجربة خاصة من خلال ما حققته ،حيث أصبح الاقتصاد التركي يحتل في سنة 2012 المرتبة السادسة عشر كقوة اقتصادية في العالم وكسادس دولة في الاتحاد الأوربي[3]، حسب الناتج المحلي الإجمالي انظر الشكل رقم 01 و02 :

---

[1])- التقرير السنوي لمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011 ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية ، على الموقع : www.sesric.org تاريخ الاطلاع : 2013/08/20.

[2])- نفس المرجع .

[3])- تقرير الكونغرس الامريكي حول ، مستقبل الاقتصاد العالمي ، القوى الاقتصادية الصاعدة و السياسة التجارية للولايات المتحدة ،بتاريخ 2012/12/21

**الشكل 01: يوضح اقوى الدول الاقتصادية في العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي ،تريليون دولار،2011**

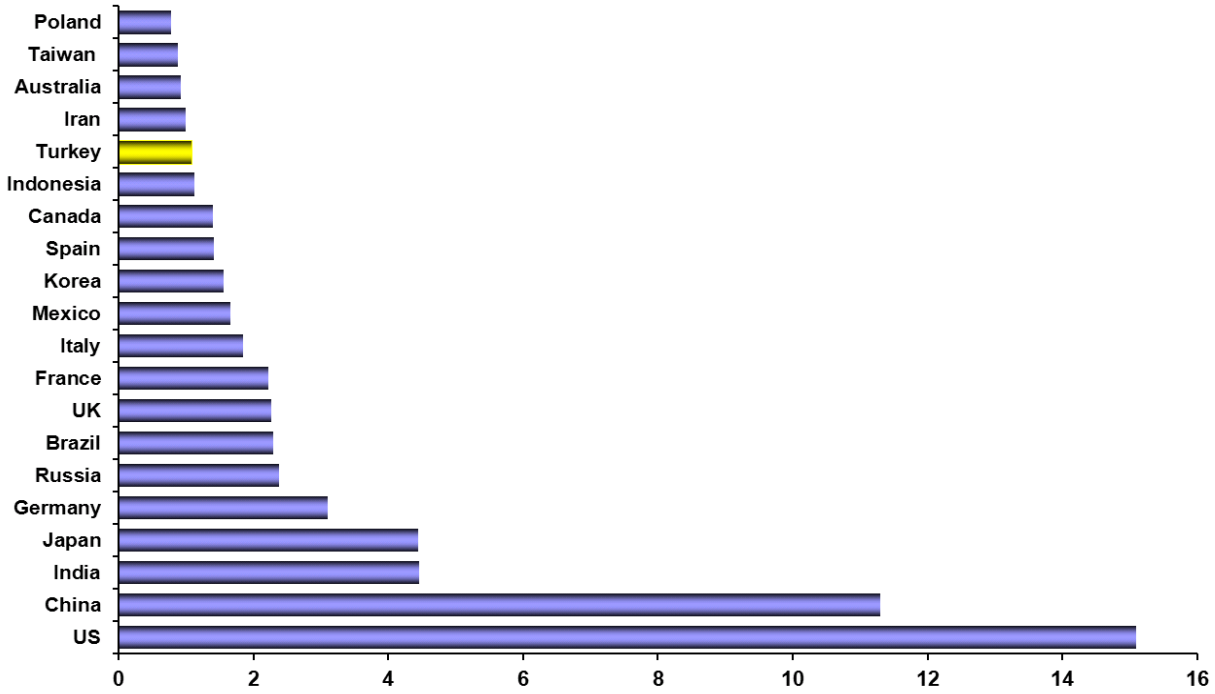


Source : IMF ,World Economic Outlook ,April 2012

**الشكل رقم 02 : يوضح أقوى الدول الاقتصادية الأوربية حسب الناتج المحلي الإجمالي ،تريليون دولار،2011**

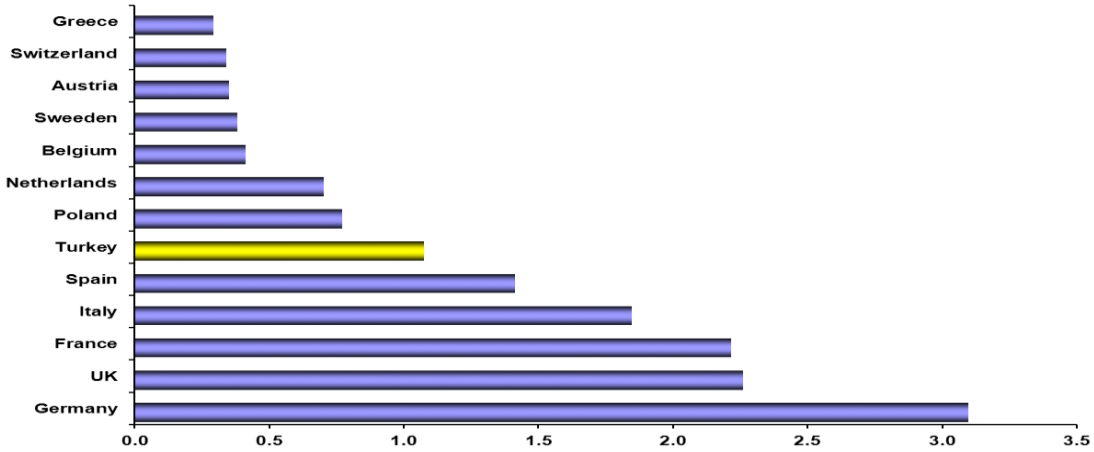


Source: IMF , World Economic Outlook ,April 2012

و تظهر الأهمية الاقتصادية و قوتها في تركيا من خلال المعطيات الإحصائية و الرسومات البيانية التي تبين الوضع الاقتصادي لتركيا حيث لا تقتصر مفاعيل النجاح التركي الاقتصادي و تأثيراتها على المستوى الداخلي للبلد فقط بل تتعداه الى إطارها الإقليمي والدولي و هذا ما ساعد تركيا في لعب ادوار إقليمية كبيرة كان للاقتصاد الدور الأهم في تحريكها.

بلغ عدد سكان تركيا حسب إحصائيات عام 2012 :73.99 مليون نسمة بمعدل نمو يقدر ب 1.2% و هو معدل يساوي تقريبا معدل النمو السكاني في العالم و المقدر ب 1.19% لنفس السنة تشغل نسبة0 .7%سكان الحضر من إجمالي عدد السكان[1] .

حسب معطيات البنك الدولي ارتفع الدخل القومي لتركيا من 220مليار دولار في سنة 2002 الى 789.3مليار دولار في سنة 2012 بمعدل نمو قدر ب 5.2%في الفترة (2002-2012) ،كما بلغ الدخل القومي للفرد سنة 2002 مقدار 3500 دولار ليصل الى مقدار 10.079سنة 2010ليبلغ اقصى مستوى ب 10504دولار أمريكي سنة 2012اي تضاعف بثلاث مرات خلال نفس الفترة .

**الشكل رقم 03:الناتج المحلي للفرد لتركيا خلال الفترة 2012/2002**

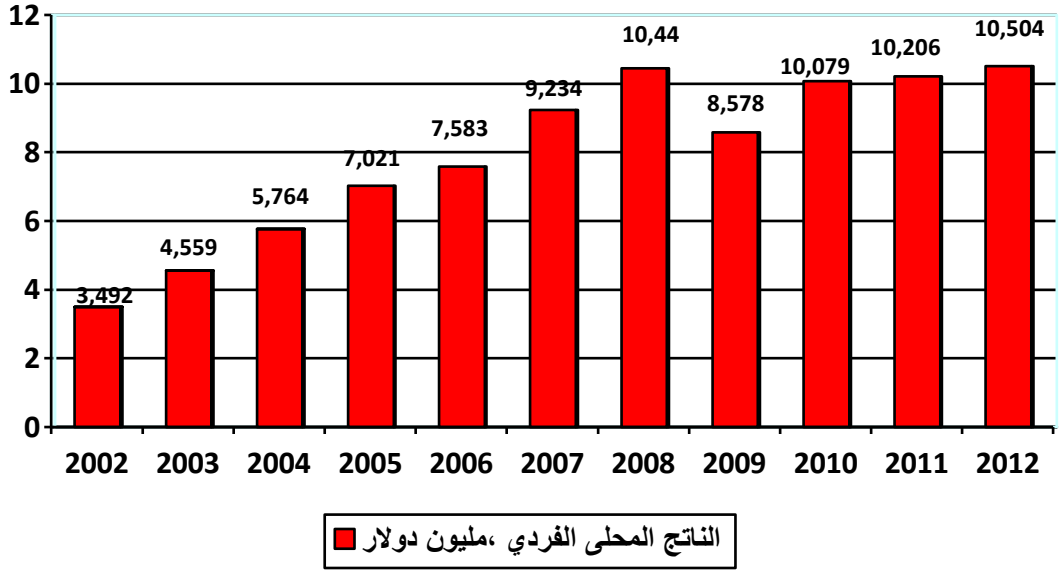


المصدر :البرنامج السنوي للدولة التركية 2012 على الموقع :
www.economy.gouv.org.tr تاريخ الاطلاع 2013/09/19.

[1] )- Turkey Country Report 2012 ; bertelsmann stiftung's transformation index , (bti) at www.bti-project.org. in 22/09/2013.

- ان المستوى المحقق من الدخل القومي يعادل مركبات الصيغة التالية للسنوات 2010،2009،2008 :

**الجدول رقم 01 : حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010/2008كمقارنة بين تركيا وبعض دول المغرب العربي**

**بالمليار دولار أمريكي**

| | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|
| **المغرب** | 137.30 | 145.42 | **151.43** |
| **الجزائر** | 233.02 | 240.74 | **251.12** |
| **تونس** | 91.81 | 95.52 | **100** |
| **المجموع** | 462.13 | 481.68 | **502.55** |
| **تركيا** | **914.19** | **879.32** | **960.51** |

المصدر :من اعداد الطالب ،المعلومات من التقرير السنوي لمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011.

- نصف الناتج المحلي الإجمالي لتركيا يساوي تقريبا (الناتج المحلي الإجمالي للمغرب +الناتج المحلي الإجمالي للجزائر + الناتج المحلي الإجمالي لتونس) .انظر الجدول رقم 01 .

**الشكل رقم 04: تطور سنوي للميزان التجاري التركي خلال الفترة 2012/2002**

مليون دولار أمريكي

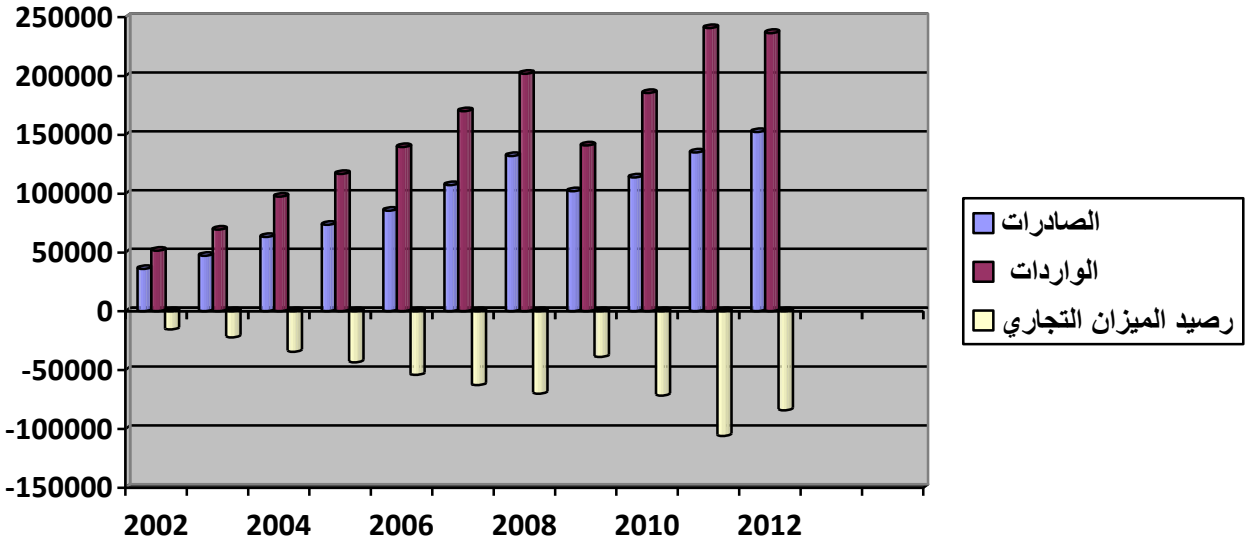


المصدر: من اعداد الطالب ،بناء على معطيات على الموقع www.turkstat.gov.trتاريخ الاطلاع :2013/07/13.

الصادرات التركية ارتفعت لتصل الى الى 152.6مليار دولار سنة 2012 بزيادة 13.1%مقارنة مع عام 2011 و 324%مقارنة ب 2002 أي تضاعف حجم الصادرات بثلاث مرات بعدما كان قدر سنة 2002 ب 36 مليار دولار اما الواردات التركية عرفت انخفاض بنسبة (1.8%- )مقارنة ب عام 2011، لتحقق 236.5 مليار دولار سنة 2012 في الوقت الذي كانت تقدر ب 51.5مليار دولار سنة 2002.

الميزان التجاري التركي تاريخيا ومنذ 2002 يعرف عجزا ،هذا العجز يتزامن مع العجز العام ،مما يعني ان البلد يعتمد على شركائه الأجانب لدعم نموه ونلاحظ انه خلال الفترة 2010،2011ان العجز كان حادا في الميزان التجاري أي زيادة حادة وصلت الى 105 مليون دولار أمريكي سنة 2011 أي ما يقارب 10%من الناتج المحلى الإجمالي .

**الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا :**

- **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :**

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمار او كله في مشروع معين في دولة غير دولته ، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك و سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع

الاستثمار ، هذا بالإضافة الى قيامه بتحويل المواد الأولية ، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجال نشاطه الى الدولة المضيفة[1].

تعريف مناخ الاستثمار ومقوماته :يشير مناخ الاستثمار الى " مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وهي تشمل الاوضاع و الظروف السياسية ة الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية والقانونية و الادارية المؤثرة على حركة رؤوس الاموال ووجهتها وتوجهاتها"[2].

منذ سنة 2002 عرفت تركيا ارتفاعا كبيرا في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تضاعفت 20 مرة خلال الفترة 2002/ 2007 نظرا للمناخ الاستثماري التركي الجذاب و المستقطب للرأسمال الاجنبي حيث بلغت التدفقات 22 مليار دولار امريكي في سنة 2007 بعدما كانت 1,1 مليار دولار سنة 2002.اما في سنة 2008 عرفت تركيا انخفاض في قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتدفقة و التي بلغت 18,3 مليار دولار اي بانخفاض قدره 16,8% مقارنة مع 2007،لتعرف تركيا انخفاضا حادا سنة 2009 بقيمة 7,9 مليار دولار اي بانخفاض نسبته 56,83% مقارنة بسنة 2008 و 64% مقارنة مع 2007.و بعد 2009 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر زيادة بنسبة 14 % ،102 % ،57 % خلال السنوات 2010،2011،2012 على التوالي انظر الشكل التالي .

**الشكل رقم 05 : تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تركيا خلال الفترة 2002 / 2012 :**

**تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا ( بالمليار دولار امريكي )**

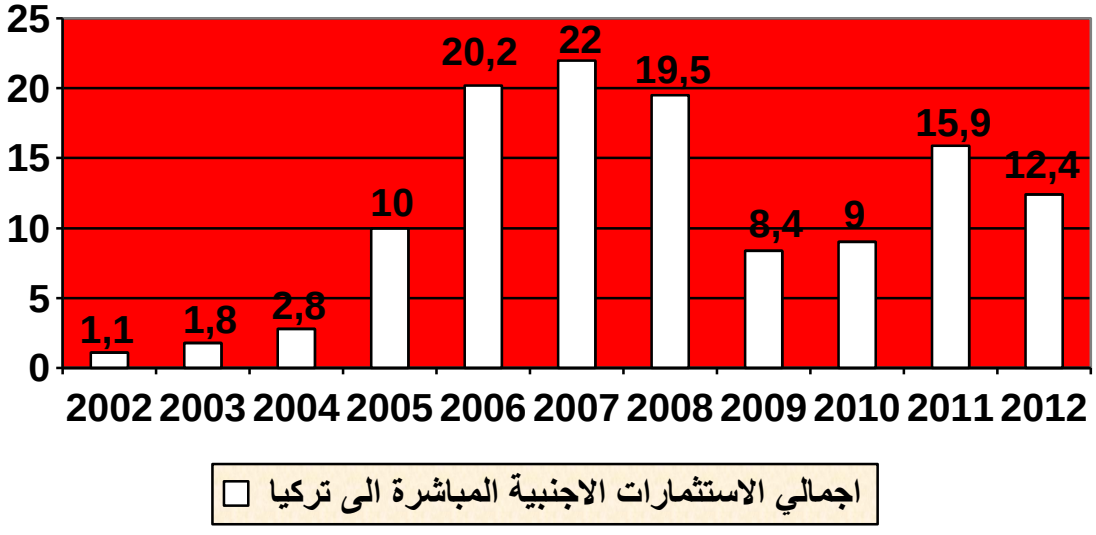


المصدر : الرسم من إعداد الطالب ، المعطيات من Central Bank of the Republic of Turkey على الموقع : www.IMF.org.tr تاريخ الاطلاع : 2013/08/10.

[1])- صقر عمر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،2001، ص 47.
[2])- حسن السيسي صلاح الدين ، الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم ، عالم كتاب ، القاهرة ، 2003،ص 32.

ان تفسير الزيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر هو كنتيجة للمناخ الاستثماري الملائم و التي سعت الحكومة التركية على تهيئته منذ 2002، اما عن تراجع حجم التدفقات الاستثمارية للعام 2008 و2009 راجع الى تأثير الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الدولي و تأثر الاقتصاد التركي بها ، الا انه و بالرغم من هذا التراجع الا ان تركيا بقيت تحتل المركز 15 عالميا من بين الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2008 /2010 حسب التقرير العالمي للاستثمار ( WIR 2010 ).

عرفت تركيا منذ سنة 2002 ومن خلال الشكل ( 06 )ونتيجة للإصلاحات السياسة والاقتصادية التي غيرت نظرة الأجانب إلى السوق التركية و اعتبارها سوق جاذبة للرساميل الأجنبية من مختلف الأقطاب خاصة بتمتع تركيا بعلاقات طيبة على مستوى الإقليمي والدولي[1] ونظرا للمستجدات الدولية وكون ان الرجل الاقتصادي يسعى دائما الى اغتنام الفرص مما ساعد على توافد الأجانب للاستثمار في تركيا حيث بعدما كان عدد الشركات الأجنبية العاملة بتركيا تقدر ب 6700 شركة ارتفع عددها إلى 25 ألف شركة سنة 2009 فالملاحظ انه ارتفاع كبير الا انه وخلال سنة 2010 عرفت تزايد معتبر قدر ب500 شركة ليصبح سنة 2010 عدد الشركات الأجنبية 25500 شركة مما يدل ان رغم أزمة العقار التي شهدها العالم في تلك الفترة الا ان تركيا بقيت مستقطبة للشركات الأجنبية و التي تتطلب عقارات لإقامتها.لتعود طبيعة التزايد في توافد الشركات الأجنبية خلال سنتي 2011و 2012 ليتصل في مجملها سنة 2012 الى 3308 شركة .

**الشكل رقم 06 : عدد الشركات صاحبة رؤوس الاموال الاجنبية التي تعمل في تركيا :**

**الرقم التراكمي بالآلاف**

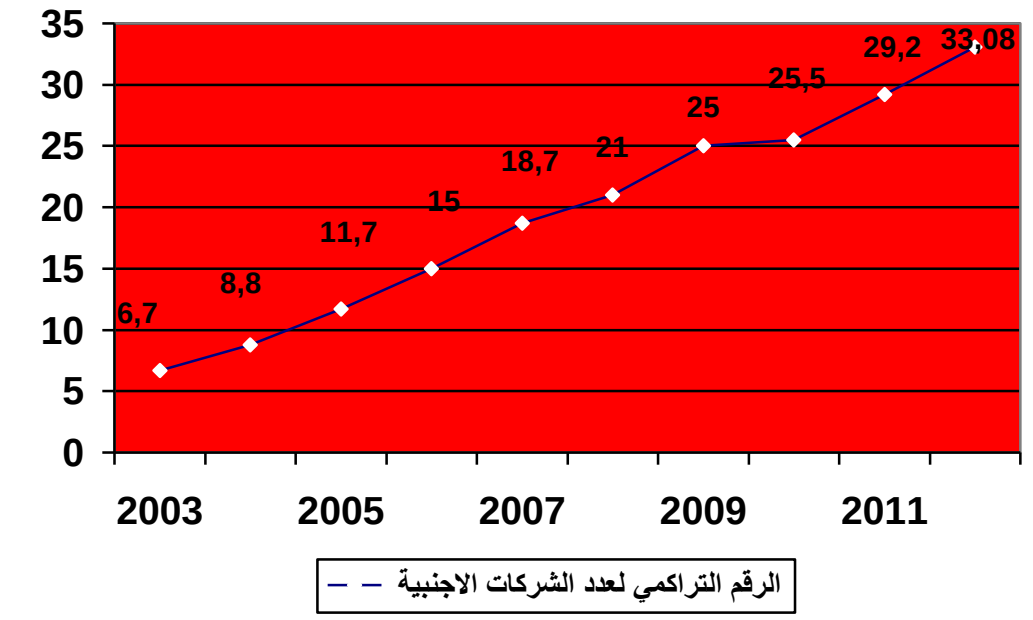


المصدر : وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية: تاريخ الاطلاع : 2013/09/04. على الموقع www.invest.gov.tr

[1] )- Anil divarci, foreign direct tnvestment and development in MENAcountries,fdi study group at itu faculty pf management,department of management enginnrring , turkey ,2012.p18.

## المطلب الثالث : الإمكانات الاقتصادية العربية

تختلف المنطقة العربية عن باقي مناطق العالم كونها مجموعة متجانسة و متقاربة من حيث العادات و الديانة و الثقافة كما أنها تحتل موقعا استراتجيا بما أنها منطقة تربط ثلاث قارات بالإضافة إلى امتلاكها كفاءات اقتصادية واسعة .

وبحصول دول المنطقة العربية على استقلالها السياسي تبنت عدة خطط تنموية و ذلك للنهوض بمجتمعاتها نحو التقدم إلا أن غالبيتها عجزت عن معالجة الخلل في البنية الهيكلية لاقتصادياتها و التخلص من سمات التخلف و الفقر رغم إتباع اغلبها إصلاحات ماكرو اقتصادية و هيكلية و رغم سعي معظم الدول العربية الى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العديد من الحوافز و الضمانات للمستثمرين الأجانب إلا ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ما زالت تعاني من العديد من المعوقات القانونية و التشريعية والإدارية ..الخ[1].

وفي ظل آليات و طبيعة النظام العالمي الجديد تأكد لدول المنطقة العربية ان مستقبلها مرهون بمدى مواكبته لهذه المستجدات الدولية و ما تطرحه من تحديات كثيرة على المنطقة العربية.الأمر الذي ساعد بعض الدول القريبة على تعريف منتجاتها كون أن السوق العربية استهلاكية أكثر منها إنتاجية ،وكذا الأمر بالنسبة لتركيا كدولة صاعدة والتي تبنت أسواق المنطقة العربية لصرف منتجاتها تحت ظل الوحدة التاريخية والثقافية وكذا البعد الجغرافي لها مع المنطقة و ذلك بالأخذ بالخصوصية الاقتصادية للمنطقة العربية.

تتميز الاقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة نظرا لطبيعة الاقتصاد العربي الذي يتميز بتوفر الموارد الطبيعية خاصة مصادر الطاقة و الثروات المعدنية واهم هذه الخصائص [2] نجد :

- التبعية الاقتصادية:تعاني المنطقة العربية من زيادة الاعتماد على القوى الاقتصادية الخارجية خاصة في مجال التجارة و الإنتاج حيث تقوم بتصدير المواد الأولية كالبترول واستيراد السلع الاستهلاكية وعلى هذا النمط يتشكل الجسر التعاوني بين اقتصادياتها والأسواق العالمة.
- ضعف التبادل التجاري البيني :نتيجة لتماثل المنتجات وجملة الحواجز الجمركية القائمة بين دول المنطقة العربية أدى إلى انخفاض نسبة التجارة البينية مقارنة مع التجارة الخارجية مع بقية العالم.
- سوء استغلال الموارد الاقتصادية :رغم ما تملكه المنطقة العربية من موارد طبيعية وبشرية وتوافرها على المواد الأولية إلا أنها تبقى غير مستغلة بطريقة رشيدة .
- التخلف التكنولوجي :تعاني المنطقة العربية من التبعية التكنولوجية الى الخارج وهذا نظرا لسوء و نقص تمويلها للمشاريع العلمية و عدم تشجيعها على البحث والتطوير أي تشكيل يد عاملة غير مدربة.

[1])- جميلة الجوزي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية : الدول العربية نموذجا ، مجلة علوم الاقتصاد و التسير والتجارة ، الجزائر ، 2008 ، ص 164.

[2])- مفتاح صالح ، " بحوث اقتصادية عربية " مقال بعنوان : واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية – دراسة حالة الجزائر.الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .العدد 44 .2008 ص 113.

- اغلب دول المنطقة العربية مرتبطة كثيرا بالقطاع الأولي الزراعة و الاستخراج بينما لم تنتشر الصناعة في كثير من المناطق أي أنها تمتلك قاعدة صناعية ضعيفة غير متنوعة بل ارتكزت اقتصادياتها على إستراتجية إحلال الواردات أما القطاع الثالث الخدمات فيمثل الإدارات و السياحة خاصة ،باستثناء بعض الدول الصغيرة مثل قطر و لبنان اللتان تحاولان السير في مجال خدمات ذات مستوى عال.

- بلغ عدد سكان المنطقة العربية حوالي 372519الف نسمة لسنة 2012 حسب الإحصائيات الصادرة عن جامعة الدول العربية وبذلك تشكل 5.23%من سكان العالم [1]فهي تشكل سوق استهلاكية واسعة بالنسبة للدول المصدرة خاصة تلك الدول الصاعدة مثل تركيا حيث تشكل لها المنطقة العربية حيز استهلاكي إقليمي مهم لتصريف منجاتها والقيام بمشاريعها الاستثمارية.

**الشكل رقم 07 : عدد سكان المنطقة العربية حسب الدول لسنة 2012**

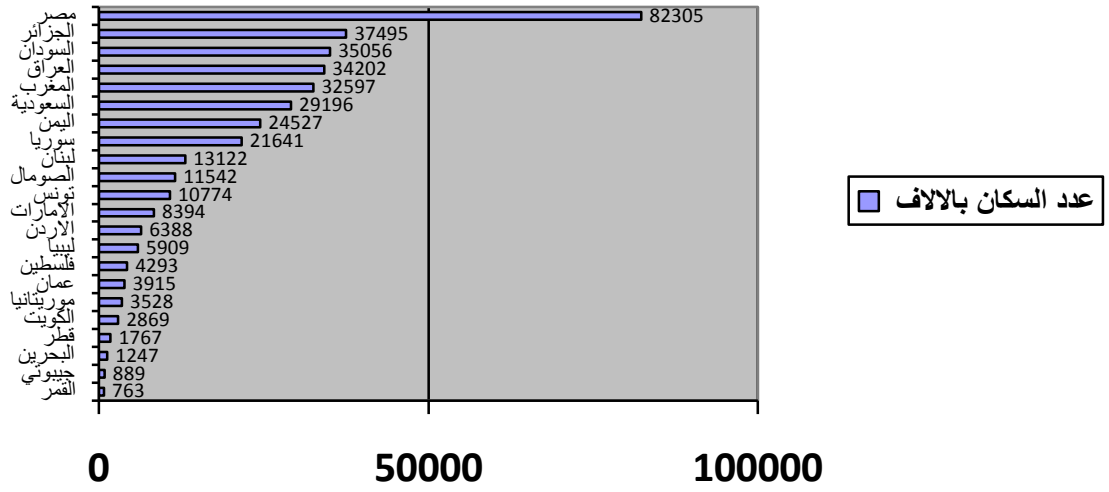


**المصدر : من إعداد الطالب ،حسب معطيات التقرير السنوي لجامعة الدول العربية لسنة 2012.**

- من خلال الشكل السابع يتضح ان عدد السكان متباين داخل المنطقة العربية وهذا من شانه ان يؤثر في قرارات الوجهة التصديرية للدول التي تتعامل مع المنطقة العربية خاصة وان عدد

[1]- تقرير بعنوان :الدول العربية ارقام ومؤشرات ، ادارة الاحصاء وقواعد المعلومات ، جامعة الدول العربية ، العدد الرابع ،2013.

السكان يعبر عن حجم السوق الاستهلاكية في المنظور الاقتصادي جنبا الى جنب مع مستويات الدخل وبالتالي تعتبر مصر بحوالي 82 مليون و الجزائر بحوالي 37 مليون و السودان بأكثر

من 35مليون و المغرب بأكثر من 32 مليون و السعودية بحوالي 29 مليون ، من أهم الدول العربية في حالة البحث عن أسواق لتصريف المنتجات لدى الأطراف الأجنبية وفق هذا المعيار.

- إن التعامل التجاري للمنطقة العربية مع عالمها الخارجي يشكل نقطة أساسية في التعاملات الاقتصادية لبقية الدول حيث تقدر صادرات المنطقة العربية لسنة 2012 بناءا على معطيات الجامعة العربية مقدار 1326016 مليون دولار بنسبة 7.3% من إجمالي صادرات العالم التي بلغت 18170395 لنفس السنة.كما تشكل الواردات العربية من العالم مقدار 758108مليون دولار أمريكي ما نسبته 4.29% من الواردات العالمية التي قدرت في نفس السنة 17.702.466 مليون دولار،حيث عرف الميزان التجاري العربي فائضا بمقدار 567908 مليون دولار في حين قدر الفائض العالمي ب 467929 مليون دولار اما عن حجم التجارة العربية فبلغت مقدار 2.084.124 مليون دولار أمريكي لسنة 2012 أي ما نسبته 5.81%من حجم التجارة العالمي البالغ 35.872.861 مليون دولار أمريكي.
- تستحوذ المنطقة العربية على نسبة 30.80%من إجمالي إنتاج النفط العالمي البالغ 72021الف برميل/اليوم أي ما يعادل مقدار 22173 ألف برميل / اليوم للمنطقة العربية وفق إحصائيات الجامعة العربية في تقريرها السنوي لسنة 2013 عددها الرابع أما عن احتياطي النفط العربي فيقدر ب 713.700 مليون برميل أي ما نسبته 57.64%من إجمالي احتياطي النفط العالمي البالغ 1.238.200مليون برميل لسنة 2011 مما يساهم في توفر السيولة نتيجة العوائد كما ان المنطقة العربية تمتلك نصيب هائل للطاقة حيث يبلغ إجمالي إنتاج الغاز عالميا 3.338.100 مليون م / السنة لعام 2011 يشكل مقدار 571.200 مليون م / السنة الإنتاج العربي للغاز أي بنسبة 17.12% أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي في المنطقة العربية يشكل مقدار 54.273 مليار م / السنة أي بنسبة 28% من إجمالي احتياط الغاز الطبيعي العالمي البالغ 193.862 مليار م / السنة.

وحسب معهد التمويل الدولي وفي تقرير له لسنة 2013 اصدر قائمة تضم اكبر ستة دول عربية منتجة لعام 2012 اعتمادا على مؤشر الناتج المحلى لإجمالي حيث تصدرت المملكة السعودية كأكبر دولة اقتصادية في المنطقة العربية بناتج محلي إجمالي قدر ب 640 مليار دولار و الإمارات في المركز الثاني ب 375 مليار دولار ثم مصر ب 257 مليار دولار لتحتل الجزائر المرتبة الرابعة ب 197 مليار دولار تليها قطر ب 182 مليار دولار ثم الكويت ب 178 مليار دولار .

**الشكل رقم 08 : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة العربية** ( دولار أمريكي )

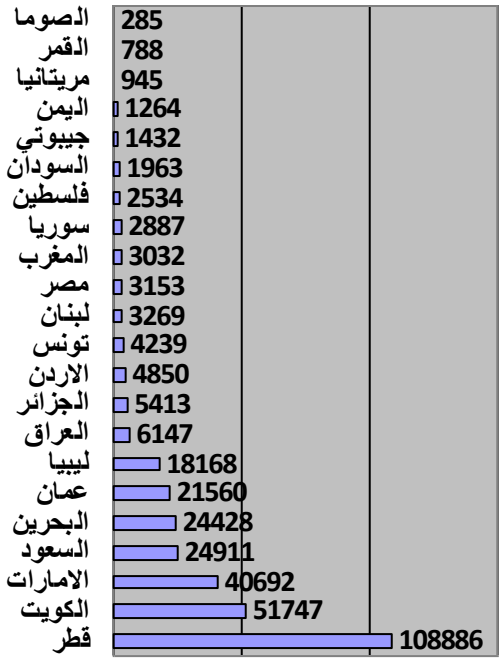


**المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات التقرير السنوي لجامعة الدول العربية لسنة 2012**

من خلال الشكل الثامن يتضح انه وفق معيار نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في المنطقة العربية تحتل قطر المرتبة الأولى نتيجة نمو وزيادة الإنتاج بها وانخفض مستوى السكان بها مقارنة مع دول عربية أخرى كمصر ب حوالي 109 ألف دولار وفي المرتبة الثانية الكويت بحوالي 51 ألف دولار ثم تأتي الإمارات بحوالي 40الف دولار ثم السعودية والبحرين بحوالي 24 ألف دولار ثم لبيا كدولة عربية بشمال إفريقيا بحوالي 18 ألف دولار بعدها العراق بحوالي 6الاف دولار ثم الجزائر كثاني دولة عربية واقعة في شمال إفريقيا ب 5413 دولار .

## المطلب الثالث : العامل الاقتصادي في العلاقات التركية – العربية

يشهد العالم في الفترة الأخيرة تراجعا في التعامل مع الجغرافيا السياسية الجيو بوليتكس لحساب الجغرافيا الاقتصادية الجيوايكونوميكس فالرؤية الجديدة للتنافس الاقتصادي بين الدول سجلت تقدما كبيرا وأخذت تنافس القوة العسكرية التي هي مرجعية الجيوبوليتيك و ليس لتحل محلها ،يعتبر العامل الاقتصادي العامل الاهم ان لم يكن الحاسم في تقرير سير العلاقات التركية العربية و التي تعززت بشكل واضح في فترة السبعينات من القرن العشرين عندما تزامنت الازمة الاقتصادية مع أزمة أسعار النفط في اسواق العالم الأمر الذي حول النفط الى عامل رئيسي في تلك العلاقات ،فيكون للعامل الاقتصادي

دورين هما تقوية اواصر العلاقات السياسية مع تركيا ولعب دور اداة للضغط على تركيا لتتبنى موقفا مؤيدا للعرب ،فكلما كانت هاته العلاقات حيوية امكن استخدامها للضغط سياسيا على تركيا بقصد تحريكها نحو تبني سياسات متوازنة اتجاه جيرانها من العرب.

اتسمت العلاقات الاقتصادية العربية مع الجوار الجغرافي بأنها :

- عادت لتخضع للاقتصاد كمحرك أساسي لهذه العلاقات على الرغم من تقدم الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي في الظاهر.

- ربطت اقتصاديات الدول ذات العلاقة العربية او الجوارية الجغرافية باقتصاديات الدول الكبرى ،فلم تكن هذه الاقتصاديات حرة في قرارها لتضمن الامن القومي او المصلحة الوطنية.

- وجود خلل واضح في التعاون الاقتصادي البيني العربي ،فالدول العربية لم تتفق في سياساتها الاقتصادية و الثروة العربية تشهد توزيعا غير متكافئ.

- جعلت السياسة العربية تسيء استخدام القدرات الاقتصادية التي بين يديها فهي لم تحسن استخدام النفط كما انها تدرك اهمية موقعها الاستراتيجي.

- اتسام المنطقة العربية بصورة السوق الاستهلاكي اكثر منه انتاجي بالرغم من ان النفط هو سلعة استخراجية وورقة هامة في اللعبة الاقتصادية الدولية ايضافة الى انه سلعة متحكمة بالمنتج اكثر من المستهلك .

تمثل العلاقات الاقتصادية العربية في جغرافيتها الجوارية حالة من التردد و ذلك لكونها محكومة بالبعد السياسي للعلاقة . إلا ان تركيا هي من بين الدول التي كانت سباقة لتعزيز علاقاتها من ناحية التبادل التجاري او التعاون الاقتصادي مع المنطقة العربية .

من خلال ما جاء في المطلبين حول الامكانات الاقتصادية للتركية وللمنطقة العربية يمكن وضع الشكل التالي الذي يرسم شبكة الترابط بين نقاط القوة والضعف لكل من تركيا والمنطقة العربية والتي سعت من خلالها تركيا الى استغلالها لتعزيز علاقاتها التجارية و الاقتصادية من خلال امكانية اقامة شراكة متكاملة .

**الشكل رقم 09: نقاط القوة والضعف في تركيا والمنطقة العربية**

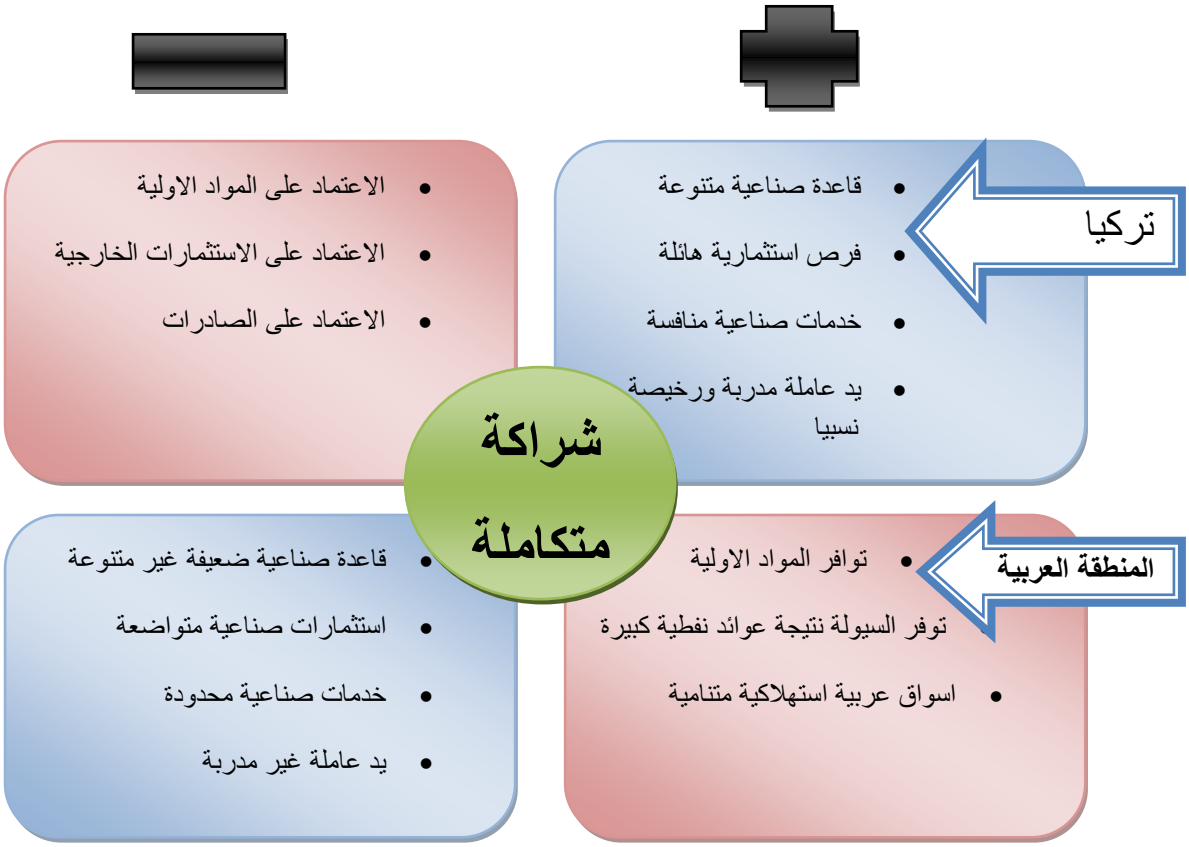


**المصدر : من إعداد الطالب بناء على استنتاجات المطلبين الأول والثاني**

قامت تركيا بتنفيذ استراتجية لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية الافريقية و الشرق الاوسط منذ عام 2002،ادوات هذه الاستراتجية هي :المعارض ،البعثات التجارية،مجالس الاعمال ،اليات اللجنة لاقتصادية المشتركة ،مكاتب تجارية جديدة و الاتفاقات.

انجزت تركيا اتفاقية تجارة حرة مع مصر 2006،تونس 2005،المغرب 2006،سوريا 2007،فلسطين 2005،والأردن.بالإضافة الى مكاتب المستشار التجاري لتركيا في كل من الجزائر ،مصر ،ليبيا ، المغرب،السودان،جنوب السودان ،تونس.[1]

كما قامت تركيا بالتوقيع على معاهدات الاستثمار الثنائية مع 82 بلدا منها 13 مع بلدان المنطقة العربية والتي تتلخص الاهداف الرئيسية لها في زيادة التدفقات الثنائية من رأسمال و التكنولوجيا والتي

[1]- معطيات مقدمة من طرف مكتب تركيا بوزارة الشؤون الخارجية ،للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، خلال فترة التربص 2013/10/22الى 2013/11/22.

هي اتفاقيات اساسية حول الاحكام الرئيسية للمستثمرين الاتراك في الخارج و المستثمرين الاجانب في تركيا ،ولقد وقعت تركيا على معاهدات الاستثمار الثنائية مع بلدان المنطقة العربية التالية [1]:

- مصر 2002/07/31.
- الاردن 2006/01/23.
- السعودية 2010/02/05.
- الكويت 1992/04/25.
- لبنان 2011/04/22.
- ليبيا 2011/04/22
- المغرب 2004/05/31.
- عمان 2010/03/15.
- قطر 2008/02/12.
- سوريا 2006/01/03.
- تونس 1994/04/28.
- الامارات 2011/07/24.
- اليمن 2011/03/31.

كما قامت تركيا بالتوقيع على اتفاقيات التجارة والتعاون مع كل من لبنان ، عمان ، قطر ، سوريا و اليمن.

- من اجل اعطاء دفع كامل للإطار القانوني للتجارة الثنائية و العلاقات الاقتصادية بين تركيا و لبنان وقعت عددا من الاتفاقيات بما في ذلك الاتفاق للتجارة الحرة عام 2010،اتفاقية بشان التجارة الاقتصادية ،الصناعية،والعلمية والتعاون التقني 1991،واتفاقية تعزيز وحماية الاستثمار الثنائي 2004،واتفاق منع الازدواج الضريبي 2004. [2]

[1]) – الاتفاقيات الثنائية ،موقع وزارة الاقتصاد التركية ، تاريخ الاطلاع :2013/09/10 على الموقع : .www.economy.gov.tr/index.
[2])- نفس المرجع ، تاريخ الاطلاع 2013/09/10.

- كما قامت بعقد جملة من الاتفاقيات مع عمان تتلخص اهمها فيما يلي :اتفاق التبادل التجاري و الاقتصادي و التقني والعلمي والتعاون الثقافي 2004،اتفاق لتعزيز وحماية الاستثمار الثنائي 2004،اتفاق منع الازدواج الضريبي 2004.وهي نفس اشكال الاتفاقيات المبرمة مع كل من قطر و اليمن حيث ابرمت مع قطر : الاولى سنة 1985،والثانية سنة 2008،والثالثة سنة 2008،اما مع اليمن فكانت : الاولى سنة 1991،والثانية سنة 2000 و الثالثة سنة 2010 ، ولقد علق اتفاق التجارة الحرة من قبل الحكومة السورية .

## *المبحث الثاني :العلاقات الاقتصادية التركية – العربية*

### المطلب الاول :التبادلات التجارية و الاستثمارية التركية – العربية

لقد نجحت كل من تركيا و المنطقة العربية ، من خلال ادائهما الاقتصادي ورغبتهما القوية لتنويع اسواقهما وزيادة التعاون الاقتصادي الاقليمي البيني ، من تطوير المبادلات التجارية بينهما بشكل متزايد في السنوات الاخيرة وكذا في تعزيز تعاون تركي - عربي قوي وقد تم ذلك عبر جملة الاتفاقيات التجارية الحرة التي تم توقيعها بين تركيا ودول المنطقة العربية على المستوى الثنائي . ومن خلال الجدول الموالي يتضح حجم وتطور المبادلات التجارية خلال الفترة 2012/2002:

**جدول رقم 02 :الميزان التجاري التركي مع المنطقة العربية خلال الفترة 2012/2002:**

بالمليار دولار امريكي

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 3,2 | 5 | 7,5 | 9,7 | 10,9 | 14,5 | 24,9 | 22,1 | 24,9 | 25,8 | **44** |
| الواردات | 3,6 | 4,3 | 5,7 | 7,3 | 8,4 | 7,9 | 11,8 | 7,6 | 8,1 | 8,7 | **18,2** |
| الرصيد | -0,4 | 0,7 | 1,8 | 2,4 | 2,6 | 6,5 | 13,1 | 14,5 | 16,8 | 17,1 | 25,8 |

**المصدر :من اعداد الطالب ، المعطيات مأخوذة من موقع وزارة الاقتصاد التركية ، تاريخ الاطلاع 2013/09/20 على العنوان : www.economy.gov.tr**

عرفت الصادرات التركية الى المنطقة العربية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2012/2002 وهذا ما يعبر عنه بمجيء حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة اردوغان حيث بعدما كانت حجم الصادرات سنة 2002 يقدر ب 3,2 مليار دولار ارتفع بنسبة 679 % اي ما يعادل 24,9 مليار دولار سنة 2008 ، لتعرف الصادرات نحو المنطقة العربية انخفاضا سنة 2009 بسب انعكاسات الازمة المالية التي شهدها العالم على الطلب الكلي للمنطقة العربية حيث بلغت قيمة 22,1 مليار دولار بعدا استمر حجم الصادرات لتركية في الارتفاع نحو المنطقة العربية مجددا ليبلغ اقصى قيمة له سنة 2012 بمقدار 44 مليار دولار.يتضح من خلال هذا التطور مساعي الحكومة التركية في اغتنام فرصة السوق الاستهلاكية الواسعة في المنطقة العربية لتصريف منتجاتها والذي يتضح اكثر من خلال القفزة التي عرفتها قيمة الصادرات بمقارنة سنة 2002 بحجمها سنة 2012 حيث تضاعفت بحوالي اثني عشر مرة .

شهدت اقتصاديات المنطقة العربية زيادة الطلب على منتجاتها من قبل الزبون التركي بداية من سنة 2002 حيث بلغت فيها حجم الواردات التركية من المنطقة العربية 3,6 مليار دولار و مع تزايد سنوي مستمر في الطلب على المنتجات العربية حتى سنة 2006 أين بلغت مقدار 8,4 مليار دولار اي بزيادة تقدر بنسبة 133 % ، ومع تعثر في سنة 2007 اين بلغت 7,9 مليار دولار ثم ارتفعت الى 11,8 مليار دولار في السنة الموالية ومع تأثير الأزمة على الاقتصاد التركي وانخفض مستوى الطلب الكلي أدى إلى انخفاض مقدار الواردات التركية من المنطقة العربية سنة 2009 لتصل الى 7,6 مليار دولار بعدها ومع التعافي التدريجي من أثار الأزمة وانتعاش اقتصاديات العديد من الدول ومن بينها تركيا التي عرفت خلال هذه الفترة زيادة الطلب على منتجات المنطقة العربية لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2012 بأكثر من 18 مليار دولار وبالتالي عرف صادرات المنطقة العربية الى تركيا قفزة من خلال تطور حجمها من 3,6 مليار دولار سنة 2002 الى 18,2 مليار سنة 2012 اي بزيادة تقدر بنسبة 405 %.

على صعيد الميزان التجاري بين تركيا و المنطقة العربية يلاحظ انه وعلى غرار سنة 2002 التي عرف فيها الرصيد التجاري فائضا لصالح المنطقة العربية نجد انه وعلى امتداد فترة تولي حكومة حزب العدالة والتنمية قيادة تركيا فان الرصيد التجاري عرف تطور كبير في صالح الجانب التركي انطلاقا من سنة 2003 الى غاية سنة 2012 وهذا راجع الى ان مقدار التطور و الزيادة في حجم الصادرات التركية الى المنطقة العربية كان اكبر من تطور وزيادة حجم الواردات التركية من المنطقة العربية مما سمح بانتقال مؤشر رصيد الميزان التجاري من قيمة 0,7 مليار دولار سنة 2003 الى 25,8 مليار دولار سنة 2012 .

**شكل رقم 10 :حجم التجارة بين تركيا و المنطقة العربية 2012/2002**

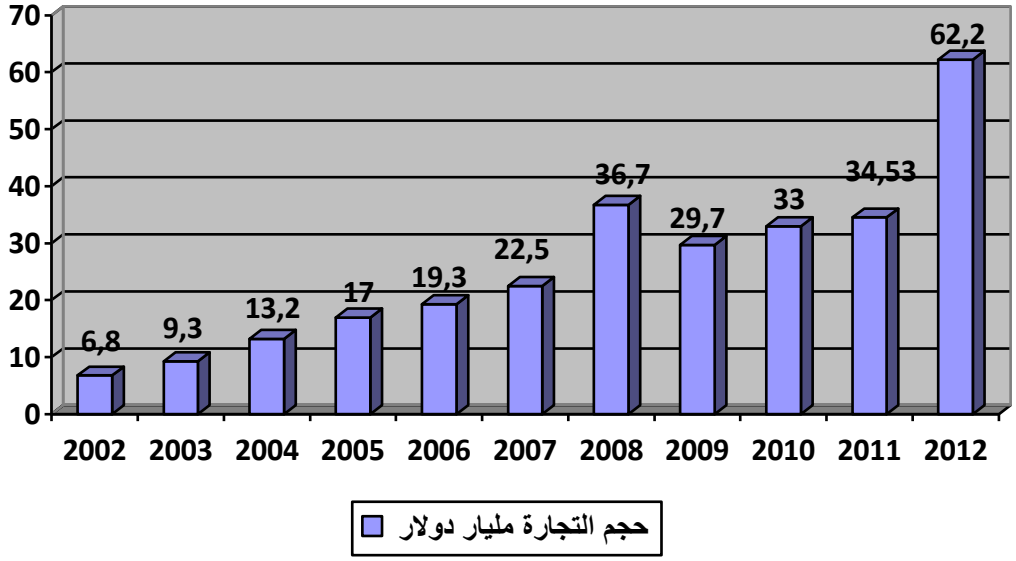


**المصدر :الرسم من اعداد الطالب بناءا على معطيات موقع وزارة الاقتصاد التركية www.economy .org.tr : تاريخ الاطلاع 2013/09/20**

تشكل المنطقة العربية شريك مهم بالنسبة الى تركيا مما ساهم ذلك في تطور حجم التعاون و التبادل التجاري بين الطرفين فمنذ سنة 2002 و التي بلغ فيها حجم التبادل التجاري 6,8 مليار دولار والعلاقات تتعزز بمزيد من التبادلات الى غاية سنة 2008 و التي بلغ فيه مقدار 36,7 مليار دولار اي بزيادة قدرها 440 % لليتعثر خلال سنة 2009 مع الازمة ليصل الى مقدار 29,7 مليار دولار ، بعدها عرف حجم التبادل التجاري التركي العربي البيني تحسنا خلال سنتي 2010 و 2011 مع قفزة سنة 2012 ليبلغ ذروته بقيمة 62,2 مليار دولار اي تضاعف بنسبة 820 % مقارنة بين سنتي 2002 و 2012.

- ان المستوردات التركية من دول **العالم** تشكل حوالي 236.5 مليار دولار في عام 2012(بعدما كانت 232.5 سنة 2011) مقابل مستوردات من الدول العربية تقدر بحوالي 18.2 مليار دولار أي ما نسبته 7,7 % . اما اجمالي الصادرات التركية الى العالم تبلغ حوالي 152.5 مليار دولار منها حوالي 44 مليار الى الدول العربية ،بمعنى ان حجم الصادرات التركية مع الدول العربية تبلغ 29 % من إجمالي صادراتها . **وبالتالي اكثر من ربع الصادرات التركية موجهة إلى المنطقة العربية لعام 2012** .

- من اهم المنتجات التركية الرئيسة المصدرة الى الدول العربية هي الحديد و الصلب بنسبة 60% ومن بين اهم صادرات المنتجات التركية الاخرى الى المنطقة العربية نجد المعدات الكهربائية و الالكترونية و التي تشكل حوالي 21 % اما الباقي اي ما نسبته 19 % فيتشكل من واردات

المنطقة العربية من المنتجات التركية التالية : وسائل النقل كالسيارات والدراجات و المنتجات النفطية المكررة و اللؤلؤ و الاحجار و المعادن الكريمة و المنسوجات[1] .

- اهم منتجات المنطقة العربية تصديرا الى تركيا هي الوقود المعدني و الزيوت بحوالي 70 % و 5 % حديد وصلب والباقي بين الاسمدة والمعادن والمواد الكيماوية العضوية ويكمن ضعف الصادرات العربية نحو تركيا في كون المنتجات العربية لم تصل الى مستوى التنافسية الدولية لتحتل مكانة مهمة في اوساط السوق التركية هذا بالإضافة الى حقيقة ان بعض الدول مثل المغرب و تونس و الاردن ومصر تعتبر دولا منافسة لتركيا و ان معظم صادراتها هي مماثلة لصادرات تركيا على سبيل المثال المنسوجات و المعدات الكهربائية[2] .

**شكل رقم 11 : الاستثمارات العربية المباشرة في تركيا خلال الفترة 2012/2002 :**

**(مليون دولار)**

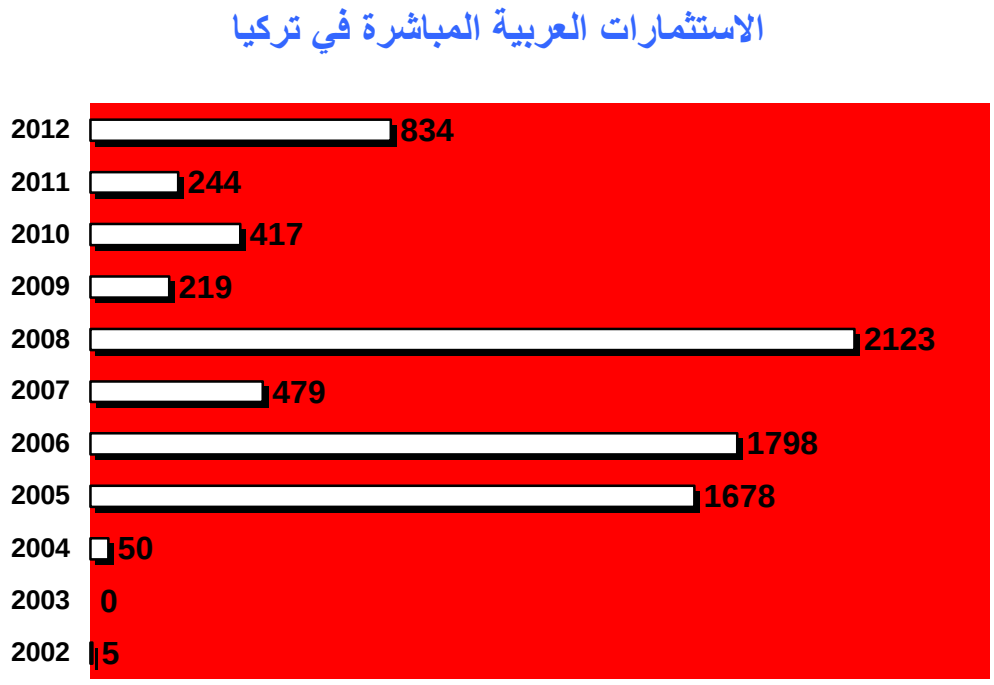


**المصدر :** الرسم من إعداد الطالب ،المعطيات من : Central Bank of the Republic of Turkey, Statistics Department -

[1] )فرص الاستثمار الصناعي بين الدول العربية وتركيا ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، سبتمبر 2010،ص 13.

[2] ) نفس المرجع ،ص 15.

بعد ان كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة شبه منعدمة خلال السنوات الماضية ، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة من الدول العربية في اتجاه تركيا نموا مهما ،فقد ارتفعت من 50مليون في عام 2004 الى أكثر من 2 مليار دولار في عام 2008 لكنها تراجعت الى 219مليون في 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية ، وتأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة من دول الخليج و التي تمثل 98 بالمائة[1] من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الموجهة إلى تركيا ، بينما لا تستثمر بلدان المغرب العربي إلا 1 بالمائة ، و ينطبق هذا على بلدان المشرق العربي .و يفسر هذا التوجه من جهة بان مستثمري دول الخليج يسعون جاهدين في السنوات الأخيرة و حتى الان في تنويع استثماراتهم في الأسواق الواعدة ن حيث تتمتع تركيا بمزايا عديدة و ليس لقربها للمنطقة فحسب .وإنما أيضا لكونها تتوفر على فرص استثمارية مجزية و مزايا ز حوافز استثمارية مشجعة و جاذبة للاستثمار .بالإضافة الى القرب الجغرافي و التناغم و التماثل الديني و الثقافي ، توفر تركيا لدول الخليج بيئة موائمة جدا لتنويع استثماراتهم و إعادة تدوير فائضهم المالي و حصولهم على عائدات الاستثمار نظرا للإمكانات الهائلة لهذا البلد و أفاق اندماج تركيا مع الاتحاد الأوروبي .

## المطلب الثاني :الملتقى الاقتصادي التركي – العربي

ينعقد في اسطنبول وبتنفيذ مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع مجلس العلاقات الخارجية التركية و اتحادي الغرف العربية والتركية و جامعة الدول العربية وبحضور كبار المستثمرين ومن رؤساء وممثلي الهيئات العربية و التركية و المعنية بتطوير العلاقات التركية العربية .من خلال هذا الملتقى يتم تحديد أبعاد التعاون والرؤية للقضايا المشتركة في جميع الميادين .[2]

حيث يرى الطرف التركي ومن خلال هذا المؤتمر ان مرحلة التطورات الجارية تمثل فرصة مؤاتية لبناء وتقوية أسس التعاون والتنسيق بين تركيا و الدول العربية باعتبار أن تركيا مثال يحتذى به في مسار تطور الحكم الديمقراطي و المؤسساتي وفي الإصلاح السياسي والاقتصادي كما ان تركيا وحسب مداخلة الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال في دورته السادسة ، لها دور وثقل استراتيجي إقليمي وعلاقات تاريخية و ثقافية وحضارية بعيدة المدى مع العالم العربي.كما يرى بان المرحلة تدعو الى تكثيف التعاون والتنسيق التركي – العربي السياسي والاقتصادي للإفادة من التجارب وتصويب المسار وترسيخ الدور و الأهمية الاقتصادية للمنطقة بأكملها في الاقتصاد العالمي .

اما الطرف العربي فيرى ان هذا المؤتمر فرصة والية هامة وتعزيز التعاون الاقتصادي و الاستثماري بين الشعبين التركي و العربي تمهيدا لخوض سبل الانتقال من مرحلة تعاون الى مرحلة بناء شراكة جديدة نعمل لان نعزز أسسها ونوسع افقها لخدمة مصالحنا ولتعزيز التواصل ومواكبة التطورات التي يشهدها عالمنا في ظل تحديات العولمة وتأثيراتها المتلاحقة.

[1]" Turkich Economy in the world ", MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS .2013.AT WWW.MAE.GOUV.TR

[2])- المعطيات ماخوذة من تقرير حول الملتقى الاقتصادي التركي –العربي السادس باسطنبول ، مكتب تركيا ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، افريل 2011، خلال التربص في الفترة 2013/10/22الى 2013/11/23.

اما من بين اهم القرارات التي تم اتخاذها خلال اجتماع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة التركية :

- عقد اجتماع عام سنوي واتخاذ قرارات تتمحور حول 05 قطاعات هي :المواصلات ،اللجستيات ،المقاولات ،السياحة والصحة .
- الإعلان عن توأمة بين 44 غرفة تجارة و صناعة وزراعة تركية و20 غرفة تمثل الدول العربية .
- تقديم منح دراسية لطلاب عرب للدراسة في جامعة اتحاد غرف صناعة تجارة وزراعة تركية.
- بالإضافة الى جملة الاتفاقيات الموقعة وإلغاء التأشيرة بين عدد من الدول العربية وتركيا والتي من شانها ستسهم في دفع العلاقات الاقتصادية و التجارية بين البلدين .

كما يعد الملتقي فرصة للتعبير عن مواقف الطرفين التركي والعربي من خلال اهم و احدث التطورات الحاصلة كالإشادة بدور تركيا البارز و المميز في دعم العراق حكومة وشعبا حيث كانت الشركات التركية السباقة في الاستثمار في العراق ، ما مكن القطاع الخاص التركي من تنفيذ مشاريع ريادية هي اساسية وضرورية للعراق مما سمح بالانفتاح الواضح على القطاع الخاص العراقي و بروز قطاعات واعدة و واسعة للاستثمار في العراق كالنقل والسكك الحديدية و الزراعة ، كما يعد الملتقى فرصة لطلب التخفيف على الضغوط التي تعاني منها الدول العربية كالدين المترتب على العراق سواء من الحكومات او الشركات من خلال الدعوة الى مراعاة وضع العراق اقتصاديا وقانونيا بهدف تخفيف العبء عليه.

من خلال الملتقى يتم تقيم لواقع العلاقات البينية التركية العربية ، حيث ان هذه العلاقات تعززت بصورة خاصة بعد قيام المجلس الاعلى الذي يضم كل من تركيا وسوريا و الاردن ولبنان من اجل تحرير التجارة البينية لهذه الدول و تسهيل انتقال الأشخاص بينها بإلغاء التأشيرات السفر لتشجيع السياحة و الاستثمار وقد جاء هذا تعبرا عن الرغبة المشتركة بين تركيا والمنطقة العربية للتلاقي اقتصاديا و إقامة جسور للتعاون و الاعتماد المتبادل ومضمون هذا التوجه ، هو ان تركيا تستورد نحو 95 بالمئة من احتياجاتها البترولية بما قيمته 20مليار دولار سنويا كذلك لدى تركيا امانيات زراعية و مائية كبيرة تشكل مجالا واسعا للانتاج والاستثمار المشترك و طاقات تكاملية بين تركيا و الدول العربية لابد من الاستفادة منها من اجل التنمية و تحقيق الرفاهية لشعوب الطرفين.

كما يلخص الملتقى أسس التعاون و مجالاته حيث خطت الدول العربية و تركيا خطوة أساسية على طريق التعاون بين القاع الخاص التركي و القطاع الخاص العربي عندما تم التوقيع بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الزراعة للبلاد العربية في 10 افريل ببيروت على مذكرة تفاهم مع اتحاد الغرف و الصناعة والتجارة وتبادل السلع التركي تستهدف التعاون في مجال التجارة و الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

## المبحث الثالث : الدور الواعد لتركيا اتجاه المنطقة العربية

### المطلب الأول :القطاعات الواعدة في تركيا

تتمتع تركيا بفرص استثمارية كبيرة و متنوعة خاصة مع قوة الاقتصاد التركي والمؤشرات الاقتصادية الجذابة للاستثمار في مثل هذه الدولة ومن بين أهم هذه القطاعات نجد القطاع المالي و السياحة و الرعاية الصحية و قطاع الطاقة الكهربائية و الطاقات المتجددة و قطاع النقل و المواصلات و قطاع الصناعات التحويلية ،حيث أن لكل من قطاع السيارات ،الصناعات الغذائية ،الكيمياويات ،الآلات و المعدات و المواد الكهربائية و الالكترونية [1]،جملة من المزايا يمكن تلخيصها فيما يلي :

- **قطاع السيارات** : من بين المزايا التي يتمتع بها هذا القطاع نجد [2]:
- انه يجعل تركيا قاعدة انتاج قوية وقريبة من الأسواق الكبرى الأوربية مثلا و العربية .
- انخفاض تكاليف العمالة نسبيا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي .
- استنادا إلى الاتفاقيات المبرمة بين تركيا والاتحاد الأوروبي والتي تمكنها من الاستفادة من مزايا تخفيض التعريفة الجمركية على الصادرات التركية الى أوروبا.
- تتوافر تركيا على خبرات في مجال البحث و التطوير خاصة في قطاع تصنيع المعدات والتجهيزات.
- وجود إمكانات كبيرة لنمو السوق التركية في مجال السيارات خاصة وان 70 بالمائة من الأتراك لا يملكون سيارات .
- زيادة وتطور دخل الفرد ستسهم في تعزيز قدرة الفرد على اقتناء السيارة .
- **قطاع الصناعات الغذائية** : يتمتع بالمزايا التالية[3] :
- الرغبة في تجربة أنواع المنتجات و الانفتاح على المنتجات الجديدة خاصة مع النمو الديمغرافي للشباب .
- دور السياحة وتطورها ينعكس بصورة ايجابية على أنماط الاستهلاك في مجال الأغذية والمشروبات.
- زيادة الخل الفردي التي ستسهم في زيادة دائرة الاستهلاك لدى الأفراد.
- وجود فرص كبيرة للإنتاج كون السوق لا يزال في طور النمو.
- **قطاع الكيماويات** :يتمتع بمزايا متنوعة وعديدة منها [4]:

[1] Foreugn direct investments in Turkey by sectors ,central bank of the republic of turkey,2012

[2])- سناء الشيخ زوالي ،فرص الاستثمار الصناعي بين الدول العربية و تركيا ،المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ،سبتمبر 2010،ص 18

[3])- سناء الشيخ زوالي ، نفس المرجع ، ص 19.

[4])- نفس المرجع ، ص 19.

- امكانات قوية في التصدير .
- توافر على بعض المواد الخام النادرة مثل كربونات الصوديوم التجارية و الكروم.
- تقديم الدعم والتوعية في هذا المجال.
- توافر مهارات وعمالة رخيصة نسبيا في هذا المجال.
- توافر المناخ الملائم للتجارة مع دول الجوار.
- **الآلات و المعدات والمواد الكهربائية و الالكترونية** [1]: يتمتع بالمزايا التالية :
- انخفاض تكاليف الخدمات الهندسية مقارنة مع دول الاتحاد.
- تعد قوة دافعة وراء عملية التصنيع التركية.
- تنوع الطلب علة المنتجات خاصة المضخات ووحدات تكييف الهاء والثلاجات وماكينات معالجة الأغذية و الآلات الزراعية والغسلات وغيرها من المنتجات التي من شانها ان تستخدم في نشاطات إنتاجية أخرى .

## المطلب الثاني :الدور الواعد لتركيا بين المعيارية( السياسة) والواقعية (الاقتصاد) ، اتجاه الثورات العربية :

الثورات الشعبية التي شهدتها دول المنطقة العربية و ضعت تركيا في واجهة الاحداث و شكلت اختيارا صعبات و تحديات كبيرة للسياسة الخارجية التركية نظرا لكثافة الاستثمار التركي في المنطقة العربية و ذلك على الصعيد السياسي و الاقتصادي فكان للمحدد الاقتصادي دور في بناء المواقف التركية اتجاه الثورات العربية ، هذا الدور الذي يعد واعدا بالنسبة لفضاء تركيا الاقليمي حيث تحولت تركيا بفضل دينامكية تحركاتها و ميكانيزمات تفاعلاتها حيال القضايا العربية الى طرف رئيسي و فاعل مركزي على مسرح احداث الاقليم الذي حضي بوضع هامشي نسبيا ضمن أولويات السياسة التركية الخارجية خلال عقود سابقة[2]. ان لتركيا سياسة خارجية لها مبادئها ومواقفها ولكن هذه المنطلقات تباينت من خلال مواقف تركيا اتجاه ما شهدته المنطقة العربية من ثورات عربية .

انعكست المواقف الايجابية التي تبنتها أنقرة إزاء القضايا العربية على الاستثمار التركي في المنطقة لاسيما حيال الغزو الأمريكي للعراق و الصراع العربي الإسرائيلي و الموقف التاريخي الذي اقدم عليه رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في منتدى الاقتصاد العالمي عام 2009 و انفتاح تركيا على كافة الأطراف العربية سواء على مستوى رسمي ( الدول ) او على مستوى الفاعلين من غير الدول كحزب الله و حركة المقاومة الإسلامية حماس و حركة الإخوان المسلمين و هذا فضلا عن محاولة تركيا كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ما أثمر على ارتفاع شعبية تركيا في الأوساط العربية[3] .

---

[1])- نفس المرجع ، ص 20.

[2])- محمد عبد القادر خليل ،" تركيا و ثورات الربيع العربي " مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتجية ، على الموقع : WWW.AHRAMDIGITAL.ORG تاريخ الاطلاع 2013/12/03.

[3])- نفس المرجع .تاريخ الاطلاع 2013/12/03.

تباينت مواقف تركيا ضمن تواجدها الإقليمي للأحداث و الثورات العربية التي أفضت بإطاحة زين العابدين بن علي بعد 23 سنة من حكمه لتونس ، وتنحي حسني مبارك بعد حكم لمصر دام 30 عام و سقوط نظام القذافي بعد 42 عام من حكمه لليبيا و توقيع علي عبد الله صالح لوثيقة تنحي بعد 33 سنة من دوامك حكمه لليمن و نظرا لكون ثورتي مصر و تونس أسفرتا سريعا عن سقوط النظام على نحو دفعت بتركيا للانحياز للرغبة الجماهيرية العربية في سبيل تحقيق الحرية و الديمقراطية . غير ان الثورة في كل من ليبيا و سوريا عرفت تطورات في الصراع مما جعل تركيا تتخوف من مواقفها نظرا لحجم العلاقات بين البلدين.

كما أن هناك مخاوف تقليدية لدى تركيا من " التورط" في أزمات معقدة و هذا يفسر التردد أول الأمر الذي رسم الموقف اتجاه ليبيا والى حد ما سوريا و قد اختلف الأمر حيال الحدثين التونسي و المصري لان الأمور هناك كانت واضحة ولم توحي بالانفجار و هناك أيضا ذهنية المساومة وثالثا ذهنية المنافسة و هذا يفسر تغير موقفها اتجاه الحدث الليبي من التردد الى الاندفاع الحماسي ومن رفض التدخل الخارجي إلى المشاركة في عمليات الناتو[1].

ان التنافس الاستراتجي بين تركيا و مصر و حقيقة كون ان تركيا ليس لها استثمارات واسعة في مصر دفع انقرة لدعم الثورة فيها في المقبل و على سبيل المثال كان اوردوغان اول زعيم غربي دعا حسني مبارك للتنحي عن السلطة في خطاب بث على الجزيرة و الرئيس عبد الله غول كان أول رئيس دولة يلتقي مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر [2].

وتتجلى مواقف تركيا من الثورات العربية فيما يلي :

الموقف من الثورة التونسية **" المراقب"** :

لم يكن من المتوقع ان تكون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية و عندما قام بن على بمغادرة الأراضي التونسية متجها الى المملكة العربية السعودية ،أعلنت تركيا دعمها للثورة التونسية كما عملت بعد سقوط النظام على توطيد العلاقات السياسية و الاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي حيث وقع البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينها منها اتفاقية تفضي بتقديم قروض لتونس بقيمة نصف مليار دولار مخصص للإنعاش الاقتصادي و الاتفاق على إلغاء التأشيرات بينهما و اتفاقية تفاهم بشان إقامة منطقة تبادل حر و تبادل المنتجات الزراعية و اتفاقية تقضي بتدريب تركيا لبعض الكوادر التونسية على العمل في مجال السياحة و التجارة الخارجية [3].

الموقف من الثورة المصرية **" الرهان "** :

راهنت تركيا مبكرا على نجاح الثورة المصرية و خاطرت مع علاقتها بالنظام السابق من خلال قيام رئيس الوزراء و بعد 6ايام من تفجر الثورة بدعوة مبارك للاستجابة لتطلعات شعبه و التخلي عن الحكم وقررت تركيا الاستثمار في العلاقات مع مصر ما بعد الثورة من خلال قيام وزير الخارجية التركي

[1])- علي المخلافي ،" تركيا والربيع العربي : الايديولوجيا الناعمة في خدمة البرغماتية النفعية ، حوار مع الباحث عقيل سعيد محفوظ ، حول تحولات السياسة الخارجية التركية ، 2013/06/06 على الموقع : WWW.QANTARA.DE تاريخ الاطلاع 2013/12/04.

[2])- نتالي توسي ، "تركيا والربيع العربي : الاثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور عبر اطلسي "، 2012/02/24، مركز نماء للبحوث و الدراسات ، على الموقع : WWW.NAMA- CENTRE.COM تاريخ الاطلاع 2013/12/03.

[3])- محمد عبد القادر خليل ، مرجع سابق الذكر.تاريخ الاطلاع :2013/12/03.

زيارة الى مصر بعد تولي نبيل العربي وزارة الخارجية و كذا قيام الرئيس التركي بأول زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الثورة و لقائه برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، كما قامت على التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولتين .

الموقف من الثورة الليبية **" التردد"** :

تعتبر الثورة الليبية الكاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة حيث ان تسارع وتيرة الأحداث في ليبيا و ارتفاع حدة المواجهات بين الثوار و النظام اليبي السابق كشف عن تراجع تركيا من الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية لتقوم تركيا بطرح ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدد من النقاط :

- وقف إطلاق النار بين قوات القذافي و قوات المعارضة مع مراقبة الموقف من طرف الأمم المتحدة .
- توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطرابات.
- إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد ألقذافي .و الإعداد للنظام السياسي الجديد و الدستور الليبي
- إنهاء آية إجراءات من شانها إثارة أعمال انتقامية لما ذلك من سلامة الدولة و استقرارها .

إلا أن المحدد الاقتصادي يعتبر الأهم في تفسير موقف تركيا المتردد حيال الأزمة الليبية خاصة بعد :

- رفض المعارضة خريطة الطريق .
- التنديد بالازدواجية التركية التي تستهدف منع تسليح الثوار وتعويم نظام القذافي و إبقائه في السلطة .
- تشدد الموقف العربي والدولي حيال نظام القذافي.
- تحقيق الثوار الليبيين نجاحات ملموسة.

ما أدى بتغير الموقف التركي و الانتقال من حل سلمي الى نقطة تنحي القذافي في 03 ماي 2011 بعد تأكد ان ثمة موقف دولي و عربي قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحي معمر القذافي و بالتالي يعد الملف الليبي تحدي بالنسبة للسياسة الخارجية التركية مما يوضح أهمية الدور الاقتصادي والمصلحة والمنفعة الاقتصادية في الإستراتجية التركية في تعاملها مع المنطقة العربية عموما.

الموقف من الثورة اليمنية **" تجاهل "** :

كون مصالح تركيا مع اليمن ليست كبيرة فلم تلقى الثورة في المن من تركيا اي اهتمام مقارنة مع غيرها من الثورات التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة ليتم بعد سقوط النظام التوقيع على اتفاقية إلغاء التأشيرة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس التركي في جانفي 2011 إلى اليمن.

الموقف من الثورة السورية **" التحول "** :

( ارجع إلى المطلب الثاني العلاقات التركية العربية ، في الفصل الأول ) حيث تميز الموقف التركي بالتحول بعد التفادي لتداعيات الأحداث باعتبارها أزمة داخلية ثم تقديم مقترحات للأسد ليتحول موقفها بعد إدراكها ان موقفها يرتبط بمصالحها و التي تقتضي الالتزام بالموقف العربي و الدولي .

الخلاصة :

يعد وصول تركيا إلى تسجيل نسب خاصة في قيام اقتصادها عموما وتجارتها الخارجية خصوصا ، مع المنطقة العربية ، بمثابة خصوصيات وروابط وثيقة بين الطرف التركي والعربي ، هذه الأرقام تدعم فكرة التوجه الاستراتجي لتركيا في تعاونها الاقتصادي خاصة وان95 بالمئة من وارداتها البترولية هي صادرات عربية وان أكثر من ربع صادرتها موجه الى المنطقة العربية وهي نسب وأرقام تعرف تطورات ملحوظة ، هذا يعكس نتائج التوجه التركي نحو المنطقة العربية من المنظور الليبرالي النفعي و الذ ي كان المحدد الرئيسي في السياسة الخارجية التركية ومواقفها اتجاه الثورات العربية والتي سجلت تحديات كبيرة بنيت على مبدأ المنفعة الاقتصادية في تحديد السياسة الخارجية .ت

# الفصل الثالث :العلاقات الاقتصادية التركية – الجزائرية 2012/2002

## تمهيد :

حقق الاقتصاد الجزائري نمو اقتصادي و اصلاحات سياسية جعل لها مكانة في شمال افريقيا و المنطقة العربية نظرا للموقع الاستراتيجي لها حيث كدولة مهمة خاصة في السياسات التوسعية للدول الاخرى كونها بمثابة بوابة افريقيا و كون الجزائر تربطها علاقات تاريخية مع تركيا تعززت بعقد اتفاقيات تعاون ثنائي سمحت بتسجيل ارقام مهمة في اقتصاديات البلدين و احتلال مكانة مهمة فيها .

## المبحث الأول : الإمكانات الإستراتجية للجزائر و التعامل التركي

### المطلب الاول:واقع الاقتصاد الجزائري

منذ بداية عام 2000 عرف الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا حيث تعززت الوضعية المالية بفضل ميزان المدفوعات من خلال مساهمة المحيط الدولي الملائم المقرون بارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي فشهد النمو الاقتصادي تحسنا الذي سمح بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي بعد اللجوء إلى الدفع المسبق للدين الخارجي منذ عام 2004 ما دفع بالحكومة إلى تأسيس صندوق لضبط الإيرادات خاصة وان مصدر إيرادات الميزانية العمومية يتأتى من النفط الذي تتميز أسعاره بالتقلبات الكبيرة في السوق العالمي .

الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على النفط فهو يمثل حوالي ثلثي الإنتاج والدخل المحلى أما الثلث المتبقي ففي معظمه هو دخل غير مباشر للنفط كما يشكل ما يفوق 60بالمئة من الإيرادات المحلية للميزانية العامة و التي مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط و التي تعتبر طرفا مهما في التطوير الاقتصادي.

بلغ عدد سكان الجزائر حوالي 36 مليون نسمة لسنة 2011 وبالمقارنة مع متوسط عدد السكان في المنطقة العربية لسنة 2011 والبالغ حوالي 18 مليون نسمة [1]نلاحظ ان الجزائر تشارك بالضعف وهذا ما يجعلها سوق مهمة في المنطقة العربية خاصة بالنسبة للدول المصدرة حيث تشكل لها مساحة استهلاكية كبيرة.

حقق الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2010 ناتج محلى إجمالي قدر ب 158 مليار دولار ليشكل نصيب الفرد من الدخل القومي لنفس السنة مقدار 4366 دولار أمريكي[2] و الذي يمثل حوالي نصف نصيب الفرد من الدخل القومي التركي و الذي بلغ لنفس السنة مقدار 10309 دولار أمريكي لتحتل الجزائر المرتبة التاسعة عربيا بعد كل من قطر و الإمارات و الكويت والبحرين ثم عمان والسعودية وليبيا و لبنان هذه الأرقام من بين المؤشرات الاقتصادية و التي تساعد على المستثمر الأجنبي في تبني قراراته الاستثمارية والتجارية خاصة وان الجزائر تحتل ضمن هذا المؤشر المرتبة الثانية في شمال إفريقيا.تشكل الصناعة نسبة 62 من الناتج المحلي الإجمالي ،الخدمات 30 ثم الزراعة 8.تساهم الصناعات الاستخراجية بأكبر نسبة جعلتها تحتل المرتبة السابعة سنة 2010 من خلال مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي بين دول المنطقة العربية بعد كل من الإمارات ،السعودية ،العراق ،قطر ، الكويت ،ليبيا على الترتيب و المرتبة ما قبل الأخيرة في المنطقة العربية قبل العراق من خلال مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة.

[1])- تقرير بعنوان : "الدول العربية ارقام ومؤشرات "، ادارة الاحصاء و قواعد المعلومات ، جامعة الدول العربية ، العدد 04، 2013.

[2])- نفس المرجع.

و في سبيل تعزيز الإطار الكلي للاقتصاد الجزائري عمدت الحكومة على إطلاق البرامج التالية خلال الفترة 2014/2001 يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها فيما يلي :

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001:[1] خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري منها ما يفوق 74 تندرج في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج و الذي يهدف أساسا إلى تأهيل و رفع مستوى المنشات التحتية القاعدية في المناطق التي تأثرت بشكل خاص من العشرية السوداء و مخلفات الأزمة الأمنية.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005 [2]: خصص له مبلغ 200 مليار دولار لإعادة التوازن الإقليمي خاصة الجنوب والهضاب العليا من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها و التخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين خاصة في مجال السكن و الرعاية الطبية و التعليم وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 : جاء في اطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها حيث خصص له مبلغ 286 مليار دولار و الذي من شانه تعزيز الجهود المبذولة منذ عشرة سنوات في مجال دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة السكك الحديدية و الطرق و المياه .

إن هذه البرامج الخماسية الثلاث توضح مساعي الحكومة الجزائرية وبالتالي توجهات الدولة من خلال نظرتها في تحديد الإطار الكلي للاقتصاد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة النمو ومن خلال هذا تتحد وتتضح القطاعات الواعدة للجزائر متزامنة مع إرادة سياسية من طرف الدولة والتي تحتاج إلى ومقاولات ومتعاملين اقتصاديين محليين او أجانب للظفر بالمشاريع وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات مع الدول التي تزخر و تخصص في هذه المجلات .

## المطلب الثاني : التعاون الاقتصادي التركي -الجزائري

في اطار العلاقات التعاونية التركية الجزائرية وفي مجال النشاطات الدلوماسية تم التوقيع على بروتوكول ذات طابع سياسي في سنة 1998 واخر ذات طابع تجاري سنة 1979 و اخر في المجال العلمي والتقني سنة 1984 واخر ذات طابع جمركي من خلال اتفاق منع الازدواج الضريبي على المواد المستوردة كلها اتفاقيات ابرمت مع الجزائر قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم[3] .

من اجل استكمال الإطار القانوني للعلاقات التجارية و الاقتصادية بين البلدين وقعت تركيا و الجزائر على عدد من الاتفاقيات بما فيها اتفاقية التعاون الاقتصادي و العلمي و الفني 1983 و اتفاقية معالجة منع

[1])- تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجزائر ، نوفمبر 2008. ص 170.

[2])- نفس المرجع ، ص 172

[3])- معطيات قدمت خلال التربص في مقابلة مع مسؤول مكتب تركيا ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر ، خلال الفترة :2013/10/22 الى 2013/11/23.

المزدوج للضرائب 1994 ،واتفاق تعاون في مجال الطاقة جويلية 2002 ،وكذا مذكرة تفاهم بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للجمهورية الجزائرية و وزارة الصناعة و التجارة للجمهورية التركية في نوفمبر 2004 ،بالإضافة إلى معاهدة صداقة وتعاون بين الجزائر و تركيا في ماي 2006.

- **اتفاق التعاون في مجال الطاقة [1]:**

اعتبارا من الطرفين لما يعود به التعاون الثنائي في مجال الطاقة من فائدة اقتصادية مشتركة و اعترافا منهما بأنه سيساهم في ترقية علاقات الصداقة القائمة بين البلدين و ادراكا لهما للأهمية الكبرى للعلاقات الاقتصادية الثنائية ،اتفق الطرفان التركي و الجزائري على الاخذ بعين الاعتبار الموارد المتوفرة في كلا البلدين و العمل على ترقية و تنمية التعاون في مجال الطاقة من خلال :

1. تبادل المعلومات في ميادين التنظيمات الطاقوية ،نقل التكنولوجيا ،البحث و التنمية .
2. بحث امكانية التعاون في مجال انتاج و نقل الكهرباء ،التخزين ،التسويق ،نقل وتوزيع الغاز الطبيعي و المنتجات البترولية ،استكشاف و انتاج البترول الخام .
3. تطوير المشاريع المشتركة المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا الطاقوية .
4. تبادل الزيارات للخبراء و التقنيين في مجال الطاقة.
5. مشاركة الطرفين في المؤتمرات و المعارض و الورشات الهادفة لجلب استثمارات عبر مؤسساتها في مجال البترول و الكهرباء .
6. تكوين اخصائيين في مجال الغاز الطبيعي و البترول و الكهرباء وقطاعات الطاقة الفرعية .

- **مذكرة التفاهم في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2] :**

قامت كل من تركيا و الجزائر ،رغبة في تقوية علاقات التعاون في مجال الشراكة و فرص الاستثمار و بهدف التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع تطوير هذا النوع من المؤسسات ،تم الاتفاق على العمل بمذكرة التفاهم بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممثلة للجزائر و وزارة الصناعة و التجارة ممثلة لتركيا ،من خلال :

---

[1])-ملخص عن نص اتفاقية التعاون في مجال الطاقة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التركية ، الموقعة في 03 /2002/07، مكتب تركيا ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر ، خلال فترة التربص من 2013/10/22 الى 2013/11/22.

[2])- ملخص عن نص مذكرة التفاهم بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووزارة الصناعة و التجارة لجمهورية تركيا ، الموقعة في 2004/11/28 في الجزائر ، مكتب تركيا ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر ، خلال فترة التربص من 2013/10/22 الى 2013/11/22.

1. تبادل الطرفان المعلومات و التجارب من حيث ( الاطار القانوني و المؤسساتي للقطاع ،التنظيم ،الخدمات واليات الدعم الموجهة للمؤسسات لا سيما تلك المتعلقة بالجودة ،التكنولوجيا و المعلومات ،البرامج التكوينية ).
2. التعاون في مجال الدعم المالي للمؤسسات و التوأمة بين مراكز الربط التجاري .

- **معاهدة الصداقة و التعاون :**

بغية تعزيز التعاون الثنائي بين كل من تركيا و الجزائر ومن اجل بناء جسر ترابط في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ،و نظرا للانتماء المشترك للفضاء الجيواستراتيجي المتمثل في منطقة المتوسط و ادراكا منهما لعمق الروابط التاريخية القائمة بين الشعبين و الترابط في الارث التاريخي و الثقافي ، واذ تحدوهما ارادة مشتركة في دخول مرحلة جديدة في علاقتهما السياسية و عزما منهما في الشروع في عهد جديد من الوفاق و التعاون و التضامن المتلائمين و تطلعات الاجيال الصاعدة من خلال اقامة اطار شامل و دائم للحرية و العدالة والسلم و الاستقرار و الامن و الرفاهية في منطقة المتوسط ،و اقتناعا منهما باهمية مسارات الاندماج السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي التي تتطور في منطقة المتوسط تم التوقيع على معاهدة الصداقة و التعاون في ماي 2006 بين تركيا و الجزائر ،هذا المستوى من التعاون وصلت الجزائر الى ابرامه مع مجموعة معينة الدول حيث ان الجزائر قامت بالتوقيع على معاهدة صداقة وتعاون مع الدول العربية و كل من اسبانيا ،البرتغال ،ايطاليا [1].

ولقد جاء في الباب الثالث المحدد لمجلات التعاون التالية[2] :

- البند العاشر : التعاون الاقتصادي و المالي .
- البند الحادي عشر : التعاون العسكري .
- البند الثاني عشر :التعاون في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .
- البند الثالث عشر :التعاون الثقافي و التربوي و العلمي و التكنولوجي .
- البند الرابع عشر :تدريس اللغة و الحضارة .
- البند الخامس عشر :التعاون في القطاع السمعي بصري .
- البند السادس عشر :التعاون القانوني و القضائي .
- البند السابع عشر :التعاون في قطاع الادارة العمومية .

وحسب البند العاشر المتعلق بالتعاون الاقتصادي و المالي جاء فيه :

[1])- معطيات قدمت خلال التربص في مقابلة مع مسؤول مكتب تركيا ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر ، خلال الفترة :2013/10/22 الى 2013/11/23.

[2])- ملخص عن نص معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مع جمهورية تركيا ، سنة 2006، مكتب تركيا ، وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجزائر ، خلال فترة التربص من 2013/10/22 الى 2013/11/22.

- القيام بإعطاء دفع للتعاون الاقتصادي و المالي قصد تشجيع ديناميكية و عصرنة اقتصاديهما .
- يطور ويشجع البلدان العلاقات بين متعاملهما في : القطاعات الانتاجية ،القطاع الخدماتي ،انجاز مشاريع استثمارية ، انشاء شركات مختلطة .
- ترقية التعاون الاقتصادي خاصة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغرض ترقية التلاحم بين التعاون الثنائي .
- تطوير مشاريع البنية التحتية ذات الاهتمام المشترك .

كما تتميز العلاقات التركية الجزائرية بمساعي تركيا لإبراز مزايا اتفاقية إنشاء سوق مشتركة للتبادل الحر ، إلا انه و من خلال العودة إلى خصوصية هذه الاتفاقية نجد انه في غير صالح الجانب لجزائري حاليا ، خاصة وان السلع المستوردة من تركيا هي الألبسة و النسيج و صناعات اخرى هي في الاعم مماثلة للمنتوج الجزائري ، وكون ان لتركيا اقتصاد قوي ، فبدخول السلع التركية للسوق الجزائرية و بأسعار منخفضة وكون السلع التركية مماثلة للسلع الجزائرية و المنتوج الجزائري لا يقوى على منافستها و بالتالي سيؤدي ذلك الى تحطيم الصناعات الجزائرية ، اما من ناحية الصادرات الجزائرية فان معظمها طاقوية و ليست سلع إنتاجية و بالتالي فان المستفيد من تجسيد هذه الاتفاقية هو الجانب التركي على حساب الجزائر بالرغم من ان حجم التبادل التجاري بلغ سنة 2012 حوالي خمسة مليار دولار أمريكي و الميزان التجاري هو لصالح تركيا[1].

[1])- مقابلة مع السيد مدير التعاون مع الاتحاد الأوروبي و المؤسسات الأوروبية ، بمكتبه بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، بتاريخ 2013/11/20 على الساعة 11:00 ، من خلال التربص في الفترة 2013/10/22 الى 2013/11/22.

## *المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية التركية – الجزائرية*

### المطلب الأول : واقع و طبيعة العلاقات التجارية التركية الجزائرية

**الشكل 12 :الهيكل الجغرافي لصادرات تركيا الى المنطقة العربية لسنة 2002**

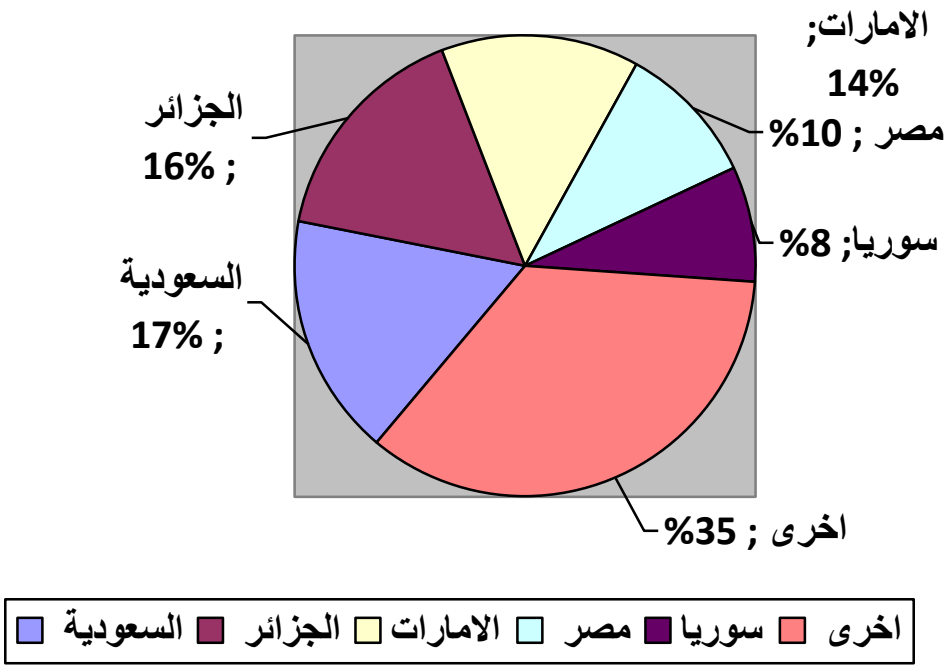


المصدر :العلاقات التجارية العربية التركية :تقرير لجامعة الدول العربية ،إدارة الدراسات و العلاقات الاقتصادية، 2010.

يتضح من خلال الشكل ان اكبر سوق عربية لتركيا هي السعودية بنسبة 17% تليها الجزائر 16 % ثم الامارات بنسبة 14 % بعدها مصر 10 % و سوريا 8% ،وبالتالي فان حوالي نصف صادرات تركيا الى المنطقة العربية تقاسمتها ثلاث اسواق عربية هي **السعودية والإمارات و الجزائر** بمقدار حوالي مليار و500مليون دولار امريكي من اجمالي الصادرات التركية الى المنطقة العربية والمقدرة ب 3.2 مليار دولار امريكي.

**الشكل 13 :الهيكل الجغرافي لصادرات تركيا الى المنطقة العربية لسنة 2009**

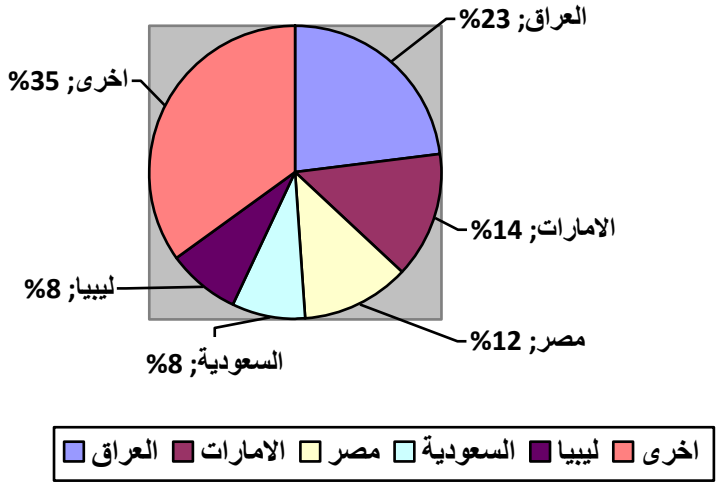


**المصدر :** العلاقات التجارية العربية التركية :تقرير لجامعة الدول العربية ،إدارة الدراسات و العلاقات الاقتصادية، 2010

بعد سبعة سنوات انتقلت تركيا داخل أسواق المنطقة العربية حيث سجلت السوق العراقية 23% أي حوالي ربع الصادرات التركية العربية ،تليها كل من الإمارات بنسبة 14 % و مصر 12 % وكل من السعودية وليبيا بنسبة 8% ،وبذلك تقاسمت كل من **العراق و الإمارات و مصر** نصف الصادرات التركية نحو السوق العربية بالرغم من ان حجم الصادرات التركية عرف ارتفاع كبير مع بقية الدول كالسعودية و الذي بلغ مليار و 168 مليون دولار أمريكي بعدما سجل 544 مليون دولار أمريكي سنة 2002 الا ان نصيب السعودية من واردات السوق العربية من تركيا تراجع من الصدارة سنة 2002 وبنسبة 17% الى 8 % سنة 2009.

**الشكل 14:الهيكل الجغرافي لصادرات تركيا من المنطقة العربية لسنة 2012**

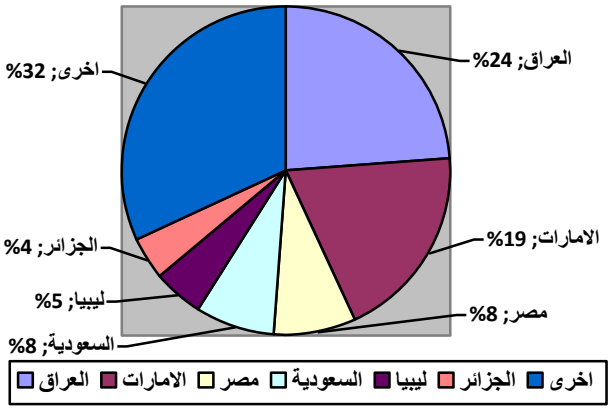


**المصدر :**من إعداد الطالب بناء على معطيات موقع وزارة الاقتصاد التركية :WWW.ECONOMY.GOUV.TR
تاريخ الاطلاع : 2013/10/09.

يتضح أن العراق حافظت على صدارتها في امتصاص السلع التركية في المنطقة العربية بنفس النسبة تقريبا 24%وبالتالي ربع الصادرات التركية الموجهة إلى المنطقة العربية ،تليها كل من الإمارات 19% وكل من مصر و السعودية ب 8 % ثم ليبيا والجزائر ب 5 %و 6% على التوالي .وبالتالي فان نصف الصادرات التركية نحو المنطقة العربية اشتركت في تقاسمها كل من **العراق والإمارات و مصر** بمقدار حوالي 22 مليار دولار .كما ان السعودية ارتفع حجم واردتها من تركيا الى أكثر من 3مليار دولار أمريكي بعدما كان سنة 2009 يقدر ب مليار و 168مليون دولار أمريكي إلا أن حصتها بقيت 8% مقارنة مع الواردات العربية من تركيا.

**الشكل 15:الهيكل الجغرافي لواردات تركيا من المنطقة العربية لسنة 2002**

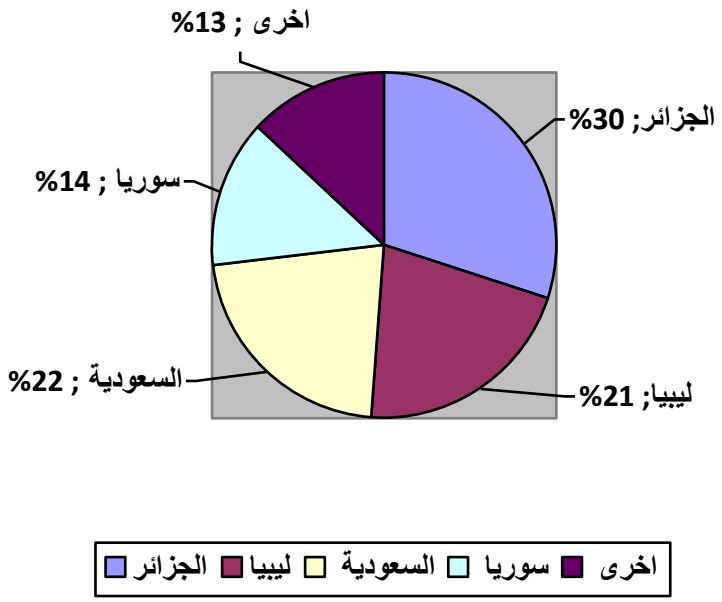


**المصدر :** العلاقات التجارية العربية التركية :تقرير لجامعة الدول العربية ،إدارة الدراسات و العلاقات الاقتصادية، 2010

يتضح انه في سنة 2002 و من إجمالي الواردات التركية من المنطقة العربية سجلت الجزائر الصدارة بتسويق أكثر من ربع الواردات التركية العربية بنسبة 30 %،تليها السعودية 22% و ليبيا 21% ثم سوريا 14%، فاشتركت كل من **الجزائر و السعودية** في تلبية نصف الحاجيات التركية من المنطقة العربية بمقدار 1مليار و 871مليون دولار أمريكي .

**الشكل 16 :الهيكل الجغرافي لواردات تركيا من المنطقة العربية لسنة 2009**

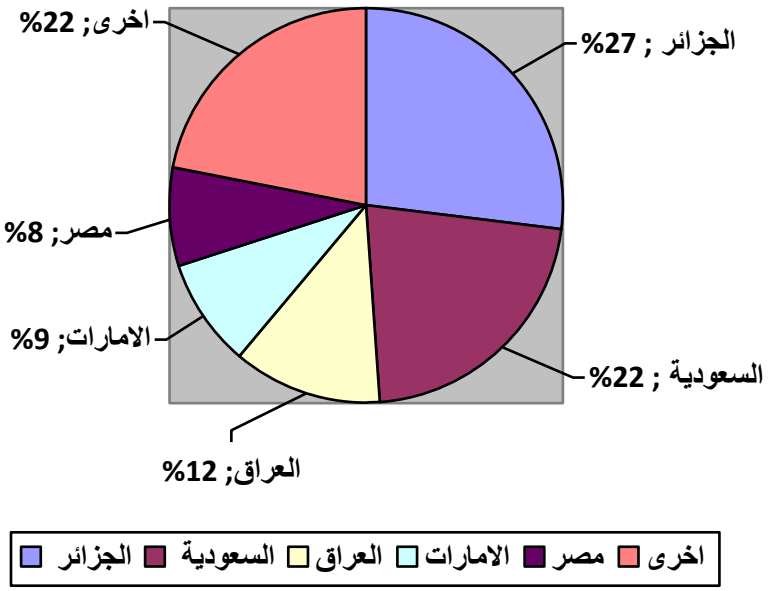


**المصدر :** العلاقات التجارية العربية التركية :تقرير لجامعة الدول العربية ،إدارة الدراسات و العلاقات الاقتصادية، 2010

يتضح من خلال بيانات الشكل الخامس و المتعلق بواردات تركيا لسنة 2009 حيث احتفظت الجزائر بالصدارة بنسبة 27% أي بربع الواردات التركية من المنطقة العربية ، كما ان نصف الواردات التركية من المنطقة اشتركت فيها كل من **الجزائر** و **السعودية** .

**الشكل 17 :الهيكل الجغرافي لواردات تركيا من المنطقة العربية لسنة 2012**

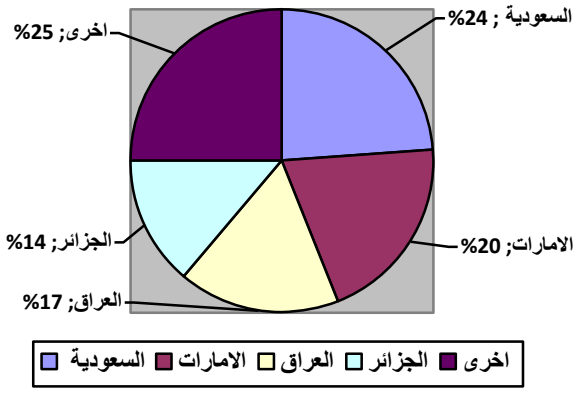


**المصدر :** من إعداد الطالب بناء على معطيات موقع وزارة الاقتصاد التركية :WWW.ECONOMY.GOUV.TR تاريخ الاطلاع : 2013/10/09.

يتضح من خلال الشكل أن السعودية احتلت الصدارة في السوق العربية سنة 2012 من حيث حصتها في واردات تركيا من المنطقة العربية وبذلك تصبح اكبر مصدر لتركيا بحوالي ربع مستوردات تركيا من المنطقة العربية مع تراجع حصة الجزائر إلى 14 % بعدما كانت تقدر بنسبة 27 % سنة 2009 ، لتتشارك كل من **السعودية و الجزائر و العراق** في تشكيل حوالي 55 % من صادرات العرب إلى تركيا أي أكثر من نصف واردات تركيا من المنطقة العربية .

- **المنتجات المصدرة من تركيا إلى الجزائر :**

احتلت الجزائر في سنة 2012 المرتبة 23 كأكبر سوق لصادرات البضائع التركية استنادا على معطيات وزارة الاقتصاد التركية .وتقدر صادرات السلع التركية الى الجزائر خلال نفس السنة 1.8 مليار دولار بزيادة 23 بالمئة مقارنة بعام 2011 و التي قدرت ب 1.4 مليار دولار وحتى 373 بالمئة مقارنة بعام 2011.

وكانت الفئات الاعلى تصديرا لعام 2012 :

- مركبات الطرق : 392 مليون دولار
- الحديد والفولاذ : 211 مليون دولار
- الات كهربائية : 152 مليون دولار
- مصنوعات من المعادن : 127 مليون دولار.

- **المنتجات المستورة إلى تركيا من الجزائر :**

بناءا على معطيات وزارة الاقتصاد التركية احتلت الجزائر المرتبة 25 كأكبر مورد للواردات التركية عام 2012 ، حيث بلغت واردات تركيا من الجزائر 2.6 مليار دولار في عام 2012 بانخفاض 2.4 بالمئة مقابل 2.7 مليار دولار عام 2011 .

وكانت الفئات الأعلى للواردات لعام 2012 :

- الغاز الطبيعي و المصنع : 2.5 مليار دولار
- النفط والمنتجات النفطية و المواد ذات الصلة ك 58 مليون دولار .

## المطلب الثاني : حصة الجزائر في حركة الاستثمار التركي في المنطقة العربية

**الجدول رقم 03 : حجم الاستثمار العربي المباشر المتدفق إلى تركيا ( حسب الدول ):**

| البلد | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **شمال افريقيا** | **0** | **0** | **0** | **3** | **12** | **0** | **82** | **1** | **0** | **0** | **0** |
| الجزائر | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | **0** |
| المغرب | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | **0** |
| ليبيا | 0 | 0 | 0 | 3 | 12 | 0 | 82 | 1 | 0 | 0 | **0** |
| مصر | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | **0** |
| تونس | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | **0** |
| **دول عربية افريقية اخرى** | **0** | **0** | **0** | **0** | **1** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |
| السودان | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | **0** |
| **دول الخليج العربي** | **5** | **0** | **43** | **1675** | **1783** | **311** | **1963** | **209** | **388** | **195** | **519** |
| البحرين | 4 | 0 | 0 | 24 | 89 | 36 | 47 | 96 | 0 | 5 | **23** |
| الامارات | 1 | 0 | 0 | 1625 | 1548 | 183 | 148 | 6 | 104 | 89 | **52** |
| العراق | 0 | 0 | 0 | 4 | 1 | 5 | 0 | 0 | 0 | 0 | **1** |
| قطر | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 126 | 0 | 52 | 50 | **46** |
| الكويت | 0 | 0 | 38 | 20 | 123 | 77 | 330 | 73 | 193 | 43 | **245** |
| السعودية | 0 | 0 | 5 | 2 | 22 | 10 | 1312 | 34 | 39 | 8 | **152** |
| **دول شرق اوسطية اخرى** | **0** | **0** | **7** | **0** | **2** | **186** | **78** | **9** | **29** | **49** | **315** |
| لبنان | 0 | 0 | 7 | 0 | 2 | 84 | 34 | 9 | 29 | 45 | **315** |
| سوريا | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | **0** |
| الاردن | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 102 | 44 | 0 | 0 | 4 | **0** |
| المجموع | 5 | 0 | 50 | 1678 | 1798 | 497 | 2123 | 219 | 417 | 244 | **834** |

source : central bank of the republic of turkey, stattics department , balance of payments division, table 19.

من خلال الجدول ، وبالنظر إلى المنطقة العربية وفق تقسيمات جزئية إقليمية شمال إفريقيا و الذي يضم ( الجزائر و المغرب ، ليبيا ،مصر وتونس ) ودول افريقية عربية مثل السودان وأخرى شرق أوسطية و التي نميز فيها دول الخليج العربي وباقي الدول الشرق أوسطية :

نلاحظ انه وخلال السنتين 2002و2003 كانت الاستثمارات العربية المباشرة في تركيا شبه منعدمة لكنها عرفت بعد ذلك نموا مهما بلغت 2 مليار دولار أمريكي في عام 2008 بعدما كانت 50مليون دولار أمريكي سنة 2004،لتتراجع تدفقات الاستثمارات العربية في تركيا نتيجة الأزمة عام 2009 لتصل إلى 219 مليون دولار أمريكي .

وتأتي الاستثمارات العربية المباشرة إلى تركيا خاصة من دول الخليج و التي تمثل 93% سنة 2008 و 63%سنة 2012 من إجمالي الاستثمارات العربية المباشرة في تركيا في حين أن بلدان المغرب العربي لا تستثمر إلا 1% مصدرها ليبيا وينطبق هذا على بلدان المشرق العربي والتي بلغت أعلى مستوى سنة 2012 بنسبة 38%.

يفسر هذا التوجه من جهة بان مستثمري دول الخليج يسعون جاهدين في السنوات الأخيرة في تنويع استثماراتهم في الأسواق الواعدة حيث تتمتع تركيا بمزايا عديدة تجعلها تتوفر على فرص استثمارية مجزية و مزايا وحوافز استثمارية مشجعة و جاذبة للاستثمار.

**الجدول رقم 04 : حجم الاستثمار التركي في أهم دول المنطقة العربية**

| البلد | استثمار اجنبي مباشر بالمليون دولار أمريكي | عدد المقاولات التركية | القيمة الإجمالية للمشاريع بالمليون دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| ليبيا | 37000 | 544 | 27700 |
| مصر | 2000 | 26 | 1000 |
| الجزائر | 1000 | 178 | 5900 |
| السودان | 1000 | 64 | 2200 |
| تونس | 740 | 10 | 770 |
| سوريا | 700 | 24 | 258400 |
| المغرب | 245 | 46 | 3200 |
| الامارات | 114 | 99 | 8440 |
| العراق | 94 | 779 | 17750 |
| السعودية | 41 | 193 | 12400 |
| الاردن | - | 39 | 2200 |
| عمان | - | 44 | 5500 |

Source : central bank of the republic of turkey, stattics department , balance of payments division , table 17.

سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة العربية من خلال استغلال الفرص المتاحة من اجل إقامة مشاريعها الاستثمارية والتي تتباين بين دول هذه المنطقة من حيث التواجد ، فنجد من بين أهم عشرة دول عربية احتلت ليبيا الصدارة لسنة 2012 من حيث حجم الاستثمار التركي المتدفق والذي بلغ 37 مليار دولار بفارق جد عال مقارنة مع مصر التي تأتي في المرتبة الثانية بمبلغ 2مليار دولار و تتقاسم الجزائر والسودان المرتبة الثالثة بمبلغ مليار دولار ثم تونس ،سوريا ،المغرب والإمارات،العراق والسعودية . اما الشكل الثاني للتواجد الاستثماري التركي في المنطقة هو المقاولات التي تشرف على المشاريع في المنطقة العربية والتي نميز فيها بين عدد المقاولات التركية وقيمة المشاريع الإجمالية لهذه المقاولات :

من حيث عدد المقاولات نجد العراق تحتل المرتبة الأولى ب 779 مقاولة و في المرتبة الثانية ليبيا ب544 مقاولة تليها السعودية ب 193 مقاولة ثم الجزائر ب 178 مقاولة ثم كل من الإمارات ،السودان ،المغرب ،مصر ،سوريا ،تونس على الترتيب .

تعتبر سوريا أهم دولة عربية للمقاولات التركية حيث تقدر القيمة الإجمالية للمشاريع المقاولتية التركية في سوريا لسنة 2012 بمبلغ 258مليار دولار أمريكي تليها ليبيا بأكثر من 27 مليار دولار ثم العراق بأكثر من 17 مليار دولار ثم كل من : السعودية ،الإمارات ،الجزائر ، المغرب ،السودان، مصر ،تونس ،على الترتيب.

من خلال جملة المعطيات السابقة يتضح أن الخمس دول الأولى التي توجهت تركيا للاستثمار فيها مباشرة احتلت المراتب الخمس الأخيرة حسب ترتيب أهم الدول العربية من حيث القيمة الإجمالية للمشاريع التركية ماعدا ليبيا التي احتلت المرتبة الأولى من حيث الاستثمار التركي المباشر والمرتبة الثانية من حيث القيمة الإجمالية للمشاريع بينما الدول الأربعة الأخرى نجد أن سوريا مثلا احتلت المرتبة السادسة فيما يتعلق بالاستثمار التركي المباشر والمرتبة الأولى من حيث القيمة الإجمالية للمشاريع التركية و العراق المرتبتين التاسعة والثالثة على الترتيب.

ان حركية الاستثمار و القيام بالمشاريع التركية في المنطقة العربية تتفاوت من دولة عربية إلى أخرى بحيث يمكن الميز بين مجموعتين :المجموعة الأولى : تتوجه سياسة الاستثمار التركية المباشرة فيها نحو كل من ليبيا ،مصر ،الجزائر ،السودان وتونس في حين تقوم المقاولات بانجاز أحجام كبيرة من المشاريع في كل من سوريا ،ليبيا ،العراق ،السعودية ،الإمارات على الترتيب .

## *المبحث الثالث : واقع وأفاق التعاون التركي - الجزائري*

### المطلب الأول : مكانة تركيا في الاقتصاد الجزائري

انفتحت الجزائر مؤخرا بشكل واسع على الثقافة التركية بكافة أشكالها و اتجه الكثير من الجزائريين الى عاصمة الخلافة الإسلامية ومقر الدولة العثمانية قديما سواء لأجل السياحة او للتجارة وغيرها من الأمور التي تصاحب أي انفتاح بين دولتين.

بلغ عدد التجار الأتراك لسنة 2008 المسجلين في السجل التجاري الجزائري : 325 تاجر[1] لتحتل تركيا المرتبة السابعة من حيث تواجد التجار الأجانب في الجزائر بعدما كان سنة 2006 يبلغ 204 متعامل مع الإشارة إلى أن هذا الرقم ارتفع سنة 2012الى 619 حيث يمثلون 6.2بالمئة من إجمالي عدد التجار الأجانب وينشط هؤلاء المتعاملون أساسا في الصناعة و البناء ب 40بالمئة واستيراد المنتجات وإعادة بيعها 24.3بالمئة و الخدمات 22 بالمائة وتجارة الجملة والتجزئة 13.3 بالمائة .

[1])- عدد التجار الاجانب المسجلين في السجل التجاري ،الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،على الموقع : http://www.andi.dz/index.php
تاريخ الاطلاع : 2013/10/13.

احتلت تركيا المرتبة الثامنة في ترتيب زبائن الجزائر في 2012 بحوالي 3.04مليار دولار فيما تعد الممون السابع بحوالي 1.78 مليار دولار حسب أرقام الجمارك الجزائرية .

قدرت المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي 53 % من الحجم الاجمالي للمبادلا ت خلال سنة 2012 وبالتالي تعد هذه المجموعة الاقتصادية اكبر شريك تجاري للجزائر ضمن 120,78 مليار دولار من مبادلات الجزائر ( صادرات و واردات ) خلال نفس السنة حيث نجد ما قيمته 63,99 مليار دولار حققت مع بلدان الاتحاد الاوروبي اي 53 % من اجمالي التجارة الخارجية للجزائر ، اما واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي قدرت ب 23,86 مليار دولار اي ما يقارب 51 % من اجمالي الواردات الجزائرية محققة انخفاض ب 3,08 % مقارنة بسنة 2011في حين ان صادرات الجزائر نحو هذه البلدان فبلغت 40,13 مليار دولار اي حوالي 54 % من اجمالي الصادرات الجزائرية .

**جدول رقم 05 : أهم زبائن وممونين الاقتصاد الجزائري لسنة 2012 :**

**(مليار دولار )**

| الزبون | القيمة | النسبة % | المورد | القيمة | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|
| **و.م.ا** | 11,94 | 16.14 | فرنسا | 6,00 | 12.83 |
| **ايطاليا** | 11,67 | 15.77 | الصين | 5,88 | 12.56 |
| **اسبانيا** | 7,57 | 10.23 | ايطاليا | 4,35 | 9.29 |
| **فرنسا** | 6,60 | 8.92 | اسبانيا | 4,09 | 8.74 |
| **كندا** | 5,48 | 7.41 | المانيا | 2.57 | 5.5 |
| **هولندا** | 5,29 | 7.15 | الارجنتين | 1.80 | 3.85 |
| **بريطانيا** | 3.94 | 5.32 | تركيا | 1,79 | 3.81 |
| **تركيا** | 3,04 | 4.11 | و.م.ا | 1,64 | 3.5 |
| **البرازيل** | 2,82 | 3.81 | البرازيل | 1,34 | 2.87 |
| **الصين** | 2,70 | 3.64 | كوريا الجنوبية | 1,26 | 2.68 |

المصدر : التقرير السنوي للجمارك الجزائرية لسنة 2012.

سجلت الجزائر في سنة 2012 المعطيات التالية :تعد الولايات المتحدة الامريكية اول زبون و ايطاليا في المرتبة الثانية وكأول زبون اوروبي للجزائر في حين فرنسا اول ممون ، وتعد الولايات المتحدة

الامريكية اول زبون ب 11,94 مليار دولار متبوعة بايطاليا 11,67 مليار دولار ثم اسبانيا 7,57 مليار دولار ثم فرنسا 6,60 مليار دولار وكندا 5,48 مليار دولار ثم الدول المنخفضة 5,29 مليار دولار متبوعة ببريطانيا 3,93 مليار دولار ثم تركيا في المرتبة الثامنة ب 3,04 مليار دولار وبنسبة 4,11 % من اجمالي الصادرات الجزائرية لنفس السنة .

اما بخصوص التموين احتلت بلدان الاتحاد الاوربي المراتب الاولى تتقدمهم فرنسا ب 6 مليار دولار ثم ايطاليا في المرتبة الثالثة 4,35 مليار دولار تليها اسبانيا 4,09 مليار دولار ثم المانيا 2,57 مليار دولار اما الصين التي ليست من بلدان الاتحاد الاوروبي فاحتلت المرتبة الثانية 5,88 مليار دولار اما بالنسبة للأرجنتين احتلت المرتبة السادسة 1,8 مليار دولار لتحتل تركيا المرتبة السابعة بحوالي 1,8 مليار دولار وبنسبة 3,81 % من اجمالي الواردات الجزائرية .

**الجدول رقم 06 : أهم ثماني زبائن للجزائر خلال الفترة 2011/2009**

**(مليون دينار جزائري )**

| المرتبة | الدولة | 2009 | % | الدولة | 2010 | % | الدولة | 2011 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأولى | و.م.أ | 767403 | 22.9 | و.م.ا | 1077795 | 24.2 | و.م.ا | 1107031 | 20.6 |
| الثانية | ايطاليا | 422805 | 12.6 | ايطاليا | 684236 | 15.4 | فرنسا | 764070 | 14.2 |
| الثالثة | اسبانيا | 399381 | 11.9 | اسبانيا | 460559 | 10.4 | اسبانيا | 525881 | 9.8 |
| الرابعة | فرنسا | 327700 | 9.8 | هولندا | 324533 | 7.3 | هولندا | 478132 | 8.9 |
| الخامسة | هولندا | 241915 | 7.2 | فرنسا | 294321 | 6.6 | ايطاليا | 359773 | 6.7 |
| السادسة | كندا | 180518 | 5.4 | كندا | 231567 | 5.2 | كندا | 326282 | 6.1 |
| السابعة | تركيا | 148346 | 4.4 | تركيا | 210738 | 4.7 | تركيا | 236662 | 4.4 |
| الثامنة | البرازيل | 108699 | 3.2 | البرازيل | 188275 | 4.2 | البرازيل | 208934 | 3.9 |

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات التقرير السنوي للجمارك الجزائرية لسنوات 2009،2010،2011.

بالمقارنة مع معطيات السنوات الأربعة الأخيرة 2009/ 2011 وبالعودة الى ترتيب اهم ثماني زبائن للجزائر خلال هذه السنوات نجد سنة 2009 : كل من الولايات المتحدة الامريكية في الصدارة بنسبة

22,9 % ثم ايطاليا 12,6 % ثم اسبانيا 11,9 % وفرنسا 9,8% وهولندا 7,2 % وكندا 5,4 % ثم تركيا 4,4 % وأخيرا البرازيل 3,2 % . في حين في سنة 2010 حافظت الدول الثلاث الاولى على نفس الترتيب لسنة 2009 مسجلة النسب التالية ( 24,2 % ، 15,4 % ، 10,4 % ) ،وتبادلت كل من فرنسا و الدول المنخفضة المراتب فاحتلت هولندا المرتبة الرابعة 7,3 % مع تراجع فرنسا الى المرتبة الخامسة بنسبة 6,6 % تليها كندا 5,2% ثم تركيا في المرتبة السابعة بنسبة 4,7 % من اجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2010 ثم البرازيل بنسبة 4,2 ، اما خلال سنة 2011 احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الاولى بنسبة 20,6 % مع تقدم فرنسا مقارنة بالسنة السابقة لتحتل المرتبة الثانية بنسبة 14,2 % وحافظت اسبانيا على المرتبة الثالثة بنسبة 9,8 % و هولندا بنسبة 8,9 % وايطاليا وكندا بنسبة 6,7 % و 6,1 % على الترتيب ، اما تركيا فحافظت على المرتبة السابعة في قائمة اهم الزبائن بنسبة 4,4 % تليها البرازيل بنسبة 3,9 % .

**جدول رقم 07 : أهم عشرة ممونين للجزائر خلال الفترة 2011/2009 :**

**(مليون دينار جزائري )**

| المرتبة | الدولة | 2009 | % | الدولة | 2010 | % | الدولة | 2011 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأولى | فرنسا | 447536 | 15.7 | فرنسا | 453909 | 15.1 | فرنسا | 518702 | 15.1 |
| الثانية | الصين | 345145 | 12.1 | الصين | 330481 | 11.0 | الصين | 345352 | 10.0 |
| الثالثة | ايطاليا | 268448 | 9.4 | ايطاليا | 301546 | 10.0 | ايطاليا | 340914 | 9.9 |
| الرابعة | اسبانيا | 215888 | 7.6 | اسبانيا | 196261 | 6.5 | اسبانيا | 249843 | 7.3 |
| الخامسة | المانيا | 200915 | 7.0 | المانيا | 174255 | 5.8 | المانيا | 186513 | 5.4 |
| السادسة | و.م.ا | 145699 | 5.1 | و.م.ا | 155451 | 5.2 | و.م.ا | 157802 | 4.6 |
| السابعة | تركيا | 126877 | 4.4 | كوريا | 146991 | 4.9 | الأرجنتين | 129939 | 3.8 |
| الثمنة | اليابان | 86730 | 3.0 | تركيا | 112754 | 3.7 | لبرازيل | 128218 | 3.7 |
| التاسعة | كوريا | 81351 | 2.8 | اليابان | 112320 | 3.7 | كوريا | 117743 | 3.4 |
| العاشرة | البرازيل | 64203 | 2.2 | الأرجنتين | 90468 | 3.0 | تركيا | 101946 | 3.0 |

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات التقرير السنوي للجمارك الجزائرية لسنوات 2009،2010،2011.

بالنسبة للتموين خلال الفترة 2009 / 2011 وبالعودة الى اهم عشرة ممونين للجزائر نجد ان الممونين في المراتب الستة الاولى حافظو على نفس الترتيب خلال السنوات الثلاث على النحو التالي فرنسا ، الصين ، ايطاليا ، اسبانيا ، المانيا ،الولايات المتحدة الامريكية وبنسب متفاوتة فخلال سنة 2010 فسجلت هذه الدول النسب التالية على الترتيب ( 15,7 % ، 12,1 % ، 9,4 % ، 7,6 % ، 7 % ، 5,1 % ) ، اما في سنة 2010 فسجلت ( 15,1 % ، 11 % ، 10 % ، 6,5 % ، 5,8 % ، 5,2 % ) بنفس الترتيب السابق اما في سنة 2011 وبنفس الترتيب للدول سجلت النسب الاتية ( 15,1 % ، 10 % ، 9,9 % ، 7,3 % ، 5,4 % ، 4,6 %) اما عن بقية المراتب ففي سنة 2009 سجلت تركيا المرتبة السابعة بنسبة 4,4 % و اليابان 3 % ، كوريا 2,8 % ، البرازيل 2,2 % ، اما في سنة 2010 احتلت كوريا المرتبة السابعة 4,9 % مع تراجع تركيا الى المرتبة الثامنة بنسبة 3,75 % ثم اليابان 3,7 % ، وبخروج البرازيل من القائمة دخلت الارجنتين لتحتل المرتبة العاشرة بنسبة 3 % و بالنسبة لسنة 2011 تم تسجيل تقدم الارجنتين لتحتل المرتبة السابعة بنسبة 3,8 % و البرازيل 3,7 % ثم كوريا 3,4 % ثم حصة تركيا التي احتلت المرتبة العاشرة بنسبة 3 % .

ما يمكن ملاحظته بالنسبة لهذا التطور في احتلال المراتب العشرة الاولى انه ومن 2009 الى 2010 ثم 2011 كان هناك على العموم تقدما في حجم الصادرات و الواردات بالقيمة من سنة الى اخرى ، اما عن تركيا بالتحديد و بالعودة الى حجم الصادرات و الواردات كقيمة كمعبر لحجم التجارة و ليس كنسب مئوية والتي توضح نصيب الدولة من حجم الجارة الكلي سواء صادرات او واردات نجد ان تركيا اخذت النسب التالية خلال الاربع سنوات التالية : (2009،2010،2011،2012) : ( 4,4 % ، 4,75 % ، 4,4 % ، 4,11 % ) بالرغم من انه هناك ارتفاع في نصيب تركيا في التجارة الخارجية الجزائرية من الفترة 2009 الى 2010 وتراجع في الفترة 2010الى 2011 ومع تراجع اخر في فترة 2011 الى 2011 ، الا انها عرفت تطور ملحوظ من حيث حجم الصادرات الجزائرية الى تركيا حيث بلغت سنة 2009 حوالى 148 مليون دينار جزائري لترتفع الى 210 مليون دينار جزائري سنة 2010 مع ارتفاع اخر سنة 2011 الى اكثر من 236 مليون دينار جزائري ثم الى 237مليون دينار جزائري سنة 2012.

اما بالنسبة لتركيا ضمن قائمة الممونين و بالعودة الى حجم الواردات الجزائرية من تركيا نلاحظ انها عرفت انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2009 / 2011 حيث انخفضت من حوالي 127 مليون دينار جزائري سنة 2009 الى 102 مليون دينار سنة 2011 لترتفع الى 138 مليون دينار جزائري خلال سنة 2012 .

**جدول رقم 08 : أهم شركاء الجزائر خلال الفترة 2012/2009 :**

| الشريك | 2009 | المرتبة | 2010 | المرتبة | 2011 | المرتبة | 2012 | المرتبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **و.م.ا** | 913103 | الأولى | 1233246 | الأولى | 1264834 | الثانية | 1052968 | الثانية |
| **فرنسا** | 775236 | الثانية | 748231 | الثالثة | 1282772 | الأولى | 977443 | الثالثة |
| **ايطاليا** | 691253 | الثالثة | 985782 | الثانية | 700687 | الرابعة | 1241916 | الأولى |
| **اسبانيا** | 615269 | الرابعة | 656821 | الرابعة | 775724 | الثالثة | 904131 | الرابعة |
| **الصين** | أكثر من 345145 | الخامسة | اكثرمن 330481 | الخامسة | اكثر من 345352 | الخامسة | 664739 | الخامسة |
| **تركيا** | **275223** | **السادسة** | **323493** | **السادسة** | **338608** | **السادسة** | **374083** | **الثامنة** |

المصدر من إعداد الطالب ،المعطيات مستخلصة من الجدولين السابقين.

حتى تتضح مكانة تركيا في التجارة الخارجية الجزائرية لابد من الاستناد الى معطيات حجم التجارة الكلية بين الطرفين التركي والجزائري و التي بلغت سنة 2009 اكثر من 275 مليون دينار جزائري ليرتفع حجم التجارة البيني التركي الجزائري الى اكثر من 323 مليون دينار جزائري سنة 2010 مع ارتفاع اخر سجل في سنة 2011 وصل الى حوالى 339 مليون دينار جزائري وفي سنة 2012 وصل حجم التجارة البيني الى 375 مليون دينار جزائري وبذلك احتفظت تركيا بمرتبتها السادسة كأهم شريك تجاري للجزائر خلال الثلاث سنوات 2009 ، 2010 و 2011 في حين المرتبة الثامنة خلال سنة 2012 بعد الصين في المرتبة الخامسة ثم كندا في المرتبة السادسة وهولندا في المرتبة السابعة.

## المطلب الثاني : أفاق التعاون الاقتصادي التركي الجزائري

امكانية قيام شراكة حيث ان الجانب الاهم في موضوع الشراكة مع الجانب التركي يتمثل في ان العلاقات تتخذ بعدا تاريخيا عميقا حيث هي قابلة للنمو دون عقبات سياسية عكس الدول الغربية التي تضع شروطا سياسية وتتطلب تنازلات حتى في المواقف الحاسمة مقابل سماحها بتدفق الاستثمارات كما ان التوجه التركي نحو المنطقة المغاربية تحديدا يدخل في اطار سياسة انقرة الخارجية و بالتالي تصبح الجزائر اهم بديل لتركيا كمدخل للقارة السمراء.

العمل على رفع حجم المبادلات التجارية و المقدرة حاليا 5 مليار لسنة 2012 و التي ترغب تركيا كثيرا في رفع قيمة المبادلات التجارية بين البلدين الى 10 مليار و ذلك خلال الخمس سنوات القادمة حيث ستعمل جاهدة الى رفعها حتى تتعزز العلاقة اكثر فاكثر بين البلدين خاصة من الناحية الاقتصادية

.خاصة وان السوق الجزائرية تتوافر على ظروف ملائمة على غرار الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده الجزائر حاليا بالاضافة الى رغبة تركيا في اشاء سوق حرة بين البلدين و التي من شانها ان تساهم في تخفيض الروسومات والضرائب الجبائية المنظمة لعملية التبادل التجاري فالجزائر شريك مهم في منطقة المتوسط و المنطقة العربية وشريك فعال لتركيا مما ادى الى وجود شركات مختصة في مجال الكمياء الصناعية ترغب بدخول السوق الجزائرية بهدف خلق تنوع في المنتجات التركية المسوقة و الخروج من دائرة الالبسة و المواد الغذائية و اخرى متعلقة بمجال البناء و مواد الدهن و الطلاء و التي هي بصدد اعداد دراسات جدوى من خلال التعرف على السوق الجزائرية من اجل احداث شراكة في مجال الاستثمارات المتعلقة باعمال الدهن و الطلاء.

تطوير التعاون في مجال الدفاع و الامن و الصناعة الدفاعية مع استعداد القوات البحرية التركية لتبادل الخبرات و الامكانيات مع قوات البحرية الجزائرية خاصة بعدما قامت سفينة الغراب التركية بمهمة تدخل في اطار تنفيذ نشاطات التعاون العسكري بين الجزائر وتركيا لسنة 2013 بالاضافة الى توقيع على اتفاقية التعاون في مجال الصناعة الدفاعية بين الجزائر و تركيا في 07 ماي 2013.

اما في الاطار الاكاديمي فسيعرف الاهتمام بالتعاون التركي الجزائري مجالا واسعة ، انطلاقا من الملتقى الدولي الثاني ستعقده جامعة بسكرة في تاريخ لاحق بعدما كان مبرمج عقده في تاريخ 26و27 نوفمبر 2013 بعنوان العلاقات الجزائرية التركية في ميزان التاريخ ،السياسة ، الثقافة والاقتصاد ، والذي يعتبر بوابة للدراسات و الابحاث الاكاديمة التي ستتناول هذه العلاقات من مداخل مختلفة تاريخية وسياسية واقتصادية و اجتماعية و ثقافية وسياحية و عمرانية و استراتجية و التي من شانها ان تفتح مجال معرفي جديد يسمح بالالمام بجملة الحقائق عن طبيعة العلاقة التركية الجزائرية.

## الخلاصة :

عرفت التجارة الخارجية التركية الجزائرية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2012/2002 ، سمحت الجزائر بتحقيق ميزان تجاري في صالحها ، بالرغم من ذلك إلا ان طبيعة المنتجات لا تعكس حجم التبادل كما ان الإمكانات الثنائية هي اوسع مما تما تحقيقه ، وتبقى طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على الصادرات الريعية محددة لحجم العلاقات التجارية بين البلدين ، والتي سمحت باحتلال مكانة مهمة في الاقتصاد التركي في تعامله مع المنطقة العربية ، كما ان التوسع في تصريف المنتجات التركية إلى السوق الجزائري من خلال إنشاء سوق مشتركة تبقى محددة بطبيعة المنتجات الجزائرية المصدرة و مميزاتها من حيث الجودة والتنافسية.

# الخاتمة :

ساهم وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا سنة 2002، ومن خلال جملة الإصلاحات التي تبناها في بناء اقتصاد قوي لتركيا ، جعلها تحتل المراتب الأولى بين الدول عالميا عامة و الأوروبية خاصة.

ان مستويات النمو الهائل الذي حققته الحكومة التركية منذ عام 2002 أعطى لها شرعية شعبية ، مما جعلها تتوسع في صلاحياتها الخارجية ، أي بعد القيام بالبناء الداخلي و معرفة الإمكانيات المتاحة أصبح المجال الخارجي في يد الحكومة بشكل يسمح لها السير قدما نحو مواصلة تحقيق الأهداف المنشودة على الصعيد الخارجي.

ان السياسة الخارجية لتركيا تتحدد وفق مبادئ هامة ساعدتها جنبا إلى جنب القوة الاقتصادية لتركيا في ان تجعل لها مكانة مميزة في حقلها الإقليمي كدولة مركز ، من اجل هذا اعتمدت تركيا على السعي لتحقيق المنفعة الاقتصادية من خلال صورة الرجل العقلاني كأولوية عن التعاملات السياسية أي استمرارية العلاقات الاقتصادية حتى وان صادفتها تنافرات سياسية بمعنى سياسة التجاذب الاقتصادي رغم التنافر السياسي.

رغم جملة التنافرات في العلاقات السياسية بين تركيا في علاقتها مع دول المنطقة العربية إلا أن تركيا استطاعت أن تتخطى هذه العقبات في سبيل تحقيق مكاسب من وراء التوسع نحو المنطقة العربية .

ارتكزت إستراتجية تركيا اتجاه المنطقة العربية على البعد التاريخي ، من خلال محاولة العودة واسترجاع الإرث التاريخي للمنطقة العربية خلال العهد العثمانية إضافة إلى استغلالها للبعد الجغرافي من خلال قرب تركيا من المنطقة العربية و هذا بغية خدمة المصالح الاقتصاد و توسيع نطاق الحقل الاقتصادي و زيادة المكاسب الاقتصادية لصالح تركيا بالدرجة الأولى بمعنى توظيف التاريخ و الجغرافيا لخدمة الاقتصاد والمنفعة الاقتصادية.

استطاعت تركيا أن ترفع حجم التعاملات الاقتصادية التجارية و الاستثمارية مع المنطقة العربية من خلال إقامة المعارض وعقد المؤتمرات و توقيع الاتفاقيات الثنائية وتوسيع مجال الزيارات الرسمية و إقامة المناطق الحرة مع العديد من دول المنطقة العربية .

نظرا للتغيرات العالمية و التي جعلت من الحتمية على دول المنطقة العربية التفتح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية و زيادة تدفقات الرساميل الأجنبية و تزامنا مع صعود قوى اقتصادية جديدة كتركيا تحديدا و التي وجدت فرصة السوق العربية الاستهلاكية الكبيرة و مجلات استثمار واسعة ، متنافس عليها من طرف عدة أقطاب سمحت لها بالتوسع أكثر فأكثر من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية في صالح تركيا.

ان ضم تركيا للسوق العربية و محاولة زيادة التواجد فيها يعكس حقيقة مفادها الصورة التنافسية لتركيا للاتحاد الأوروبي ، خاصة وان العالم يتجه نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية ، وعليه شكلت عرقلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي المنطقة العربية كمسار جديد من اجل أن تجعل لنفسها قوة مركزية بدل أن تكون جسر عبور لمنتجات الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة العربية.

بالرغم من أن التعاملات التجارية بين تركيا و الجزائر هي في صالح الجزائر من الناحية الاقتصادية إلا أن المنظور التركي لتوسيع هذه العلاقة يفسر وفق مدخلين :

أولا : تسهر تركيا على التمسك مع الشريك الجاري الجزائري سعيا إلى إقامة منطقة تبادل حر معها و بالتالي تصريف كميات كبيرة للمنتجات التركية ذات الجودة و التنافسية العالية إلى السوق الجزائرية و التي من شانها أن تقضي على المنتوج المحلي الذي لا يقوى على منافسة مثل هذه المنتجات.

ثانيا : إن الحرص على الإبقاء على التعامل مع الجزائر وتعميقه ،نابع من البعد التاريخي لتركيا حتى تستكمل صورة الدولة العثمانية في إطارها الجغرافي الذي امتد إلى غاية الغرب الجزائري و بالتالي غياب الجزائر في الإستراتجية التركية يعنى إلغاء حجية قيام تركيا غلى الإرث التاريخي في تعاملها مع المنطقة العربية.

## الاستنتاجات

- إستراتجية تركيا اتجاه المنطقة العربية قائمة على معادلة توظيف : التاريخ + الجغرافيا = الاقتصاد.

- رغم وجود تنافر سياسي هناك تجاذب اقتصادي .
- طبيعة السوق العربية الاستهلاكية ساهمت في التوسع الاقتصادي التركي لمجابهة القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي .
- المنطقة العربية ساهمت في تشكيل عمق استراتيجي لتركيا في فضائها الإقليمي .
- تركيا شريك تجاري مهم للاقتصاد الجزائري .
- إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر و تركيا حاليا يخدم الصالح التركي أكثر من الجزائري لخصوصية الإنتاج الجزائري .

## التوصيات

- الاخذ بالتجربة التركية في عملية تحقيق التنمية لكل من المنطقة العربية عموما والجزائر خاصة .
- العمل على تطوير الانتاج المحلي حتى يكتسب جودة عالية وفق المعايير الدولية و بالتالي الانفتاح اكثر على الاسواق الخارجية .
- عدم قيام بابرام اتفاقية التبادل الحر مع تركيا الى حين امكانية المنج الوطني من المنافسة للمنتجات التركية .

- تعزيز التجارة البينية مع تركيا و السعي الى الرفع من قيمة الواردات من المنطقة العربية .

# قائمة الجداول :


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | حجم الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2008/ 2010كمقارنة بين تركيا و بعض دول المغرب العربي | 46 |
| 02 | الميزان التجاري التركي مع المنطقة العربية خلال الفترة 2012/2002 | 57 |
| 03 | حجم الاستثمار العربي المباشر المتدفق إلى تركيا ( حسب الدول ) | 80 |
| 04 | حجم الاستثمار التركي في أهم دول المنطقة العربية | 82 |
| 05 | أهم زبائن وممونين الاقتصاد الجزائري | 84 |
| 06 | أهم ثماني زبائن للجزائر خلال الفترة 2011/2009 | 85 |
| 07 | أهم عشرة ممونين للجزائر خلال الفترة 2011/2009 | 86 |
| 08 | أهم شركاء الجزائر خلال الفترة 2012/2009 | 88 |

# قائمة الاشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يوضح اقوى الدول الاقتصادية في العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي 2011 | 44 |
| 02 | يوضح أقوى الدول الاقتصادية الأوربية حسب الناتج المحلي الإجمالي 2011 | 44 |
| 03 | الناتج المحلي للفرد لتركيا خلال الفترة 2012/2002 | 45 |
| 04 | تطور سنوي للميزان التجاري التركي خلال الفترة 2012/2002 | 47 |
| 05 | تدفق الاستثمار الأجنبي إلى تركيا خلال الفترة 2002 / 2012 | 48 |
| 06 | عدد الشركات صاحبة رؤوس الاموال الاجنبية التي تعمل في تركيا | 49 |
| 07 | عدد سكان المنطقة العربية حسب الدول لسنة 2012 | 51 |
| 08 | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة العربية | 53 |
| 09 | نقاط القوة والضعف في تركيا والمنطقة العربية | 55 |
| 10 | حجم التجارة بين تركيا و المنطقة العربية 2012/2002 | 59 |
| 11 | الاستثمارات العربية المباشرة في تركيا خلال الفترة 2012/2002 | 60 |
| 12 | الهيكل الجغرافي لصادرات تركيا الى المنطقة العربية لسنة 2002 | 75 |
| 13 | الهيكل الجغرافي لصادرات تركيا الى المنطقة العربية لسنة 2009 | 76 |
| 14 | الهيكل الجغرافي لصادرات تركيا الى المنطقة العربية لسنة 2012 | 76 |
| 15 | الهيكل الجغرافي لواردات تركيا من المنطقة العربية لسنة 2002 | 77 |
| 16 | الهيكل الجغرافي لواردات تركيا من المنطقة العربية لسنة 2009 | 78 |
| 17 | الهيكل الجغرافي لواردات تركيا من المنطقة العربية لسنة 2012 | 78 |

# قائمة المراجع

الكـــــــتب باللغة العربية :


1. - ابراهيم الداقوقي ،صورة العرب لدى الاتراك،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2001.

2. - احمد زين سمير " النظام العربي ،ماضيه ،حاضره و مستقبله ، مركز الامارت للدراسات و البحوث الاستراتجية ، ابو ضبي ،2001.

3. - جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية "، مركز دراسات الوحدة العربية ن بيروت 2006.

4. - جميلة الجوزي ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ،الدول العربية نموذجا ،مجلة علوم الاقتصاد والتسير ، الجزائر ،2008.

5. - حسن السيسي صلاح الدين ، الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العولمة ، عالم كتاب ،القاهرة ،2003،

6. - داود اوغلو احمد ،**"العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية "**،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط 2،بيروت ،لبنان ،2011.

7. - زين نور الدين زين ،"نشوء القومية العربية : دراسة تارخية في العلاقات العربية التركية ، دار النهار بيروت ،1986.

8. - سوكولوفسكي ، فاسيلي "الإستراتجية العسكرية السوفياتية "،منشورات عالم الكتب ،ترجمة خيري حماد ،بيروت ، 1968.

9. - صقر عمر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ،2001.

**10.**- فلاح حسن الحسيني ، "الإدارة الإستراتجية :مفاهيمها ، مداخلها ،عملياتها المعاصرة "، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان 2000.

11.- ليدل هارت ، "الإستراتجية وتاريخها في العالم "، ترجمة الهيثم الأيوبي ، ط2 ،دار الطليعة ، بيروت ،1978.

12.- محمد عبد القادر خليل ،"العلاقات التركية السورية ،المركز العربي للابحاث و الدراسات الإستراتجية ،1998.

13.- مضر الامارة لمى ، الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1، 2009.

14.- ميشال نوفل "**عودة تركيا الى الشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة ألتركية**" ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،ط1،بيروت ،لبنان،2010.

15.- وليد رصوان ،"العلاقات العربية التركية" ،شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ،بيروت 2006.

16.-العبيدي محمد عبد الرحمان ، العراق و دول الجوار ، مركز الدراسات الاقليمية ، 2006،.

17.بووانو إدريس ، " اسلاميو تركيا ...العثمانيون الجدد ، مؤسسة الرسالة ، سوريا ، ط 1 ، 2005.

18.جراهم فولر ،"**الجمهورية التركية الجديدة :نركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي** "،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتجية ،ط1 ،2009.

19.طارق الجذوب ، " العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1995 ، ص 193.

20.محفوظ عقيل سعيد ،سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2009.

21.معوض جلال عبد الله ،" صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية "مركز دراسات الوحدة العربية ،1998.

**22.**نيفين عبد المنعم مسعد ،" صنع القار في ايران و العلاقات العربية الايرانية ، ط 2،مركز درسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 52.

23. -يوسف ناصيف حتي ،"النظرية في العلاقات الدولية "ط1، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 1985.

**المذكـــــــرات :**

1) ابو داير رائد مصباح ،استراتجية تركيا شرق اوسطيا و دوليا في ضوء علاقاتها بإسرائيل 2011/2000 رسالة دكوراه ،جامعة الجنان ،لبنان ،2012.

2) خليف يوسف ،"**التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية منذ 2002**"مذكرة ماستر ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم الساسية ،الجزائر ،2012.

3) ريز لطيف صادق ، العلاقات الأمريكية التركية في ظل حزب العدالة التنمية 2011/2003 ،مذكرة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ،2011.

4) عبد المالك محزم ، " البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة" ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009 .

**5)** علي يوسف فايز الدلابيح "توازن القوى واثره في الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2011/2003"مذكرة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط،2011.

6) محمد يوسف خليل القدرة ،تطور العلاقات السياسية التركية –السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية 2012/2007مذكرة ماجستير جامعة الازهر ،2013.

**المجـــــــلات و المقالات :**

1) بوشول فايزة و اخرون ، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر ، مجلة الباحث العدد 05، الجزائر ،2007.

2) سامية بيبرس ،"سوريا و تركيا بين التحالف و العداء" ،مجلة شؤون عربية ،العدد 152،2012.

3) عقيل محفوض ،سوريا و تركيا نقطة تحول ام رهان تاريخي ،مركز العرب ي للابحاث ودراسة السيايسات 2012.

4) فايز محمد ،"مستقبل الانتشار النووي في شمال شرق اسيا" ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 2007،.

5) محمد عبد القادر خليل ، تركيا و ثورات الربيع العربي ، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتجية .

6) مفتاح صالح ، " بحوث اقتصادية عربية " مقال بعنوان : واقع وتحديات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية – دراسة حالة الجزائر.الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .العدد 44 .2008 .

7) نتالي توسي ، تركيا والربيع العربي : الاثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور عبر اطلسي ،مركز نماء للبحوث و الدراسات .

**المواقع الالكترونية**

.www.economy.gov.tr/index. :
www.invest.gov.tr:
www.anntv.tv [1]
www.IMF.org

WWW.MERC.IR-

www.turkstat.gov.tr

wwwtcmb.gov.tr/ yeni /eng

**التقارير و الدراسات**

- 1 )- سناء الشيخ زوالي ،فرص الاستثمار الصناعي بين الدول العربية و تركيا ،المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ،سبتمبر 2010،ص

- 2)- التقرير السنوي لمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011.

**- 3)- التقرير السنوي لجامعة الدول العربية لسنة 2012**

**- 4)- دراسة بعنوان: "**العلاقات الاقتصادية العربية التركية "، ادارة العلاقات الاقتصادية ،جامعة الدول العربية ،2010.

- 5)- البرنامج السنوي للدولة التركية 2012

- التقرير السنوي لسنة 2011، مركز الأبحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية للدول الاسلامية .

- تقرير الكونغرس الأمريكي حول مستقبل الاقتصاد العالمي، القوى الاقتصادية الصاعدة و السياسة التجارية للولايات الأمريكية بتاريخ 2012/12/21.

-

**الملتقيات و الندوات**

- 1)- فاعور ملكاوي عصام ،"تركيا والخيارات الإستراتجية المتاحة "جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،السودان ،2013.

- 2)- محمد السيد سليم ،"الحوار العربي- التركي :بين الماضي و الحاضر "،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2010.

**المراجع باللغة الاجنبية :**

1)- Altunisik-benli ; Melina and Tur Ozlom;" from distant neighbors to partners ? changing syrian-turkish relations" security dialogue ;vol 37.n02.(2006) p 230

2)- Kirisci Kemal"turkey's foreign policy in turbulent timeس,chaillot paper ;Institute for security studies .n 92 .(European Union ).september 2006

3)- volker Rittberger ,(Approaches to the study of foreign policy derived from internationl relations theories),centre of international relations , institute of political science , Ebrhard Karls university of tubingen ,new orleans,2002 ,.

4)- the economist how to get a date : the year when the chinese economy will truly eclipse america is in sight , december 2001

5)- hillary clinton ;america's pacific centruy,foreign policy , 2011

6)- Foreugn direct investments in Turkey by sectors ,central bank of the republic of turkey,2012

7)- central bank of the republic of turkey, stattics department , balance of payments division

## فهرس المحتويات

شكر و عرفان

الاهداء

الملخص

مقدمة.....3

الفصل الاول : المنطقة العربية في الرؤية التركية .....13

المبحث الاول :تركيا بين الماضي و الحاضر .....15

المطلب الاول : نبذة تاريخية عن تركيا في علاقتها مع العرب .....15

المطلب الثاني : الاصلاحات داخل تركيا.....16

المطب الثالث : السياسة الخارجية الجديدة لتركيا : .....18

المبحث الثاني :المنطقة العربية وأهميتها الإستراتجية.....23

المطلب الاول :مفهوم الإستراتجية.....23

المطلب الثاني :المنطقة العربية :التحديد و الأهمية الإستراتجية .....24

المطلب الثالث : الخيارات الاستراتجية العربية : .....26

المبحث الثالث :التصور التركي للمنطقة العربية.....27

المطلب الثاني :تركيا و التنافس على المنطقة العربية .....35

المطلب الثالث : دور تركيا الإقليمي .....36

المطلب الرابع : مقاربات دور تركيا في محيطها الإقليمي .....39

الفصل الثاني :مجالات التعاون الاقتصادي التركي-العربي 2012/2002 .....44

المبحث الأول :الإمكانات الاقتصادية التركية والعربية .....46

المطلب الاول :الإمكانات الاقتصادية التركية.....46

المطلب الثالث : الإمكانات الاقتصادية العربية .....53

المطلب الثالث : العامل الاقتصادي في العلاقات التركية – العربية .....56

المبحث الثاني :العلاقات الاقتصادية التركية – العربية.....60

المطلب الاول :التبادلات التجارية و الاستثمارية التركية – العربية.....60

المطلب الثاني :الملتقى الاقتصادي التركي – العربي .....64

المبحث الثالث : الدور الواعد لتركيا اتجاه المنطقة العربية .....66
المطلب الأول :القطاعات الواعدة في تركيا.....66
المطلب الثاني :الدور الواعد لتركيا بين المعيارية( السياسة) والواقعية (الاقتصاد) ، اتجاه الثورات العربية : .....67
الفصل الثالث :العلاقات الاقتصادية التركية – الجزائرية 2012/2002 .....71
المبحث الأول : الإمكانات الإستراتجية للجزائر و التعامل التركي.....73
المطلب الاول:واقع الاقتصاد الجزائري .....73
المطلب الثاني : التعاون الاقتصادي التركي -الجزائري .....74
المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية التركية – الجزائرية.....78
المطلب الأول : واقع و طبيعة العلاقات التجارية التركية الجزائرية.....78
المطلب الثاني : حصة الجزائر في حركة الاستثمار التركي في المنطقة العربية.....83
المبحث الثالث : واقع وأفاق التعاون التركي - الجزائري .....86
المطلب الأول : مكانة تركيا في الاقتصاد الجزائري.....86
المطلب الثاني : أفاق التعاون الاقتصادي التركي الجزائري .....91
الخاتمة .....91
قائمة الجداول.....93
قائمة الأشكال .....94
قائمة المراجع.....95
فهرس المحتويات